معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية
Palestine Institute for Strategic Studies

التقرير الاستراتيجي 2015

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب

فبراير 2016م

التقريـر الاستراتيجي
2015

|| الإصدار الرابع ||

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

غزة – فلسطين

2016م

فريـــق العمـــل

د. ماهـــر الطبـاع

أ. وســـام عفيفـة

أ. عبـد الله العقـاد

أ. كـــارم نشـــوان

الإشـــراف

م. نبيـــل عليـان إسليـم

أ. عبد الرحمن إدريس صالحة

الإشراف العام

أ. د/ محمـد رمضان الأغـا

التصميم

أ. حـــازم أبو عقلـين

التنسيـق

أ. محمـد رفيـق عطـاالله

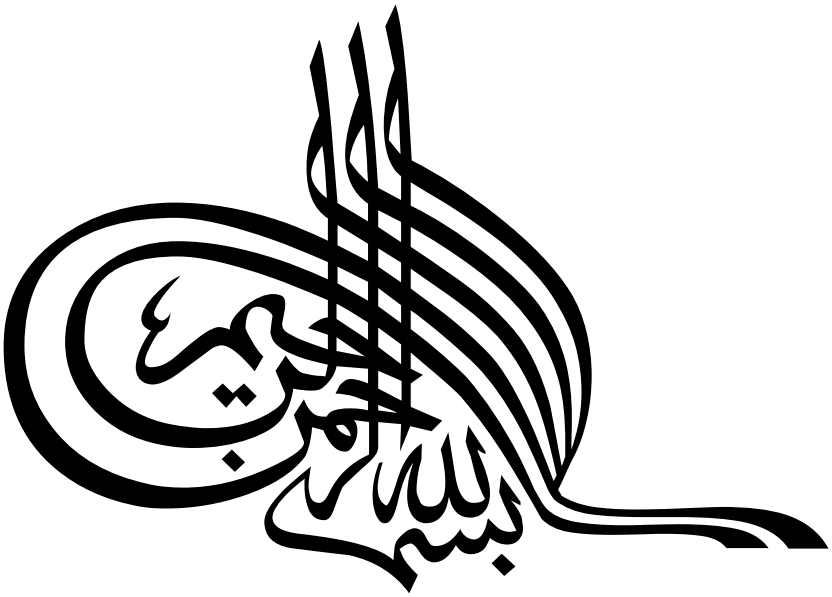
بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بعد عشر سنوات من الحصار الاسرائيلي الظالم على قطاع غزة، كغيره مر عام 2015 على فلسطين مثقلاً بجملة من الأحداث والقضايا، حيث شهدت الساحة الفلسطينية عام 2015م انتفاضة القدس، ورفع العلم الفلسطيني على مبنى الأمم المتحدة، وفتح معبر رفح البري (19) يومًا خلال عام 2015م، وزيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى إيران، وزيارة رئيس المكتب السياسي لـ" حماس" خالد مشعل للسعودية، وإنشاء قناة مائية مصرية على الحدود مع رفح، والإعلان عن خمسة قادة من المقاومة الفلسطينية ضمن لائحة الإرهاب، واختطاف أربعة شبان فلسطينيين في سيناء، ومنع إسرائيل لأسطول الحرية (3) من التوجه لقطاع غزة.

بينما شهدت الساحة الإقليمية والدولية خلال عام 2015م أحداث وقضايا أدت إلى تحول استراتيجي في موازين القوى، خاصة بعد توقيع إيران والدول العظمى على برنامج طهران النووي حيث كان هذا التوقيع بالنسبة إلى ايران بمثابة كسر للعزلة وللحصار السياسي والاقتصادي الدولي المفروض عليها منذ سنوات ونقطة انطلاق جديده لها في المنطقة، لكن في المقابل شكل التوقيع للمملكة السعودية ودول الخليج صفعة قوية بل نكسة لهما مما استدعى ذلك انشاء الرياض لحلف اسلامي سني لمواجهة المد الإيراني في المنطقة العربية في اليمن والعراق وسوريا ولبنان بطرق مباشرة وغير مباشرة، كذلك شهدت الساحة الإقليمية انحصار حذر للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وتدخل روسيا في المنطقة بشكل عام وفي الأزمة السورية بشكل خاص تحت ذريعة مواجهة الارهاب الداعشي، لكن في حقيقة الأمر جاءت القوات الروسية لتثبيت كيان بشار الأسد والحفاظ عليه وعلى مصالحها بعد أن ضعفت قواته وقوات حزب الله وبعض القوات الإيرانية الموجودة في سوريا.

لقد أثرت أحداث المنطقة العربية المتسارعة والمتلاحقة تأثيراً مباشراً على القضية الفلسطينية التي شهدت تراجعاً كبيراً عن محور اهتمام أغلبية الدول العربية بفعل لغز هذا العصر الذي يعرف باسم (داعش) وعدم استقرار دول الربيع العربي فكل الدول أصحبت مشغولة بظروفها ومشاكلها الداخلية.

لقد عاش الشعب الفلسطيني خلال عام 2015م في مأزق كبير ومتواصل بعد حدوث الانقسام الفلسطيني وما زال يعيش هذا المأزق، حيث أضر الانقسام كثيراً بالقضية الفلسطينية، ولم يوضع حتى هذه اللحظة حداً لهذا الانقسام الذي بات يمزق المجتمع الفلسطيني سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

وبعد مواكبة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية قضايا وأحداث الشأن الفلسطيني يقدم المعهد تقريره الاستراتيجي الرابع ليرصد ويوثق ويستشرف الشأن الفلسطيني وذلك من خلال عرض الملفات الأربعة السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية والقانونية، حيث اشتمل التقرير على أزمة القضية الفلسطينية واستراتيجية الخروج من المأزق، وتداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح على الفلسطينيين في قطاع غزة، وقراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني خلال عام 2015م وملامح عام 2016م في قطاع غزة والضفة الغربية، كذلك قراءة في الملف الأمني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2015م، وصولاً للأوضاع الحقوقية والقانونية لفلسطين خلال العام المنصرم.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

غــزة – فلسطين

المحتويات

تقديم: 5

الفصل الأول: الشأن الفلسطيني السياسي .. أزمة القضية الفلسطينية واستراتيجية الخروج من المأزق 10

مقدمة: 11

أولاً: انتفاضة القدس 12

ثانياً: مستقبل السلطة الفلسطينية..... 18

ثالثاً: المصالحة الوطنية الفلسطينية..... 19

رابعاً: غزة.. عقد من الحصار..... 23

خامساً: مسار إعادة الإعمار 24

سادساً: غياب المرجعية الفلسطينية 26

سابعاً: مأزق المشروع الوطني..... 29

ثامناً: الخيارات والبدائل 32

تاسعاً: تداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح على الفلسطينيين في قطاع غزة 37

الفصل الثاني: الشأن الاقتصادي الفلسطيني .. قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني خلال عام 2015 ، وملامح عام 2016 قطاع غزة و الضفة الغربية..... 45

مقدمة 46

أولاً: المصالحة الفلسطينية و تشكيل حكومة الوفاق الوطني..... 47

ثانياً: الحرب الثالثة على قطاع غزة وإعادة الإعمار..... 48

ثالثاً: معبر كرم أبو سالم – الواردات والصادرات 50

رابعاً: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية..... 52

خامساً: الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية 53
سادساً: الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد منه..... 53
سابعاً: أزمة الكهرباء الطاحنة..... 54
ثامناً: الازمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية..... 55
تاسعاً: انتفاضة القدس وتداعيتها الاقتصادية..... 56
عاشراً: التوقعات الاقتصادية للعام القادم 2016..... 57
الفصل الثالث: قراءة في الملف الأمني الفلسطيني.. الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2015م 60
مقدمة 61
أولاً: الضفة وغزة في التقديرات الصهيونية..... 63
ثانياً: الإرهاب في نسخته الصهيونية..... 64
ثالثاً: التنظيم الإرهابي "جباية الثمن" أو " تدفيع الثمن"..... 65
رابعاً: المتسللون عبر الخط الزائل:..... 68
خامساً: الانتفاضة الثالثة وتبدد وهم "أوسلو":..... 74
سادساً: الاختراق الأمني..... 77
سابعاً: الاختراق الفكري السياسي..... 78
ثامناً: الاختراق النفسي:..... 79
تاسعاً: المختطفون الأربعة..... 80
عاشراً: الابتزاز الأمني على معبر بيت حانون (إيرز) 82
حادي عشر: الاستهداف الأمني للتجار الفلسطينيين..... 84
ثاني عشر: التنسيق الأمني..... 85

الفصل الرابع: الأوضاع الحقوقية والقانونية في فلسطين للعام 2015..... 87

مقدمة: 88

أولاً: حالة حقوق الإنسان..... 90

ثانياً: الوضع القانوني..... 93

ثالثاً: المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الوطنية العليا..... 101

النتائج والتوصيات 108

الفصل الأول

الشأن الفلسطيني السياسي

أزمة القضية الفلسطينية واستراتيجية الخروج من المأزق

إعـــداد: أ. وســـام عفيفـــة

أولاً	انتفاضة القدس
ثانياً	مستقبل السلطة الفلسطينية
ثالثاً	المصالحة الوطنية الفلسطينية
رابعاً	غزة.. عقد من الحصار
خامساً	مسار إعادة الإعمار
سادساً	غياب المرجعية الفلسطينية
سابعاً	مأزق المشروع الوطني
ثامناً	الخيارات والبدائل
تاسعاً	تداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح م. عـــلاء الديـــن البطـــة

مقدمة:

يودع المشهد الفلسطيني عام 2015 بمحطاته القاسية ويستقبل 2016 بأزمات سياسية متصاعدة، بينما تشكل انتفاضة القدس الرافعة الأهم للمشروع الوطني في ظل تعقيدات تاريخية تواجه القضية الفلسطينية بفعل التغول الإسرائيلي والتشتت الفلسطيني، والفوضى في المشهد الإقليمي والدولي، رغم ذلك يمكن حصر أبرز ما حققته السلطة مقابل انهيار مشروع التسوية، في العام 2015 الحصول على المزيد من الاعترافات الدوليّة بالدولة الفلسطينية، وتعاظم حركة التضامن مع القضية على الصعيد الشعبي والبرلماني والتي كان آخرها اعتراف البرلمان اليوناني بينما بقيت السلطة تناور في باقي الملفات بعد الانضمام الفلسطيني إلى محكمة الجنايات الدولية بدليل عدم تقديم دعاوى لمحكمة الجنايات، فقد اقتصر النشاط الفلسطيني على تقديم الشكاوى وبقيت ملفات عالقة رغم اتخاذ المجلس المركزي قرارات تستهدف تحديد العلاقة مع الاحتلال ووقف التنسيق الأمني، حيث لم يطرأ تقدم حقيقي في هذه الجوانب، فيما تشير ملامح بدايات العام 2016 أنه سيكون أقسى سياسيا وقد تحصد السلطة والرئيس محمود عباس حصاداً مراً لما زرعته على مدار سنوات مضت.

هذه الورقة محاولة للتفكير في المنعطف الذي دخلته فلسطين مع الانتفاضة التي انطلقت من القدس، وامتدت إلى الضفة الغربية في مرحلة بالغة التعقيد حيث فلسطين وحيدة اليوم كما لم تكن، وقضيتها مهددة بالغول الإسرائيلي، من خلال تمدد استيطاني غير مسبوق، وذهابها بعيداً في الخيار القومي الديني، وجاءت الانتفاضة لتقف في مواجهة الإحباط اليائس الذي يهيمن على فلسطين.

أولاً: انتفاضة القدس

هناك عوامل عديدة تبرر حصول هذا التحرك أو الهبة الشعبية، يمكن تفسيرها من خلال "قانون الصدفة والضرورة". ففي الانتفاضة الأولى على سبيل المثال لم يكن حادث دهس العمال الغزيين من قبل شاحنة إسرائيلية هو سبب اندلاعها فهذا الحادث لم يكن سوى الصدفة التي أملتها ضرورة الانتفاضة في حينها والمتمثلة في: تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية وبتطبيق هذا القانون على "التحرك الشعبي" الراهن، فان الاستفزازات الإسرائيلية في المسجد الأقصى لم تكن سوى الصدفة (الدافع) التي أملت ضرورة اندلاع الحراك وامتداده ليشمل مناطق فلسطينية أخرى. وتكمن هذه الضرورة في مجموعة العوامل التالية :

الإهمال الدولي والعربي للقضية الفلسطينية (التركيز على تداعيات الربيع العربي والأزمة السورية بالذات، حرب اليمن، الاتفاق النووي مع إيران)، انسداد الأفق أمام حل الدولتين، الشعور العام بعجز القيادة الفلسطينية (السلطة الوطنية) عن تحقيق هدف إنهاء الاحتلال، فشل الخطط الدبلوماسية الفلسطينية في إنهاء الاحتلال، المعاناة اليومية للفلسطينيين وتقييد حرية حركتهم جرّاء بناء الجدار وشق الطرق الالتفافية وعزل القرى والمدن وتقسيم الضفة إلى بانتوستونات وجيوب معزولة، الانتهاكات المستمرة لجيش الاحتلال وعصابات المستوطنين لكرامة الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى حالة الانسداد في وضع بعض القطاعات الخدمية وإفلاس السلطة مالياً وتقلص المساعدات العربية والدولية لها.... إلخ .**ويتميز هذا الحراك بعدد من الخصائص أهمها:**

- الانطلاق من القدس واستفزازات المستوطنين في المسجد الأقصى.
- الامتداد المحدود إلى مناطق 1948 وقطاع غزة.
- الامتداد الخجول إلى مناطق السلطة: المناطق (أ) حسب تصنيف أوسلو.

- الطابع الفردي غير المنظم وروح الجرأة والإقدام العالية: حالة الرعب في أوساط المستوطنين وحالة الإرباك السياسي على المستوى الحكومي في التعامل مع الأحداث.
- الأدوات النضالية البدائية (الحجارة والسكاكين والزجاجات الحارقة والدهس): السكين لا تنهي الاحتلال، لكنها تهزم روحه.
- الفئات الاجتماعية المشاركة: الدور البارز لجيل الشباب الذي ولد قبيل أوسلو وبعده، وحضور المرأة البارز (المرابطات في الأقصى) [1]
- هذا الحراك يحمل الكثير من خصائص وملامح الانتفاضة الأولى، الأمر الذي يتطلب تطويره بهذا الاتجاه من خلال توفر عدد من الشروط، أبرزها:
  - إعادة ترتيب البيت الفلسطيني عبر الإسراع في إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف) وإعادة الاعتبار للمضمون التحرري للمنظمة، بوصفها الإطار الجامع لوحدة الشعب الفلسطيني.
  - إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها وتخلي قيادة السلطة عن نهج المراهنة على المفاوضات التي لم تؤد منذ أكثر من عقدين سوى إلى تعزيز الاستيطان وترسيخ الاحتلال.
  - تشكيل قيادة وطنية موحدة وقيادات محلية لتنظيم المقاومة المدنية السلمية بكافة أشكالها الموصوفةً سابقاً، انطلاقاً من برنامج متفق عليه يجنب الانتفاضة حالة الارتجال والعفوية.

[1] جابر سليمان، ما هي طبيعة "الحراك الشعبي" الراهن في فلسطين وآفاق تطوره مستقبلاً؟ "الانتفاضة المفقودة" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2015/11/2
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/Taher_0.pdf

- امتداد فعاليات الانتفاضة من القدس إلى كل مناطق الضفة الغربية بدون تمييز (كسر نمط تقسيم الضفة الغربية إلى أ، ب، ج الذي كرسته اتفاقيات أوسلو) وامتدادها بشكل خاص إلى الأراضي المحتلة العام 1948، لتأكيد وحدة الأرض والشعب والعودة بالصراع إلى جذوره ومربعه الأول.
- تشكيل لجنة وطنية لتوثيق جرائم الحرب التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون والمستوطنون، وخاصة حالات الإعدام الميداني، بهدف مقاضاتهم أمام المحاكم الدولية المختصة.
- تفعيل دور الشتات في مساندة الانتفاضة، وفي السياق نفسه تفعيل دور لجان التضامن العربية والدولية مع فلسطين
- الاستمرار في المقاومة الدبلوماسية والقانونية، المعززة بواقع نضالي صلب على أرض الواقع، بحيث تصبح شكلاً من أشكال الكفاح في استراتيجية نضالية متكاملة، وليس أداة للابتزاز من أجل تحسين شروط المفاوضات مع إسرائيل.

1. انتفاضة القدس والتحديات التي تواجهها:

تتسم انتفاضة القدس الحالية بسمات خاصة تميزها عما سبقها من حركات فلسطينية؛ إذ إنها تتحرك حتى اللحظة تبادلياً في الجغرافيا الفلسطينية. وقد بدأت بزخم جماهيري مرتفع نسبياً لكنه محصور مناطقياً، ثم ما لبث أن تقدم الفعل النوعي على الحراك الجماهيري، ومفرقاً على المناطق الفلسطينية. وهي ذات نسق متفاوت الوتيرة من حيث التصاعد والهبوط في فعالياتها. وأكثر ما يميزها تسيّد فردية التحركات خصوصاً في العمل النوعي على مناخها العام. وما زالت الانتفاضة الحالية على الرغم من ذلك غير واضحة الشخصية، ويكتنف مستقبلها سحب كثيفة من الغموض، وتواجه حالياً تحديات عدة على رأسها:

- أكثر ما يضعفها الانقسام الفلسطيني وعدم التوافق الوطني حتى على اسمها، وماهيتها ومستقبلها.
- تردد رموز الفصائل الفلسطينية من الانخراط في فعالياتها خشية ضغوط الاحتلال، والحسابات الذاتية والسياسية التي تسهم بقدر كبير في تشكيل مواقفهم. وتلكؤ فتح من الانخراط فيها بفاعلية.
- انحصارها على صعيد الحراك الشعبي في جغرافية محددة، ثم الانحسار النسبي لهذا الحراك بسبب تبدل موقف السلطة وتوجه أجهزتها الأمنية الجديد للحد من المواجهات الشعبية مع الاحتلال.
- زيادة التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية وقوات الاحتلال قياساً على الفترة التي رافقت انطلاقتها. ما يعني أن هنالك قراراً داخلياً من السلطة بالتأثير عليها سلباً.
- انشغال المحيط العربي والإسلامي بقضاياه وشؤونه الداخلية، وطغيان الأجندة الإقليمية، وتراجع الملف الفلسطيني في جدول الأولويات بالمنطقة.
- التواطؤ الغربي والإقليمي على وأدها في مهدها، وجهود كيري في هذا المجال وما أجراه من تفاهمات بشأن الأقصى المبارك ليست بخافية على أحد.

2. العوامل التي تدفع بتصعيد انتفاضة القدس:

في المقابل، تتزاحم عدة عوامل تدفع بتصعيدها، من بينها:

- انسداد مسار التسوية على رأس هذه العوامل، لأن فشل التسوية أضعف مشروع أوسلو، وجوَّفه، وجعله خاوياً من أيّ مضمون سياسي، إذ تبدو السلطة كمنظومة مهمتها الأساسية حفظ أمن الاحتلال وتعطيل جهود المقاومة.

- تعديات المستوطنين على الفلسطينيين، وازدياد ما يسميه اليمين الاستيطاني بـ"تدفيع الثمن"، وتخاذل الأمن الإسرائيلي وتواطؤه مع المستوطنين في أثناء هجومهم على القرى الفلسطينية. وقد جرى تخفيف لهذه التعديات في الوقت الراهن بضغوط من حكومة نتنياهو لاحتواء المواجهات الحالية.
- على الرغم من تخفيف اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى إلا أنها ما زالت قائمة وبأعداد محدودة من المستوطنين بهدف تنفيس الانتفاضة، ولا شكّ أن هذه الاقتحامات هي أحد أهم أسباب تفجير الانتفاضة الحالية وربما استمرارها.
- الضائقة الاقتصادية أسهمت في إلهاب الاحتقان الشعبي، ولعل هذا من أهم إخفاقات مشروع أوسلو الذي كان يبشر بالبحبوحة الاقتصادية للفلسطينيين. ضعف القيادة الفلسطينية الرسمية وتمسكها غير المبرر بخيار التسوية بالرغم من فشله الذريع، بسبب تعنت الحكومات اليمينية الإسرائيلية، وعجز هذه القيادة عن اجتراح خيارات أخرى.

3. المواقف المحلية من الانتفاضة:

- على الصعيد المحلي: فتح منقسمة تجاه الانتفاضة، فمعظم قيادتها المتماهية مع أوسلو لا ترغب بتصعيد الانتفاضة، وترغب فقط في استثمارها للضغط على نتنياهو لصالح تشغيل مسار التسوية، والبعض الآخر منها يرغب في الانخراط في الانتفاضة وتفعيلها، ولكنه لا يبدو أنه مؤثر في المعادلة الداخلية لفتح، أما شبابها فهم يشاركون نسبياً وبتردد في الحراك الشعبي الذي بدأ ينحسر بسبب ضغوط الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
- حماس ترغب بتفعيل الانتفاضة، وجهودها ماثلة ميدانياً وتسعى لتصعيدها، ولكنها كما يبدو لا تريد الظهور كمن يتحمل أعباء الانتفاضة؛ لأنها ترغب أن

تأخذ الانتفاضة وجهاً وطنياً شعبياً عاماً، ولأنها ربما لا تقدر على ذلك وحدها، وحتى لا يُستفرد بها من جهة الاحتلال.

- الفصائل الأخرى، كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية راغبة وتعمل، ضمن إمكاناتها المتاحة، على تصعيد الانتفاضة، وإن بدرجة أقل من حماس.
- أما السلطة الفلسطينية فلم تكن متحمسة في بداية الأمر لمواجهة الانتفاضة ميدانياً، لأن رئيس السلطة كان يطمح لاستخدامها كأداة ضغط على نتنياهو لتحسين موقفه أمامه، وقد رشح أنه ساوم على إيقافها مقابل شروط هي: مراقبون دوليون في الأقصى، وعودة وضع الأقصى لما قبل سنة 2000، ووقف الاستيطان، والإفراج عن أسرى الدفعة الرابعة. ولكن المؤشرات الحالية في الميدان تنبئ، بل إن التقارير الأمنية العبرية تتحدث عن تحول في موقف السلطة، ويظهر ذلك ميدانياً، حيث بدأت الأجهزة الأمنية بمنع الحركات الشعبية من التماس مع قوات الاحتلال، وزاد التنسيق الأمني بدرجة تمتدحه الأوساط الأمنية الإسرائيلية. ولعل سبب هذا التحول يكمن في خشية السلطة من تصاعد الانتفاضة إلى مدى تفقد فيها السيطرة على مسارها، وهو ما يترافق مع الضغوط الدولية والإقليمية على رئيس السلطة لوقفها.

4. عوامل لازمة لتصعيد الانتفاضة:

تحتاج الانتفاضة الحالية إلى عدة محفزات لازمة لتصعيدها إلى مديات مثمرة سياسياً بشكل أكبر، ولعل من أبرزها: كسر حالة الانقسام الفلسطيني بصيغة توافقية، بمعزل عن تعقيدات ملف المصالحة، بهدف توحيد العمل الوطني؛ بمعنى فصل التناقضات البينية عن مقارعة الاحتلال باعتبار الأخيرة لازمة وطنية لا يمكن التخلي عنها على أي حال، وإلا ستواصل الحالة الفلسطينية (إذا جمدت على الوضع الحالي) في إيجاد فرصة استراتيجية للاحتلال لالتهام الأرض بالاستيطان، وتهويد القدس، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك.

ولتوجيه مسارها وإدارتها واستثمار مفاعليها سياسياً، يستوجب الأمر تشكيل هيئة وطنية مشتركة من القوى الفلسطينية المختلفة، وعلى وجه السرعة قبل تراجع وتيرتها. وبالرغم من انشغال البيئة الإقليمية بالصراعات الداخلية، تحتاج الانتفاضة الحالية إلى دعم دول المنطقة أو بعضها، على الصعيدين السياسي واللوجيستي، ولو بالحد الأدنى.

ويستوجب تصعيدها ميدانياً إلى وتائر أعلى إلى اتساعها جغرافياً بحيث تمتد إلى مناطق أخرى غير القدس التي ضعف حراكها، ومدينة الخليل التي زاد العبء عليها، لينخرط في أتونها قطاعات شعبية أوسع.[2]

ثانياً: مستقبل السلطة الفلسطينية

انتقل خطاب الرئيس محمود عباس من التهديد بحل السلطة عبر تسليم مفاتيحها للاحتلال إلى اعتبارها إنجازًا وطنيًا لن يتحول إلا لإقامة الدولة. ولم يفسر الرئيس سبب هذا التغيير، مع العلم أن الرئيس هو من لوّح بورقة حل السلطة سابقا، باعتبارها عقاباً لإسرائيل بما تقدمه من خدمات ودور وظيفي، فكيف تحولت من عقاب لإسرائيل إلى انجاز وطني.

ويأتي كلام الرئيس عباس هذا كرد على ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية، تفيد بأن حكومة نتنياهو تعمل على وضع خطة طوارئ في حال انهيار السلطة تتمحور حول منع هذا الانهيار.

الرئيس عباس لايزال يناور بالحديث عن خطوات عقابية لإسرائيل بينما المنظمة مشلولة والانقسام يتعمق و«فتح» مترهلة ومستنزفة في الصراع والخلاف على المناصب والمكاسب وموقعها في السلطة، وعلى الخلافة.

2) تقدير استراتيجي (86)، مستقبل انتفاضة القدس وانعكاساتها على الجانب الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كانون الثاني/ يناير 2016.

أن حل السلطة أو انهيارها ليس خيارًا للفلسطينيين، لأن تقديم الخدمات والإدارة من جهات فلسطينية مسؤولية وطنية، ولكن شرط إعادة النظر في طبيعة السلطة وشكلها ووظائفها والتزاماتها، بحيث تصبح أداة بيد منظمة التحرير، التي لا بد من إعادة بناء مؤسساتها على أسس جديدة، بحيث تضم مختلف أطياف الشعب الفلسطيني، وتحل محل السلطة إذا انهارت، أو إذا قام الاحتلال بحلها، أي تصبح في هذه الحالة سلطة مقاومة، أو مجاورة للمقاومة، أي سلطة تخدم البرنامج الوطني. نعم، هذا سيؤدي –إن حدث –إلى اتساع المواجهة للاحتلال، وقد يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة، وهذا طبيعي، لأن المواجهة يفرضها الاحتلال، وهي مطلوبة للوصول إلى وضع يصبح فيه الاحتلال مكلفًا لإسرائيل ومن يدعمها. إن حدوث تطورات دراماتيكية، مثل مجزرة إرهابية إسرائيلية، أو تغيير جوهري في وضع ومكانة الأقصى الشريف، أو عملية استشهادية تؤدي إلى عدد كبير من القتلى في صفوف الإسرائيليين، أو غياب الرئيس أو استقالته قبل الاتفاق على الخلافة، أو تغيير السياسة الفلسطينية الحاليّة من المناوشة إلى المجابهة للاحتلال؛ كل هذه التطورات أو بعضها قد تؤدي إلى انهيار السلطة، مع ملاحظة أن انهيارها في الضفة لا يعني انهيارها في غزة، لأن انسحاب القوات الاحتلالية من داخل القطاع ومحاصرته من الخارج تجعل من الظروف مختلفة بين الضفة والقطاع، بحيث من المرجح أن تبقى السلطة في غزة حتى لو انهارت في الضفة [3].

ثالثاً: المصالحة الوطنية الفلسطينية

منذ التوافق الفلسطيني الذي أثمر تشكيل حكومة رامي الحمد الله المؤقتة في مايو/أيار 2014، لم تتقدم المصالحة الفلسطينية في ملفات أساسية، مثل: تشكيل حكومة جديدة تحضِّر للانتخابات النيابية وانتخابات رئاسة السلطة، ولم تنطلق المصالحة المجتمعية، ولم تبذل السلطة جهودًا كافية لفكِّ الحصار عن غزة، فيما بقي ملف رواتب

[3]) هاني المصري، عن انهيار السلطة، صحيفة الأيام، 08-12-2015.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1038103ey272109630Y1038103e#sthash.QW31NrFP.dpuf

موظفي حكومة حماس السابقة عالقًا دون حل فضلًا عن بقية الملفات الأخرى في المصالحة.

اجتمعت الحكومة بحضور رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014، لأول مرة بعد تشكيلها في غزة. واقتصرت الزيارة التي انتهت صباح اليوم التالي على تفقد الدمار الهائل الذي خلَّفته الحرب الأخيرة على القطاع والاجتماع بنائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، وعدد من قادة الفصائل والشخصيات المستقلة والمؤسسات.

ومع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، لم يطرأ على ملف المصالحة أي دفع خصوصًا بعد وصول عملية التسوية إلى طريق مسدود واستمرار حصار غزة الخانق.

وفي 14 يوليو/تموز 2015، كان من المفروض أن يتم تشكيل حكومة من المستقلين برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية لإنهاء الانقسام الداخلي، ولكنَّ عباس أعاد تكليف رئيس الوزراء المستقيل الذي قال: إن حكومة التوافق الوطني ليست بديلًا عن حكومة الوحدة الوطنية، وإن الأخيرة ليست بديلًا عن الانتخابات.

❖ أسباب الانقسام:

إن إغفال أسباب الانقسام الحقيقية وعدم السعي لحلها يزيد من تعقيد المشهد، ولن يؤدي إلى الاستقرار. ويمكن إيجاز أسباب الانقسام في العناوين التالية:

1-أزمة طبيعة "النظام السياسي" الفلسطيني:

منذ انخراط الفصائل الفلسطينية في (م.ت.ف) وإعادة بنائها وتشكيلها، مثّلت نظاماً أحادي الحزب، هيمن فيه فصيل واحد على كل المؤسسات، وقاد (م.ت.ف) في إطار برنامجه ومن خلال مؤسساته الحزبية. وبنظرة سريعة إلى مؤسسات (م.ت.ف) يكتشف أي متابع أن

حركة فتح تشغل ما نسبته 85%–90% من المواقع في (م.ت.ف)، وتزداد النسبة إذا ما نظرنا إلى المواقع التنفيذية كدوائر اللجنة التنفيذية والسفارات والمواقع المالية وغيرها.

واستمر الحال على هذا النحو خلال عملية بناء السلطة، فاستأثرت فتح بمعظم المواقع القيادية فيها، وغالبية موظفيها، ما جعل السلطة نظام الحزب الواحد المهيمن والمسيطر على مجريات الأمور، يقبل أن ينال الآخرون شيئاً يسيراً أو فتاتاً يمنحه ويعزز بذلك هيمنته وسلطته.

2–الخلاف حول المواقف الأساسية (الثوابت) والبرامج السياسية:

يدور الحديث كثيراً عن الخلاف حول البرامج السياسية للقوى الفلسطينية، غير أن هذا الكلام ينطوي على خلط بين المواقف الأساسية المتعلقة بالثوابت، وبين البرامج السياسية المتعلقة بالأساليب والبرامج.

وفي هذا السياق فلا بدّ من التأكيد أن أحد أهم المشاكل في الساحة الفلسطينية كان الخلط بين الأمرين لتمرير كثير من التنازلات فيما يتعلق بالثوابت لتبدو وكأنها مسألة سياسية أو تكتيكية. فقد تنازلت قيادة (م.ت.ف) (المهيمَن عليها) عن 78% من أرض فلسطين، واعترفت بحق "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، بالوجود عليها كدولة مستقلة ذات سيادة، متنازلة عن حقّ الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، واعتبرت المقاومة شكلاً من أشكال العنف الذي نبذته وتعمل بالتعاون مع الاحتلال على مواجهته بأجهزتها الأمنية متنازلة عن كونه حقاً أصيلاً للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وهو حقّ كفلته القوانين الدولية.

ومما يزيد المسألة تعقيداً وسوءاً استمرار تعطيل إعادة بناء (م.ت.ف)، فلا وجود لمؤسسة أو مرجعية قيادية واحدة تحكم الأداء الوطني الفلسطيني.

3–التدخل الخارجي:

لا شكّ أن التدخل الخارجي لعب دوراً مهماً في استمرار الانقسام أو منع وتعطيل المصالحة، وكانت الولايات المتحدة بشروطها المسماة (شروط الرباعية) أول فاعل في

إيجاد قاعدة سياسية أيديولوجية للانقسام الفلسطيني، ولعبت الولايات المتحدة دوراً ضاغطاً لتعزيز الانقسام، ويجب هنا ألا يغيب عن المتابع أن التدخل الخارجي كان له أثره الفعلي المباشر من جهة، كما أن فريقاً استخدمه لتبرير تعطيل المصالحة في محطات أخرى.

4-أزمة الثقة التاريخية:

لا شكّ أن حالة الهيمنة والتفرد بالقرار، أدت إلى جملة من الممارسات صارت طابعاً دائماً في التعامل مع هذا الطرف على الصعيد الوطني. ولعل من أبرز عناوين أزمة الثقة ما يلي:

أ. الانتقائية في التنفيذ:

فكل اتفاقات المصالحة والتفاهمات الوطنية كانت تضم رؤية وتصوراً متكاملاً، لكنها لم تفضِ إلى الهدف المنشود لأن عقلية الهيمنة كانت دائماً تتعامل بانتقائية عند تنفيذ الاتفاقات.

إن هذه الانتقائية تشكل وبشكل كبير أزمة في الثقة ليس بين محمود عباس وفصيل بعينه، بل بين فريق الانتقائية وسائر البيئة السياسية الوطنية.

ب. إعادة التفاوض على ما هو متفق عليه:

ففي كل مرّة يتم فيها الحوار الوطني تتم عملية التفاوض على كثير من القضايا التي اتفق عليها سابقاً، ولم يتم تنفيذها، ثم يتم تعطيل تنفيذها بعد ذلك. (إعادة بناء وإصلاح وتفعيل (م.ت.ف)، واللجان والأطر التي شكلت هذه الغاية).

كما أن الأمر تجاوز ذلك إلى التفاوض على كل خطوة، فدمج المؤسسات بين الضفة وغزة يستدعي تفاوضاً لبحث أوضاع الموظفين، وتعطيل استيعابهم يستدعي تفاوضاً لبحث الخروج من المأزق، ودفع الرواتب يحتاج إلى حوار جديد، وهكذا في كل قضية. إن من شأن إعادة التفاوض مرّة تلو أخرى على ذات المسائل

أن يفقد الأطراف الثقة فيمن يمارس هذه السياسية، ويكرر هذه الممارسة، إضافة إلى أنه يعطل بلا شكّ مسيرة المصالحة.

ج. سلوك الأجهزة الأمنية:

مثّل سلوك الأجهزة الأمنية وسياساتها في التعامل مع الشأن الوطني الفلسطيني أزمة دائمة. فمع كل خطوات المصالحة تتسارع خطوات الأجهزة الأمنية في ملاحقة كوادر وأبناء المقاومة وتنفيذ حملات اعتقال وتوقيف وتحقيقات لصالح الاحتلال، وتعاون أمني مع العدو وتبادل للأدوار في الاعتقال والتحقيق مع العدو.

وخلاصة القول في أسباب الانقسام أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني كنظام حزب واحد، والخلاف السياسي والأيديولوجي، والتدخل الخارجي، وأزمة الثقة على الصعيد الوطني اجتمعت لتصنع حالة الانقسام، ولا يكون الخروج من المأزق إلا بالاتفاق على معالجتها جميعاً. وتنفيذ هذه المعالجات بالتوازي وبما يحقق إنهاء الانقسام[4].

رابعاً: غزة.. عقد من الحصار

مع انقضاء عام 2015 يكون قد انقضى عقد من عمر الحصار المفروض على قطاع غزة وعقب العدوان الإسرائيلي الأخير 2014 وفي ظل فشل المصالحة الفلسطينية في تحقيق إنجاز يسهم في فك الحصار الخانق عن قطاع غزة، جاء تحرك المبعوث السابق للجنة الرباعية، رئيس الحكومة البريطانية الأسبق توني بلير، لتثبيت هدنة بين حماس في قطاع غزة وإسرائيل؛ لكنها فشلت.

وفي هذا السياق أشارت هيئة الحراك الوطني لكسر الحصار وإعادة الإعمار، في 17 يناير 2016 إلى إحصائيات تجسد الوضع الإنساني المتردي في قطاع غزة بعد

[4]) اسامه حمدان، ورقة عمل: موقف حماس من المصالحة وطرق تفعيلها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2015

مرور عشر سنوات على الحصار الصهيوني المفروض المستمر. حيث تسبب الحصار في تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسكان، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية للقطاع، والذي زادته الحروب الصهيونية الثلاثة الأخيرة على القطاع. وارتفعت نسبة الفقر بالقطاع ارتفعت بشكل غير مسبوق وتجاوزت حاجز 40%، بالإضافة لارتفاع نسبة البطالة لأكثر من 45% جلها من أوساط الشباب. وبات أكثر من 272 ألف مواطن متعطلين عن العمل بفعل الحصار، إلى جانب أكثر من 150 ألف عامل و100 ألف خريج جامعي بلا عمل. وأشارت الهيئة إلى أن أكثر من 20 ألف وحدة سكنية دُمرت بشكل كامل جراء العدوان الصهيوني الأخير، مما جعل 100 ألف انسان بلا مأوى بفعل التعنت الصهيوني في إدخال مواد الإعمار. ولفتت الهيئة الى أن الاحتلال الصهيوني أغلق طوال الأعوام الماضية المعابر الخمسة المؤدية للقطاع، ولم يفتح سوى معبر كرم أبو سالم للبضائع التجارية فقط. وعلى صعيد الوضع الصحي، بيّنت أن استمرار الحصار أدى إلى نفاد 141 صنفاً من الدواء، بالإضافة إلى 205 صنف من المستهلكات الطبية الأساسية تزامنًا مع "تخلي حكومة التوافق الوطني عن مسؤوليتها تجاه القطاع".

خامساً: مسار إعادة الإعمار

تعتبر قضية أعمار قطاع غزة المسألة الأكثر مأساوية أمام سكانه بسبب عدم تنفيذ خطة الإعمار والإنعاش المبكر في قطاع غزة الناجمة عن الانقسام السياسي الفلسطيني والعراقيل الإسرائيلية الممنهجة، إضافة لعدم التزام المانحين بتعهداتهم التي أعلنوا عنها في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة، أكتوبر2014 ، ويعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير المُسمى بالجرف الصامد والذي استمر 51 يوما الأسوأ والأكثر عدوانية سواء من الناحية البشرية أو المادية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد البشري بلغ عدد الشهداء2147 ، وبلغ عدد الجرحى 11100 جريحا، وتشير التقارير أن 1000 طفلاً سيعانون من إعاقات دائمة؛ وعند المقارنة بين عدوان 2014 وعدواني2009 ، و

2012يتضح حجم المعاناة التي خلفها العدوان الأخير 2 حيث أن التقديرات تشير إلى أن الخسائر المباشرة قد بلغت 2326 مليون دولار .

وبلغت المنشآت المدمرة كلياً وجزئياً حوالي 18000 وحدة، والاحتياج اليومي لقطاع غزة من المواد الإنشائية الأساسية 1000شاحنة تشمل 5000 طن أسمنت و 1000طن حديد و 19000طن من الحصمة، و 15000طن من البيسكورس، وأن احتياجات غزة من الوحدات السكنية عدا المدمرة سنويا حوالي 5000 وحدة نتيجة النمو الطبيعي عدا العجز السابق 70,000 وحدة سكنية.

وتبلغ تكلفة الوحدة السكنية الواحدة 60,000 دولار، وأن ما يدخل من معبر كرم أبو سالم من احتياجات قطاع غزة بلغ 20%من مواد البناء والتشييد ولوازم الإنشاءات .

❖ **تقييم آلية سيري:**

بعد انعقاد مؤتمر المانحين بالقاهرة 12 أكتوبر 2014 وتعهد المانحين بتقديم 5.4 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة وفقاً لآلية الأمم المتحدة المعروفة بآلية سيري والتي لازالت تسير ببطء وتمضي بخطوات سلحفاة، ويرى مختصون اقتصاديون أنها سبب رئيسي لإعاقة عملية الإعمار، حيث تنص آلية سيري على توفر جدران عالية في محال مواد البناء المعتمدة لحماية هذه المحال، وتركيب معدات مراقبة وحماية لهذه المحال للتأكد من عدم تهريب مواد البناء، وأنّ من يستلمها هم المتضررون أنفسهم، وتشترط الآلية المقترحة وجود حراسة دائمة على محال مواد البناء المعتمدة كنقاط للتوزيع، إضافة إلى وجود باحث ميداني يعمل على معاينة المواقع المدمرة وتحديد حجم الخسائر والمواد المطلوبة لإعادة الإعمار، وبناء عليه يتم تسليم المواطن المتضرر قسائم أو كوبونات بالمواد اللازمة، ويستلمها من نقاط توزيع معينة، وهو ما ينسف فكرة رفع للحصار أو حتى تخفيفه، بل تجميل للحصار وفرضه على قطاع غزة، إضافة لذلك فإن بطء آلية سيري فقدان 500 مليون دولار كرسوم للمعابر وبدل النقل من أصل 2700 مليون دولار أي ما يشكل % 18.5 من قيمة المبلغ المخصص للإعمار .

ووصف البعض آلية سيري بورقة توت للتغطية على العورات والقصور الإداري تجاه الإعمار الذي يمارسه المجتمع الدولي والمانحين، وأنها مهزلة من حيث فقدانها الأسلوب العلمي والجدوى التقنية المتمثلة بإهدار جهود عدد كبير من الموظفين الأجانب وبمرتبات عالية ومركبات خاصة وحراسات وأدوات فحص لتراقب في نهاية المطاف كيس الإسمنت الداخل إلى غزة، وعلى الرغم من إقرار مؤتمر المانحين مبلغ 1.2 مليار دولار كتكلفة مبدئية لإعادة الإعمار إلا أن ما وصل أقل بكثير وبسبب ذلك هناك دعوات بالإسراع في إعادة الأعمار .

ولا يمكن الخروج من المأزق الحالي الذي يعاني منه قطاع غزة إلا بقرار سياسي يتمثل بتحقيق

المصالحة الوطنية، وتحمل حكومة وحدة وطنية مسئوليتها، من أجل الضغط على إسرائيل لفك الحصار وتسهيل الإجراءات على المعابر[5].

سادساً: غياب المرجعية الفلسطينية

بالحديث عن مأزق القضية الفلسطينية يبرز غياب مرجعية فلسطينية جامعة وفاعلة، وقد ظهرت محاولات ترقيعية من خلال استدعاء الرئيس عباس للمجلس الوطني للقفز عن استحقاقات غياب مرجعية فلسطينية حقيقية، وقد أدى موقف الفصائل مثل حماس والجهاد والجبهة الشعبية الرافض لعقد جلسة مجلس وطني في رام الله دون تحضير وبرنامج عمل واضح إلى تأجيلها خصوصاً في ظل تجربة "المنظمة" الممتدة على مساحة ثلاثة عقود، بالرغم من ذلك استمر الحديث حول عقد اللجنة التحضيرية – التي تأخر تشكيلها –اجتماعين لم يتمخض عنهما شيء كثير سوى أنّ العمل جارٍ لتحديد وتجديد العضوية، خصوصًا لجهة استبدال الفصائل والاتحادات الشعبية لممثليها، إضافة إلى دعوة حركتي حماس والجهاد إلى المشاركة في اللجنة التحضيرية، شريطة أن تمكّن

[5]) د. سمير أبو مدللة، مأزق إعادة الإعمار في قطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2015آذار 29

حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها في قطاع غزة! ولم يبدأ الإعداد للبرنامج السياسي، مع أن البرنامج المعتمد سابقًا يحتاج إلى تعديلات جوهرية حاسمة بعد التطورات والمتغيرات العاصفة. كما لم يشرع الصندوق القومي في إعداد تقريره للمجلس، الأمر الإلزامي وفق النظام الأساسي للمجلس. بينما لم تتم دعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة المنصوص عليه في "اتفاق القاهرة" على اعتبار أن التحضير جارٍ لعقد المجلس الوطني لجلسة عادية بمشاركة "حماس" والجهاد، ولأن تشكيل هذا الإطار ومدة عمله كانت انتقالية إلى حين عقد المجلس الوطني. هذا المشهد كما يبدو من الخارج، أما ما يجري في الكواليس فمختلف جدًا. ضمن تساؤل مشروع مثل: أين ستعقد جلسة المجلس الوطني؟ بين من يقول في فلسطين المحتلة بلا تردد، وبين من يقول في الخارج بلا تردد، وهناك فرق حاسم بين عقده تحت الاحتلال، وبين عقده في الخارج، لأن عقده في الضفة لن يمكّن الكثير من أعضاء المجلس الوطني من الحضور، بمن فيهم قادة بارزون في "حماس" والجهاد والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأعضاء المجلس التشريعي الغزيين من "حماس" الذين حصلوا على عضوية المجلس الوطني تلقائيًا؛ إما لعدم حصولهم على تصاريح تمكنهم من المشاركة، أو خشيتهم من الاعتقال. وعندما تسأل عن الكيفية التي ستشارك فيها حماس والجهاد، تسمع أجوبة مختلفة بين من يَقْصُر مشاركتهم على أعضاء المجلس التشريعي، متناسيًا عدم تمكن أعضاء "حماس" من المشاركة، وعدم وجود أعضاء ل"الجهاد" في التشريعي، وأنّ هذا يرجّح عدم تمثيلهم إطلاقًا أو بشكل يناسب حجمهما في المجلس المركزي للمنظمة ولجنتها التنفيذية، وبين من يقول إن "حماس" والجهاد يمكن أن يتم الاعتراف بهما كتنظيمين والمشاركة أسوة بغيرهما من الفصائل المعتمدة، وهنا تتباين الآراء عن شروط الاعتراف بحماس كتنظيم وعن عدد ممثليها، وهل سيكون مساويًا لفتح، أم أقل، أم ماذا؟ وما هو موقف حماس في كل حالة؟ وحين يبدأ النقاش الجدي، تظهر الآراء الحقيقية التي تقول إن الرئيس و"فتح" لا يمكن أن يوافقوا على مشاركة "حماس" في المجلس الوطني إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

أولًا: إنهاء سيطرتها على قطاع غزة، من خلال تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة عملها في قطاع غزة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهناك اقتراح بإعادة تشكيل حكومة الوحدة التي تشكلت بعد "اتفاق مكة"، وإذا لم يرغب الرئيس برئاستها فيمكن الاتفاق على شخصية توافقية.

ثانيًا: موافقة "حماس" على برنامج المنظمة والتزاماتها حتى لا تؤدي مشاركتها إلى سحب الاعتراف الأميركي والإسرائيلي، وربما من أطراف دولية أخرى، بالمنظمة، وتوجيه عقوبات مختلفة ستكون لها عواقب وخيمة، أو على الأقل – في الحد الأدنى –أن تلتزم الحكومة بما سبق.

ثالثًا: ألا تتيح مشاركتها في المجلس وحدها أو مع أي حلفاء مضمونين أو محتملين الحصول على أغلبية تمكنها من السيطرة على المنظمة.

هذه الشروط توضح أن مشاركة "حماس" في المنظمة ليست سهلة ولا قريبة كما يتخيل البعض. وهذا ما يفسر الدعوة المبطنة حينًا والمعلنة حينًا إلى تفضيل عقد جلسة عادية للمجلس الوطني بقوامه الحالي من دون تعديلات جوهرية، مثل ضم "حماس" والجهاد، على أن تكون هذه الجلسة هي نهاية الدورة الحالية للمجلس، بحيث يُتّخذ قرار بالتحضير لعقد جلسة بتشكيل جديد للمجلس الوطني يتم الاتفاق على شروطه ومتطلباته خلال مدة يتفق عليها (عام مثلًا). في هذا السياق، إن المرغوب فيه والمفضّل – وفق ما يريده الرئيس وحركة فتح – أن تعقد جلسة عادية للمجلس الوطني من دون مشاركة أو بمشاركة محدودة ورمزية لحماس والجهاد، يتم فيها إعادة ترتيب الأوضاع داخل "فتح" وفصائل المنظمة الأخرى، وتفعيل المنظمة، والعمل بعد ذلك على التحضير لعقد مجلس وطني جديد على أسس وبرنامج يتفق عليه. وما يمنع هذا الاحتمال من التطبيق أنه بحاجة إلى اتفاق داخل "فتح"، وهذا غير متوفر حتى الآن في ظل التأجيل المتكرر لعقد مؤتمر "فتح" السابع لعدم اكتمال التحضيرات. [6]

[6] هاني المصري، مجلس وطني أم إطار مؤقت أم ماذا؟، صحيفة الأيام، 22-12-2015

وعليه أدى غياب المرجعية الجامعة إلى تعميق حالة الانقسام والانكشاف في الحقل السياسي الفلسطيني، ومن شلل مؤسسات منظمة التحرير، واختفاء المؤسسات الوطنية الجامعة والفراغ الاستراتيجي، وغياب المركز القيادي

سابعاً: مأزق المشروع الوطني

يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة في سبيل الاتفاق على مشروع وطني لمواجهة إسرائيل التي تزداد تطرفًا وتشددًا.ويمكن تلخيص أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وفق الاعتبارات التالية:

أولاً: وصول المفاوضات الثنائية بإشراف الولايات المتحدة إلى طريق مسدود تماماً، إذ سرّعت "إسرائيل" في تنفيذ سياستها الاستعمارية الاستيطانية، كما اتضح حدود استراتيجية المقاومة بمفهومها أحادي الشكل. إن وصول الحركة السياسية الفلسطينية المجزأة إلى مأزقها الراهن هو ما يدفع نحو التفكير بضرورة أن يعيد الشعب الفلسطيني بناء حركته الوطنية بمؤسساتها الجامعة من جانب والمستندة إلى خصوصيات وتطلعات وحقوق كل تجمع من جانب آخر، مما يستدعي البناء على أسس جديدة سآتي إليها.

ثانياً: مرّ أكثر من عام على توقيع اتفاقية الشاطئ التي اتفق فيها على تطبيق بنود المصالحة التي اتفق عليها، قبل ذلك، مرات عدة بين حركتي فتح وحماس. ولم ينجز من هذا الاتفاق سوى تشكيل حكومة وفاق وطني، سرعان ما تبين أنها غير مهيأة ولا تملك مقومات إنجاز المهمة التي قامت من أجلها، بسبب غياب رؤية سياسية ورؤية تنظيمية وطنية متفق عليهما واستراتيجية وطنية تخاطب احتياجات وتطلعات وحقوق كل تجمع. بقاء "المصالحة" عصية على التحقيق

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10493379y273232761Y10493379#sthash.GhDi3GpC.dpu

يشير إلى تأثير مصالح فئوية تستجيب لضغوط الجغرافيا السياسية والتدخلات والضغوط الإقليمية والدولية.

ثالثاً: كان من نتائج تغييب مؤسسات وطنية جامعة وبالتالي الافتقاد إلى رؤية سياسية موحدة وقيادة موحدة واستراتيجية، تراجع لمسيرة التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي والتعاضد الكفاحي والتعاون الاقتصادي بين التجمعات الفلسطينية. بتعبير آخر تحوّلت التجمعات الفلسطينية، بعد أن غابت المؤسسات الجامعة لها والرابطة بينها، إلى تجمعات تكاد تخلو من الروابط السياسية والتنظيمية والاقتصادية ومن مؤسسات تجمع ممثليها كمكونات لشعب واحد ذات سردية تاريخية جامعة وحقوق وطنية تاريخية ومشروع تحرري متكامل.

رابعاً: لم يعد خافياً —بعد نحو عشر سنوات من الانقسام السياسي – الجغرافي – المؤسساتي بين حركتي فتح وحماس وفشل "المصالحات" بينهما— أنه ليس بمقدور أي منها الانفراد في قيادة مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولا القدرة الانفرادية على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير كمؤسسات وطنية جامعة.

ويوجد في الساحة نهجان: أحدهما يجنح للمفاوضات والتسوية السياسية مع الاحتلال لإنجاز المشروع الوطني، كما يرفض المقاومة العنيفة وينسِّق مع الاحتلال لوقفها وملاحقة المسؤولين عنها، ويؤيد ويدعم المظاهرات السلمية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار العازل، وهو المنهج الذي يعتبر أنه يستطيع إقناع العالم بعدالة قضيته من خلاله.

أمَّا المنهج الآخر فيؤمن بالمقاومة، ويعتبر أنها الطريق الوحيد والأنجع لتحصيل الحقوق.

وأدَّى التعارض بين النهجين إلى مسلكين مختلفين على الأرض، وإن كانا التقيا على الأخص في عضوية المنظمة في محكمة الجنايات الدولية وتقديم شكاوى ضد

إسرائيل بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها في الأراضي المحتلة، وفي استمرارها بتوسيع الاستيطان وانتهاك الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين بهذا الخصوص، ومؤخرًا في هبَّة القدس الأخيرة دون أن يجتمعا على أهداف مشتركة.

ومع ازدياد التطرف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الأخيرة، لم يتمكن الفلسطينيون من إدارة برنامج موحد للتصدي لها، فضلًا عن الفشل في المصالحة الفلسطينية ما أدَّى إلى استمرار حصار غزة دون وجود أفق لإنهائه.[7]

الآن بعد حصول ما حصل، وفي ظل المتغيّرات العاصفة في إسرائيل والمنطقة والإقليم والعالم كله، وفي مواجهة المخاطر والتحديات الكبرى التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية، وأمام الفرص التي تلوح في الأفق رغم كل شيء؛ لا بد من وقفة للمراجعة الوطنية الكاملة والعميقة والجريئة، وتحديد أين أخطأنا؟، وأين أصبنا؟، وأين نقف الآن؟، وإلى أين نريد أن نصل؟، وكيف نحقق ما نريد؟ وقفة لا تستهدف نبش الماضي والعيش فيه، وإنما استشراف المستقبل والتقدم إلى الأمام. بالرغم من كل الكوارث والأخطاء والخطايا إلا أن لدينا ما يمكن الاعتماد عليه لبداية جديدة، فنحن لدينا شعب يضم أكثر من 12 مليون فلسطيني، نصفهم في الشتات، ونصفهم استقرّوا في أرض وطنهم بالرغم من الأهوال، والجرائم، والتمييز العنصري، والمجازر، والتدمير، والموت، والمعاناة، وهو شعب مصمم –كما ثبت خلال قرن من الزمان كان غنياً بأكثر من 18 هبة وثورة وانتفاضة –على إبقاء قضيته حيّة، والحفاظ على هويته الوطنية، والدفاع عن وجوده وحقوقه، والنضال لتحقيق أهدافه مهما غلت التضحيات وطال الزمن – .[8]

---

[7]) ماجد أبو دياك، أزمة الموقف الفلسطيني تجاه تشدد الحكومة الإسرائيلية مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511307307139261.htm

[8]) هاني المصري، أسئلة المشروع الوطني، صحيفة الأيام، العدد 7191، 15-12-2015

ثامناً: الخيارات والبدائل

مع مأزق مشروع الدولة يطرح السؤال: ما هو المشروع الذي يمكن أن تنخرط فيه قوى الشعب الفلسطيني الأساسية حاليًا؟

يطرح هذا السؤال في حالة انقسام فلسطيني بين فتح وحماس، وبين الضفة وغزة. وقد جرى إقصاء الشتات الفلسطيني تمامًا من أيّ مشاركة في مشروع شعبه الوطني. ومؤخرًا، تعرّض الشتات الفلسطيني في سورية إلى نكبة غير خاصة بالفلسطينيين، جزءًا من نكبات سورية التي لم تعد تحصى. ووصل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلى حالة انسداد سياسي يضاف إلى أوضاعهم المعيشية المزرية. وانشغلت الشعوب العربية بحلّ مسألة الاستبداد في بلدانها. وتوقّعنا أن تستفيد القضية الفلسطينيّة بصورة كاملة من وجود دول عربية ديمقراطية ورأي عام عربي فاعل. ولكنّ الثورة العربية تعثّرت وتورطت في مواجهة دموية مع ثورة مضادة تتجلى في قوى النظام القديم من جهة، وحركات دينية متطرفة غير ملتزمة قضايا الشعوب الثائرة ضد الاستبداد اقتحمت المشهد، من جهة أخرى.

وعبّر رئيس الولايات المتحدة عن يأسه ممّا يسمّى "عملية السلام"، بتجاهله ذكر القضية الفلسطينيّة في خطابه الأخير في الأمم المتحدة؛ وذلك في مقابل حكومة مستوطنين في إسرائيل، وقادة عرب منشغلين بالحفاظ على أنظمتهم، ومنخرطين في مواجهة تهديدات داخلية وإقليمية، يحجّون إلى البيت الأبيض ولا يذكرون موضوع فلسطين خلال زياراتهم. ولا يهمّهم سوى استمرار عملية السلام لكي يبعد عنهم إزعاج هذه القضية، ولو إلى حين.

في هذه الحالة المتردّية، نشأت نقائض لعوامل الضعف:

1. تولد إجماع دولي غير مسبوق على عدالة قضية فلسطين، على الرغم من تهميشها على الأجندات الدولية التي تقررها الدول العظمى.

2. يتواصل الشباب الفلسطيني بوسائل مختلفة عابرة لأماكن وجود هذا الشعب بين غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفلسطينيي أراضي عام 48 والشتات. وقد وصل هذا التواصل درجات غير مسبوقة. ولكنّه تواصلٌ غيرُ موجّه منساب خارج أطر حركة وطنية ومؤسساتها، ولم يصل إلى درجة بناء الأطر والمؤسسات العابرة للحدود بنفسه بعد. وهي كما يبدو لي مهمة لا بد منها.

3. تبيّن أنّ خيار المقاطعة يؤثّر في إسرائيل، ويمكن تسويقه على مستوى الرأي العام الديمقراطي في عالمنا.

4. أثبت انفجار الغضب الفلسطيني مؤخرًا أنّ جيل ما بعد أوسلو الفلسطيني لم يصبح جيلًا متقبّلًا أوضاع ما بعد أوسلو، وما زال يحلم بزوال الاحتلال، ويعدّ الشعب الفلسطيني شعبًا واحدًا، ولم تنطفئ فيه جذوة النضال. وبمنظور تاريخي، ما زالت الاستمرارية التاريخية للقضية الفلسطينيّة العادلة تتجلى في أنّ كلّ جيل فلسطيني يبدع في وسائل نضاله، وانتفاضته، إذا شئتم. ولا يقبل أيّ جيل فلسطيني أن يمر في هذا العالم مثل سحابة جافّة، دون أن يروي هذه الأرض، ودون أن يترك بصمته في رفض الاحتلال على أرض فلسطين.[9]

❖ التوصيات:

وبناء على المحاور التي تناولتها هذه الورقة فإنها تخلص إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفتح الطريق للخروج من مازق القضية الفلسطينية على المدى القريب والمتوسط وتتخلص هذه الخيارات في النقاط التالية:

- تغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها بشكل تدريجي حتى تتوفر مقومات ومتطلبات البديل، وتصبح سلطة صمود ومقاومة شعبية تتبنى المقاطعة، وتعمل

[9] عزمي بشارة، ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 نوفمبر، 2015.
http://www.dohainstitute.org/release/d5ff060e-d3ba-4465-af39-039c21d8c35c

من أجل التخلص من أوسلو بالتدريج، ولكن ضمن رؤية تضمن الرواية والحقوق التاريخية، واستمرار الكفاح لتحقيق الهدف النهائي. فتحقيق الممكن الضروري لا يعني النهاية وكل شيء، لذا في نفس الوقت الذي تتعزز فيه عوامل الصمود، وإحباط المشاريع المشروع الصهيونية، وتقليل الأضرار والخسائر.

- يتم العمل بشكل متوازٍ لإعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل والمؤسسات الفلسطينية بحيث تضم مختلف ألوان الطيف، على أساس الاتفاق على عقد اجتماعي جديد. تأسيسًا على ما سبق، فإن المخرج المناسب خلال هذه الفترة الانتقالية عقد الإطار القيادي المؤقت، وإزالة اعتراض الرئيس و"فتح" على عقده.
- من الحكمة أن تحافظ الحركة الوطنية الجديدة على مسمى منظمة التحرير الفلسطينية لما ولدته هذه من رأسمال نضالي ورمزي وطني واعتراف عربي ودولي واسع تراكم خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخها، مع تكريس التعددية السياسية والتنظيمية و صيغة ائتلاف وطني لمكونات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والسكانية، كي تحوز على اعتراف الشعب الفلسطيني بها كممثل شرعي وحيد له.
- – استثمار نجاح حصول منظمة التحرير على مكانة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، وذلك من خلال الانخراط في مختلف المنظمات والهيئات الدولية التي يحق لها حقّ العضوية فيها. ومن شأن هذا الانخراط توفير بنية مؤسساتية دولية تمكن من تضييق العزلة على "إسرائيل" وتوسيع فرص فرض العقوبات عليها أسوة بما حدث في جنوب إفريقيا خلال فترة نظام الفصل العنصري.
- يستدعي حال السلطة الفلسطينية الراهن (فيما هي ما زالت سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات) وانشطارها السياسي والجغرافي وإغلاق أفق تحولها لدولة ذات سيادة في المدى المنظور، اعتماد رؤية جديدة لوظيفتها بعد أن باتت هذه قيداً على حركة الشعب الفلسطيني التحريرية وأسهمت في تهميش مؤسسات

منظمة التحرير الفلسطينية، وتعطل طريق إعادة بنائها على أسس ديموقراطية تمثيلية وطنية جامعة. لذا بات ضرورياً إعادة تحديد مهمات السلطة الفلسطينية في نطاق توصيفها كذراع تنفيذي خدمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما تعنيه السلطة لسكان الضفة والقطاع، فهي مصدر وظائف وخدمات وهي لم تطرح نفسها كأداة للتحرر والاستقلال والمقاومة.

- إعادة بناء مؤسسات وأطر ومرجعيات الحركة الوطنية الفلسطينية، واعتماد أسس ديموقراطية تمثيلية تقوم على ما يلي:

1. تشمل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات وفق منهج ديموقراطي (توافقي) يتناسب مع واقع كل تجمع.
2. تشمل كل القوى والتنظيمات السياسية ذات الحضور في التجمعات الفلسطينية
3. .تضمن تمثيل الحركات الاجتماعية والقطاعية (الاتحادات والنقابات العمالية، والنسائية، والشبابية، وسكان المخيمات، والجاليات) .الهدف هو تمكين كل مكونات الشعب الفلسطيني من المشاركة في التداول والتقرير في الشأن الوطني وفي صياغة القرارات والاستراتيجيات الوطنية الجامعة.

- الخروج من الأزمة الخانقة التي يعيشها الحال الفلسطيني يملي التوصل إلى "تسوية تاريخية" بين التيارات السياسية الفلسطينية لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بالاستناد إلى مبادئ المشاركة السياسية واحترام التعددية السياسية والفكرية والتنظيمية، ومنح استقلالية لكل تجمع فلسطينية في صياغة الاستراتيجية الكفاحية الأكثر استجابة لمصالحه وحقوقه على قاعدة حق الشعب الفلسطيني ككل في تقرير مصيره الوطني. هذا يعني توظيف التباينات في الرؤى

السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية بين مكونات الشعب الفلسطيني، في إثراء النضال الوطني بأبعاده المختلفة.

- سرعة إجراء الانتخابات، باعتبارها طريق الخلاص وحجر الزاوية، والعمل على تحويل النظام السياسي إلى نظام برلماني، وإعادة بناء المؤسسة الشورية المعبرة عن الكل الوطني والإسلامي في الوطن والشتات.
- عدم الارتهان للوهم، والاستسلام لدولة الاحتلال؛ فلا سلطة بلا سلطة، ولا احتلال بلا كلفة.
- دعم وإسناد انتفاضة القدس باعتبارها رافعة للمشروع الوطني، والاتفاق على آليات إدارتها حتى لا يتم اختطافها من خلال مبادرات الاحتواء أو المشاريع السياسية الترقيعية، التي تستهدف انقاذ الاحتلال من ورطته التي أصبح بموجبها احتلالاً مكلفاً على مختلف المستويات.
- وأخيراً، وفي انتظار تحقيق كل ذلك، وأملاً بطي صفحة الخلاف، يجب منح الإطار القيادي المؤقت صلاحيات واسعة، بهدف العمل على ترتيب البيت الفلسطيني، والتأكيد من خلال واقع الفعل أنه "لا دولة في قطاع غزة، ولا دولة بدون قطاع غزة".

تاسعاً: تداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح على الفلسطينيين في قطاع غزة

م. علاء الدين البطة

في 2014/10/21 تم مهاجمة نقاط تفتيش تابعة للجيش المصري في قرية (كرم القواديس) – التي تبعد حوالى 20 كم عن مدينة العريش المصرية – و التي أسفرت – حينها – عن مقتل وإصابة العشرات من الجنود المصريين وقد أعلن تنظيم داعش في سيناء مسؤوليته عن العملية بل وأعلن عن هوية الانتحاري المصري الذى قام بتنفيذ العملية، ورغم ذلك تم كيل سيل من الاتهامات الزائفة للفلسطينيين الغزيين والإعلان عن اغلاق معبر رفح.

ومنذ ذلك اليوم وحتى نهاية العام 2015، مرَ أكثر من 435 يوماً على الاغلاق اليومي شبه المتواصل لمعبر رفح البري الحدودي الرابط بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لم يتم فتحه خلالها سوى 27 يوماً فقط تخللها 6 أيام لإدخال جثث الأموات فقط، ممن توفوا أثناء تلقيهم العلاج في المشافي المصرية و العربية.

وبالتالي فإنه يمكن القول أن العام الجاري 2015م هو العام الأسوأ في تاريخ عمل معبر رفح البري وذلك مقارنة بالأعوام السابقة التي شهدت فترات أطول في فتح المعبر.

بل ولعلها تكون المرة الأولى الأطول إغلاقاً في تاريخ معبر رفح، منذ إنشائه عام 1982 عقب اتفاقية كامب ديفيد 1982.

وللتوضيح أكثر نرفق الجدول (2،1) الصادر عن هيئة المعابر والحدود الفلسطينية في قطاع غزة.

معبر رفح أضحى عنواناً للعذاب والمعاناة والألم لدى المواطن الفلسطيني وهو من المفترض أن يكون معبر دولياً بين دولتين تُنظمه بالأساس قواعد دولية تسمو على أية اتفاقيات ثنائية و تكفل حقوقاً أساسية مثل الحق في التنقل والسفر والعودة والمرور.

العـــام	2013	2014	2015
أيام الفتح	263	123	19
أيام الإغلاق	101	241	314

جدول مع رسم بياني رقم (1)

مقارنة عدد أيام فتح وإغلاق معبر رفح عام 2015 مقارنة بالاعوام السابقة

ليس غريباً أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في التضييق على الفلسطينيين وإغلاق المعابر الخمسة المتصلة جغرافياً بقطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي دون أن يكون هناك أدنى حراك عربي ودولي لإجباره على فتح معابره المغلقة حسب القانون الدولي والإنساني على اعتبار أنه سلطة احتلال قائمة.

ولكن الغريب والمؤلم والمحزن أن يتم إغلاق معبر رفح (العربي والمسلم) في وجه ما يزيد على 23000 حالة إنسانية موجودة في قطاع غزة و تنتظر السفر منذ أكثر من عام وقد ترك ذلك تداعيات خطيرة على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة وسنحاول أن نستعرض بعجالة أبرز هذه القطاعات المتضررة :

العـــام	2012	2013	2014	2015
إجمالي المغادرين	209215	152278	52431	10271
إجمالي القادمين	210873	160013	49011	11024

جدول مع رسم بياني رقم (2)

أعداد المسافرين عبر معبر رفح خلال عام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة

أولاً: القطاع الصحي:

حيث يتم حرمان أكثر من 3000 جريح ومريض بأمراض خطيرة من العلاج والمتابعة في المشافي المصرية مع الإشارة إلى أن هناك برتوكول تعاون طبي تم إبرامه

بين وزارة الصحة الفلسطينية ونظيرتها المصرية عام 1997و يقضى بمنح الأولوية للتحويلات العلاجية للمرضى الفلسطينيين إلى المشافي المصرية وقد كان ما متوسطه عشرة آلاف مريض سنوياً يتلقون العلاج في جمهورية مصر العربية.

هذا عدا عن أن إغلاق المعبر ترك تداعيات سلبية أخرى على الوضع الصحي تمثلت في :

- إستمرار تعطل أكثر من **260 جهاز طبى** عن العمل بسبب صعوبة الحصول على قطع الغيار التي كانت تصل عبر معبر رفح.
- وتناقص رصيد الأرصدة الدوائية في الوزارة إلى مستوى غير مسبوق حيث وصل إلى ما يزيد **على 30% من** قائمة الأدوية الأساسية.
- توقف إنشاء وترميم **عدد خمسة مشافي و 26 مركز صحى** تم استهداف جزء كبير منها في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة.
- وعدم إدخال الطواقم الطبية العربية والدولية التي كانت تقوم بإجراء مئات العمليات الجراحية النوعية التي تخفف آلام المواطن وتوفر عليه مشقة السفر وتعمل على تدريب وإكساب الطواقم الطبية المحلية خبرات جديدة.
- وتهالك عدد كبير من سيارات الاسعاف التي لم يتم تجديدها منذ عدوان 2009/2008 مع الإشارة إلى أن معظم سيارات الإسعاف كانت تصل على شكل هبات ومساعدات عبر معبر رفح.

ثانياً :القطاع الاقتصادي:

حيث أن الاغلاق والحصار أدى إلى إغلاق – كلي أو جزئي – **لأكثر من 80% من مصانع غزة التي يبلغ عددها 6000 مصنع ومنشاة صناعية** في القطاع وبالتالي تضاعفت نسب البطالة إلى مستويات غير مسبوقة إذ وصلت في عام 2015 إلى

81% من الأيدي العاملة – حسب إحصائية الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين– إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 200 ألف شخص في قطاع غزة فقط.

ثالثاً: القطاع الإنساني:

حيث ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 65%، وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من 'الاونروا' والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى ما يزيد على 60% من سكان قطاع غزة، كما تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، كل ذلك ترافق مع الارتفاع الحاد في نسبة البطالة – كما أوضحنا.

وإن كان الاحتلال يتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه الأوضاع باعتبار أن قطاع غزة يخضع للاحتلال الإسرائيلي – حسب تعريف القانون الدولي – كما أن قوات الاحتلال تغلق خمسة معابر حدودية مع قطاع غزة منذ أكثر من سبع سنوات، فإن استمرار إغلاق معبر رفح فاقم من هذا الواقع المأساوي والذى انعكس في :

- الحيلولة دون سفر المئات من الموظفين والعاملين الفلسطينيين – في دول الخليج العربي وشمال أفريقيا وبعض الدول الأوربية – والذين تقطعت بهم السبل وفقد الكثير منهم تصاريح إقاماتهم وبالتالي فرص العمل التي تحصلوا عليها بمشقة بالغة وأصبحوا الآن يبحثون عما يسدون به رمقهم ويُمكنهم من الصمود أمام متطلبات الحياة الصعبة.
- وأيضاً منع سفر المئات من الطلاب للالتحاق بجامعاتهم بعد أن تحصلوا أيضاً – وبصعوبة بالغة – على قبولات ومنح جامعية في عشرات الجامعات العربية والإسلامية بل وفى أوروبا وأمريكا.
- كما أن استمرار إغلاق المعبر خلق معاناة اجتماعية جديدة ظهرت بتشتت وانقسام بعض الأسر الغزية إلى نصفين، الجزء الأول جاء لزيارة أهله في

غزة ودعم صمودهم ولم يتمكن من السفر منذ أكثر من عام، والجزء الثاني آثر البقاء مع باقي الأسرة في المهجر، وليس آخراً حالات الطلاق ودمار المئات من البيوت والناتجة عن احتجاز الزوجة في غزة بسبب إغلاق المعبر وعدم تمكنها من السفر والالتحاق بزوجها....وغيرها عشرات من قصص المعاناة الإنسانية التي ينفطر لها الحجر.

- الحيلولة دون سفر الآلاف ممن يحملون جنسيات مصرية وعربية وأجنبية والعودة إلى بلدانهم وأهاليهم ومن بين هؤلاء أكثر من عشرة آلاف سيدة مصرية متزوجة في قطاع غزة.

رابعا- توقف حركة الوفود التضامنية والطبية عبر معبر رفح:

حيث أدى الإغلاق المستمر إلى توقف كامل لحركة القوافل والوفود التضامنية التي كانت تصل إلى قطاع غزة حيث لم يدخل قطاع غزة خلال عام 2015 أي وفد تضامني وهذا ما يحدث لأول مرة منذ سنوات الحصار التسعة.

مع العلم أن هذه الوفود كانت تأتى بهدف كسر الحصار ومساعدة أهل غزة على الصمود عبر إيصال الطواقم الطبية و المساعدات الدوائية والإنسانية والغذائية لقطاعات وشرائح عديدة في المجتمع الغزى بدءً بالمرضى والفقراء ومروراً بالطلاب وليس آخرا أصحاب الاحتياجات الخاصة.

عدا عن توقف كامل لحركة الوفود الطبية التي كانت تصل إلى قطاع غزة لإجراء سلسلة من العمليات الجراحية النوعية التي تعمل على تخفيف معاناة المرضى وأسرهم وتغنيهم عن السفر والمعاناة في ظل إغلاق المعبر مع الإشارة إلى أن ثلث عدد الوفود التي كانت تدخل غزة هي وفود طبية وقد تمكنت هذه الوفود من إجراء ألف عملية جراحية نوعية عام 2013. وللتوضيح نرفق رسماً بيانياً (3) صادراً عن اللجنة الحكومية

لكسر الحصار يوضح عدد الوفود التي وصلت خلال أعوام 2012- 2013-2014 مقارنة بالعام 2015 الذى لم يصل فيه أي وفد.

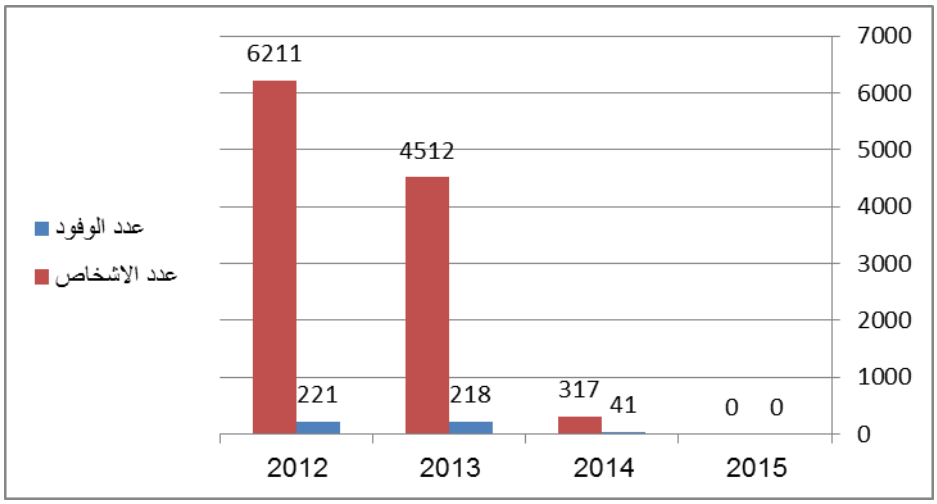

رسم بيانى رقم (3)
(مقارنة أعداد الوفود التي دخلت القطاع خلال عام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة)

1. **عام 2015 لم يشهد دخول أي وفد متضامن.**
2. **عام 2014 تم استقبال 41 وفداً بإجمالي 317 متضامناً.**
3. **عام 2013 تم استقبال 218 وفدا بإجمالي 4512 متضامناً.**
4. **عام 2012 تم استقبال 221 وفدا بإجمالي 6211 متضامناً.**

<u>وأمام هذا الواقع السيء والمهين فإنه يتوجب على الجميع أن يتحمل مسؤولياته:</u>

- **<u>فلسطينياً</u>:** مطلوب تكثيف الجهد الفلسطيني – الفلسطيني من أجل وضع حد للانقسام الفلسطيني البغيض والبحث عن أية صيغة توافقية تؤدى إلى فتح المعبر وتخفيف المعاناة وسحب الذرائع التي يتم الادعاء بها.

- **مصرياً:** مزيداً من التواصل والضغط على النظام المصري والرئيس عبد الفتاح السيسي من أجل أن يتخذ قراراً جريئاً بفتح معبر رفح بشكل فوري وعاجل قبل أن تختنق غزة وعلى اعتبار أن غزة هي ثغر من ثغور الأمن القومي المصري كما يتحدث الكثير من المفكرين والخبراء الأمنيين المصريين.
- **عربياً وإسلامياً:** مطلوب من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ورئيسها السيد نبيل العربي– الذى وصف إغلاق المعبر بأنه شائن ومعيب – تحمل مسؤولياتهم التاريخية وتنفيذ قرار الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بكسر الحصار على غزة، من أجل المحافظة ودعم صمود وثبات الفلسطينيين وتحديداً في قطاع غزة.
- **دولياً:** مزيداً من الضغوط على الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤولياتها الدولية والقانونية بل والإنسانية من أجل تمكين الفلسطينيين من التمتع بالحقوق المكفولة لهم دولياً بالحق في الحياة وحرية السفر والتنقل وتلقي العلاج.

الفصل الثاني

الشـأن الاقتصـادي الفلسطيني

قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني خلال عام 2015 وملامـح عـام 2016 قطـاع غـزة و الضفـة الغربيـة

د. ماهر تيسير الطباع

أولاً	المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني
ثانياً	الحرب الثالثة على غزة وإعادة الإعمار
ثالثاً	معابر قطاع غزة – معبر كرم أبو سالم – الواردات و الصادرات
رابعاً	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية
خامساً	معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية
سادساً	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه
سابعاً	أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة
ثامناً	الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية
تاسعاً	انتفاضة القدس وتداعياتها الاقتصادية
عاشراً	التوقعات الاقتصادية للعام القادم 2016

مقدمة:

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967 عمدت على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وحرصت إسرائيل عند توقيع اتفاقية أوسلو و اتفاقية باريس الاقتصادية على ديمومة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي من خلال البنود المجحفة التي تم وضعها في الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 تفاءل الاقتصاديون بإمكانية نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته الإنتاجية وبشكل سريع ، لكن للأسف الشديد أدى استمرار إسرائيل في وضع العراقيل إلى تحسن طفيف على الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام من 1995 إلى 2000 ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24% خلال تلك الفترة.

ومع بداية انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000 سارعت إسرائيل إلى إغلاق كافة المعابر التجارية و الدولية و قسمت الضفة الغربية و وضعت العديد من القيود على حركة البضائع و الأفراد ، مما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشره في كافة قطاعات الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية و الزراعة والصناعة... الخ ، وهذا أثر سلباً على أداء الاقتصاد ومعدلات نموه ، ومضاعفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية و ارتفاع معدلات البطالة والفقر في فلسطين.

وفي منتصف عام 2007 تعرض اقتصاد قطاع غزة بشكل خاص و الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام إلى ضربة قاسمة ، حيث فرضت إسرائيل الحصار الشامل على قطاع غزة وأغلقت كافة المعابر التجارية ومنعت وصول العديد من السلع الأساسية إلى قطاع غزة ، كما منعت خروج السلع الصناعية و الزراعية إلى قطاع غزة

و مع نهاية عام 2015 مازال الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة للعام التاسع على التوالي ، هذا بالإضافة إلى

الحروب و الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والتي عمقت من الأزمة الاقتصادية نتيجة للدمار الهائل الذي خلفته للبنية التحتية و كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

كما أن التأخر في عملية إعادة الاعمار أدى إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، حيث حذرت العديد من المؤسسات الدولية من تداعيات إبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة و تأخر عملية إعادة الاعمار على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الصحية و البيئية.

أولاً: المصالحة الفلسطينية و تشكيل حكومة الوفاق الوطني

تفاءل المواطنون في قطاع غزة بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في شهر إبريل 2014 وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في شهر يونيو 2014م ، وذلك لإنهاء تسع سنوات من الانقسام الفلسطيني والتي تعتبر الحقبة السوداء في تاريخ القضية الفلسطينية لما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني و الحياة الاجتماعية وكافة مناحي الحياة خصوصاً في قطاع غزة ، كما تفاءلوا بمعالجة العديد من الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة و أهمها إنهاء حصار قطاع غزة و ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و ازدواجية واختلاف القرارات والقوانين والتشريعات والإجراءات والضرائب و الجمارك و اللوائح و الأنظمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نمت وزادت خلال فترة الانقسام ، والتي أثرت على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في ضعفه وعدم نموه وكان لها الأثر الأكبر على الشركات الكبرى التي لها علاقة بين الجانبين، مثل المصارف وشركات التأمين و الشركات المساهمة العامة وبعض الشركات المساهمة الخصوصية ، لكن للأسف الشديد بعد تشكيل الحكومة برزت العديد من الأزمات وعلى رأسها أزمة صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة و التي تفاقمت وتسببت في العديد من المشاكل الداخلية ولم تحل حتى هذه اللحظة ، وحتى يومنا هذا لم يحدث أي شيء على أرض الواقع

بخصوص المصالحة الفلسطينية و حكومة الوفاق الوطني ، ويبقى المواطن في قطاع غزة هو المتضرر الأول من بقاء الحصار وعدم الوفاق.

ثانياً: الحرب الثالثة على قطاع غزة وإعادة الإعمار

بعد عام ونصف على انتهاء الحرب الثالثة التي تعرض لها قطاع غزة ، مازالت آثارها السلبية تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية ، ومازالت مناظر الدمار والخراب والتشريد والمجازر التي خلفتها تلك الحرب قابعة في الأذهان هذا بالإضافة إلى ما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى.

وتعرض قطاع غزة إلى حرب إسرائيلية شرسة وضروس و طاحنة استهدفت البشر والشجر والحجر وحرقت الأخضر واليابس دون تمييز وتحول قطاع غزة وشوارعه إلى أكوام من الدمار والركام، ونتج عن ذلك خسائر مادية فادحة وبحسب التقديرات فقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة والغير مباشرة في المباني والبنية التحتية وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بكافة قطاعاته الاقتصادية ما يزيد عن **5 مليار دولار** تقريباً خلال فترة الحرب التي استمرت على مدار **51 يوما**.

مازالت عملية إعادة الإعمار تراوح مكانها وتسير ببطء شديد ولا تطبق وفق الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار التي تم تقديمها في مؤتمر المانحين الذي عقد بمدينة القاهرة بتاريخ 2014/10/12 ، وحتى هذه اللحظة وبعد مرور ما يقارب من عام ونصف على وقف إطلاق النار لم تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية و الجدية لقطاع غزة ، و ما تم تنفيذه خلال تلك الفترة يندرج تحت بند المشاريع الإغاثية وإصلاح الأضرار الجزئية و البالغة لمعظم المنازل التي تضررت بالحرب الأخيرة.

ويرجع ذلك إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة ومنع إسرائيل إدخال العديد من مستلزمات إعادة الإعمار و السلع و البضائع و المواد الخام و

المعدات و الآليات و الماكينات ، وإغلاق المعابر و استمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية العقيمة المعمول بها حالياً، و التي تم رفضها منذ البداية من قبل القطاع الخاص الفلسطيني و من كافة أطياف المجتمع في قطاع غزة ، و التي ثبت فشلها في التطبيق على أرض الواقع ، حيث أن ما تم إدخاله من مادة الأسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة منذ منتصف شهر أكتوبر عام 2014 حتى تاريخه تقدر بحوالي **426803 طن** وهذه الكمية تساوي احتياج قطاع غزة من الأسمنت لشهرين فقط ، وبحسب مؤسسة أوكسفام البريطانية فإن عملية إعادة الإعمار سوف تستغرق مائة عام في حال لم يرفع الحصار عن قطاع غزة ، واستمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية المعمول بها حالياً.

ومن الملاحظ بأنه طرأ ارتفاع على كميات الأسمنت الواردة للقطاع الخاص في الأشهر الأخيرة وذلك نتيجة لسماح الجانب الإسرائيلي بإدخال الأسمنت لغير المتضررين من أصحاب المنازل و المشاريع الاستثمارية و زيادة عدد الموزعين المعتمدين ، لكن وفق آلية إدخال مواد البناء الدولية المعمول بها ، وساهمت تلك الكميات في انخفاض أسعار الأسمنت في السوق السوداء ، وأحدثت انتعاش إلى حد ما في قطاع الإنشاءات ، إلا أن إسرائيل وفي بداية شهر ديسمبر من عام 2015 أوقفت العمل بآلية إدخال مواد البناء لغير المتضررين وهذا الإيقاف المفاجئ سوف يتسبب بخسائر فادحة للمواطنين.

أما على صعيد المنشآت الاقتصادية في كافة القطاعات (التجارية و الصناعية و الخدماتية) والتي يتجاوز عددها ما يزيد عن 6500 منشأه اقتصادية و تقدر تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها بحسب ما تم رصده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر و إعادة الإعمار بحوالي **566 مليون دولار** وهي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في عام 2008-2009 ، فلا يوجد أي جديد فحالها كما هي ، حيث أن ما تم إنجازه في الملف الاقتصادي هو صرف تعويضات للمنشآت الاقتصادية بما لا يتجاوز **9** مليون دولار و هذه القيمة تشكل نحو 5% من قيمة خسائر القطاع الخاص

البالغ قيمتها نحو 203 ملايين دولار وصرفت للمنشآت الصغيرة التي بلغ تقيم خسائرها أقل من سبعة آلاف دولار واستفاد منها 3195 منشأة.

ومازالت العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابة واضحة لها و أهمها:

- متى سوف تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية والجدية لقطاع غزة؟
- ما هي المدة الزمنية لتسليم أموال المانحين للجهات التي سوف تتولى عملية الإعمار؟
- متى سوف يتم تعويض المتضررين من الحرب؟
- متى سوف يتم تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تم تدميرها خلال الحرب؟
- ما هي آليات و معايير إعادة الإعمار والتعويضات؟

ثالثاً: معبر كرم أبو سالم – الواردات والصادرات

لم يشهد عام 2015 أي تغير على واقع المعابر ، فكافة معابر قطاع غزة التجارية مغلقة (معبر المنطار – معبر الشجاعية – معبر صوفا) ، باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الآلية السابقة لما قبل الحرب الأخيرة على قطاع غزة ، فلم يتغير أي شيء على آلية عمل المعبر من حيث ساعات العمل، عدد الشاحنات الواردة، نوع وكمية البضائع الواردة، والزيادة التي حدثت في عدد الشاحنات الواردة نابعة من زيادة عدد الشاحنات الواردة للمساعدات و دخول مواد البناء للمشاريع الدولية والمشاريع القطرية العاملة في قطاع غزة وكميات مقننة من مواد البناء للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة.

ومازالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآليات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء والتي تدخل فقط وبكميات مقننة وفق خطة روبرت سيري لإدخال مواد البناء (الاسمنت – الحصمة – الحديد – البوسكورس).

ومن خلال رصد حركة الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم و أيام الإغلاق خلال عام 2014 فقد بلغ عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم **145** يوم خلال عام **2015** وهو ما يمثل **40%** من عدد أيام العام، ويعمل معبر كرم أبو سالم **22** يوم شهريا، حيث يغلق الجانب الإسرائيلي المعبر يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع كعطلة رسمية، بالإضافة إلى إغلاقه في الأعياد والمناسبات الإسرائيلية والاغلاقات المتكررة بحجج أمنية واهية.

وبلغ عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة **94036** شاحنة خلال عام **2015**، وبلغ عدد الشاحنات الواردة للقطاع الخاص **67622** شاحنة، وبلغ عدد الشاحنات الواردة للمساعدات **26414** شاحنة، مقارنة مع إجمالي **53153** شاحنة واردة إلى قطاع غزة في عام **2014**، و**55833** شاحنة في عام **2013** و**57441** شاحنة في عام **2012** من مختلف الأصناف المسموح دخولها إلى قطاع غزة، وبلغت نسبة الارتفاع في عدد الشاحنات الواردة **44%** خلال عام 2015، وبلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية الواردة إلى قطاع غزة **258** شاحنة خلال عام **2015**.

أما على صعيد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة إلى العالم الخارجي و الضفة الغربية وإسرائيل فقد بلغ عدد الشاحنات الصادرة خلال عام 2015 حوالى **1352** شاحنة من المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة ارتفاع عن عام 2014 بحوالي **90%**، حيث بلغ عدد الشاحنات المصدرة من قطاع غزة **129** شاحنة، وبلغ عدد الشاحنات المصدرة للخارج 301 شاحنة، والمسوقة في أسواق الضفة الغربية 730 شاحنة والمسوقة في الأسواق الإسرائيلية 321 شاحنة، ويأتي هذا الارتفاع في عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة بعد سماح إسرائيل بتسويق بعض المنتجات الزراعية و الصناعية بأسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وبالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات إلا أنها لم ترتقي للمطلوب، حيث بلغ عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار ما يزيد عن 5000 شاحنة سنوياً، ومازال المصدرون والمسوقون من قطاع غزة يواجهون

العديد من المشاكل أثناء خروج بضائعهم من قطاع غزة، ومنها عدم توفر الإمكانيات في معبر كرم أبو سالم لخروج المنتجات الزراعية والصناعية إلى الخارج، تنزيل وتحميل البضائع لعدة مرات مما يؤثر على الجودة خصوصاً في السلع الزراعية، شروط إسرائيل بأن تتم عملية نقل البضائع إلى الضفة الغربية والخارج في شاحنات مغطاة (ثلاجات) وأن لا يتجاوز ارتفاع الطبلية عن متر هذا بالإضافة إلى مواصفات خاصة بالتغليف والتعبئة، مما يساهم في مضاعفة تكاليف النقل على التاجر وبالتالي على المستهلك.

رابعاً: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

البطالة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في فلسطين وتفاقم الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، حيث أنه وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني وبحسب معايير منظمة العمل الدولية شهد عام 2015 ارتفاع في معدلات البطالة في فلسطين حيث ارتفعت إلى 27.4% وبلغ عدد العاطلين عن العمل 357,300 ألف شخص في فلسطين خلال الربع الثالث لعام 2015، منهم حوالي 155,400 ألف في الضفة الغربية وحوالي 201,900 ألف في قطاع غزة، و ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل 42.7% في قطاع غزة مقابل 18.7% في الضفة الغربية، وبحسب البنك الدولي فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً، هذا بالإضافة إلى أزمة الرواتب الخاصة بموظفي غزة حيث لم يتقاضى أكثر من 40 الف موظف رواتبهم على مدار عدة شهور متواصلة، وسجلت الفئة العمرية 20-24 سنة أعلى معدلات للبطالة حيث بلغت 45.2% في الربع الثالث لعام 2015، وبالرغم من الانفتاح الموجود بالضفة الغربية إلا أن انخفاض معدل البطالة عن قطاع غزة ناتج عن استيعاب العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي حيث بلغ عددهم 113,200 ألف عامل يعملون في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الثالث لعام 2015.

خامساً: الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

كما ارتفعت معدلات الفقر و الفقر المدقع لتجاوز 65% وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الاونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، وبحسب آخر إحصائية صادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني للفقر في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 2012، أي قبل تعرض قطاع غزة لحربي 2012 و2014، 25.8%من الأفراد في الأراضي الفلسطينية عانوا من الفقر خلال العام2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة ، كما تبين أن حوالي % 12.9 من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة.

وقدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد بالغين اثنين وثلاثة أطفال في الأراضي الفلسطينية 2,293 شيكلا إسرائيليًا جديدًا خلال عام2011، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,832 شيكلا إسرائيليًا جديدًا خلال عام 2011.

سادساً: الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد منه

أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2014، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 3.3% في الضفة الغربية، بينما شهد عام 2015 مزيداً من الانكماش في الناتج المحلى الإجمالي لقطاع غزة ويعتبر هذا الانكماش هو الأسوأ منذ عدة سنوات، وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني شهد الربع الثاني من عام 2015 تراجعاً بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% مقارنة مع الربع الثاني في عام

2014 ، وتراجعاً بنسبة 8.2% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2015 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 1,501.3 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 473.5 مليون دولار أمريكي.

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 4.8% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014 ، و بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 578.8 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2015 ، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 261.2 دولار أمريكي ، وشهدت الثلاث سنوات الأخيرة نسبة انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تجاوزت 17%، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2012 حوالى 1159 دولار، وانخفض في عام 2014 إلى 971 دولار ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الانخفاض مع الإعلان عن النتائج النهائية لعام 2015 ، وبحسب البنك الدولي فإن دخل الفرد في قطاع غزة انخفض في الوقت الحالي بنسبة 31% عما كان عليه قبل 20 عام.

سابعاً: أزمة الكهرباء الطاحنة.

شهد عام **2015** استمرار انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من تسع سنوات نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع واللازمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، مما زاد من معاناة المواطنين في قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث تقطع الكهرباء يوميا من 8 ساعات إلى 12 ساعة اعتماداً على حجم الأحمال و الضغط على شبكة الكهرباء.

وأدى استمرار انقطاع التيار الكهربائي عن قطاع غزة إلى تهديد ما تبقى من القطاعات الاقتصادية وتسبب في ضعف إنتاجياتها، هذا بالإضافة إلى استنزاف موارد المواطنين حيث أن تكلفة تشغيل مولد متوسط الحجم بالساعة تقدر بمائة شيكل وتتحمل الشقق السكنية في الأبراج

والعمارات السكنية أعباء مالية مضاعفة نتيجة استخدام السولار الإسرائيلي والتي تصل قيمتها من 250 إلى 400 شيكل شهرياً لكل شقة سكنية ضمن ساعات تشغيل مقننة لا تتجاوز 4 ساعات يومياً، هذا بالإضافة إلى قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية.

ويعتمد قطاع غزة على ثلاث مصادر للطاقة الكهربائية وهي الخطوط الواردة من إسرائيل بطاقة 120 ميجاوات، والخطوط المصرية بطاقة 28 ميجا واط، والطاقة المولدة من محطة التوليد 80 ميجاوات، أي أن كل الطاقة الكهربائية المتوفرة لقطاع غزة لا تتجاوز 230 ميجاوات، بينما يحتاج قطاع غزة إلى ما يزيد عن 400 ميجاوات من الطاقة الكهربائية ليتحقق استقرار الكهرباء وتتوفر على مدار الساعة لكافة مناطق القطاع.

ثامناً: الازمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية

ألقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عدة سنوات بظلالها على الأوضاع الاقتصادية و المعيشية في قطاع غزة ، حيث شهد عام **2015** تصاعداً غير مسبوق في الأزمة المالية وانعكست الأزمة المالية على عدم انتظام صرف رواتب الموظفين الحكوميين مما تسبب بحالة من الركود التجاري و الاقتصادي نتيجة لضعف القدرة الشرائية و تراكم الالتزامات و الديون على الموظفين.

بلغ العجز الجاري في الميزانية الفلسطينية حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي 2.403 مليار حسب بيانات حكومية صادرة عن وزارة المالية.

ويتوزع العجز ما بين الميزانية العامة التي بلغ إجمالي العجز فيها 1.795 مليار شيكل، الميزانية التطويرية التي بلغ العجز فيها حوالي 608 مليون شيكل.

وكانت الحكومة قدرت حجم العجز الجاري في موازنة العام 2015 بحوالي 4.427 مليار شيكل أي أن العجز الحالي يشكل 41% من المتوقع.

تاسعاً: انتفاضة القدس وتداعيتها الاقتصادية

تشهد الأراضي الفلسطينية منذ بداية أكتوبر/تشرين أول الماضي هبة جماهيرية في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ذهب البعض إلى تسميتها بانتفاضة القدس، على خلفية إصرار المستوطنين اليهود، اقتحام المسجد الأقصى المبارك. ونتيجة لاستمرار الهبة الجماهيرية، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها التعسفية وممارساتها للضغط على الاقتصاد الفلسطيني، مما يقوده إلى مزيد من التدهور.

وكان أبرز هذه الإجراءات، قيام الاحتلال الإسرائيلي بسحب 1200 تصريح من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية ومنعهم من العمل في إسرائيل، الأمر الذي سيعمل على رفع نسب البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في الضفة الغربية، إضافة إلى مواصلة الاحتلال الإسرائيلي تضييق الخناق على المحلات التجارية في القدس، من خلال فرض ضرائب وغرامات كبيرة بحجج واهية، مما يترتب عليه تراجع الحركة التجارية نتيجة عدم قدرة أصحاب هذه المحلات على دفع هذه الضرائب وإغلاق البعض منها.

وأدت الهبة الجماهيرية إلى انخفاض في نسبة الصادرات و الواردات الفلسطينية تبعاً لتحكم سلطات الاحتلال الكامل في كافة المعابر، الأمر الذي سيترتب عليه تراجعاً كبيراً في الصناعات الفلسطينية نتيجة ارتباط حركة الصادرات والواردات بالمعابر والموانئ الإسرائيلية التي تمر بها.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتجميد المساعدات المالية السنوية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ قيمتها 370 مليون دولار، وذلك بذريعة عدم قيام السلطة بإجراءات فعلية لوقف الانتفاضة وعدم التزامها بالاتفاقيات.

عاشراً: التوقعات الاقتصادية للعام القادم 2016

❖ السيناريو المتشائم

يستند هذا السيناريو على فرضية أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتدهور خلال عام 2016 وهو المتوقع والمرشح للحدوث في ظل المؤشرات الحالية الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي مازالت حالة الانقسام الفلسطيني مسيطرة على أرض الواقع ولا يوجد مصالحة حقيقة، حتى على صعيد حكومة الوفاق الوطني لم يشعر المواطن في قطاع غزة بأي تغيرات جوهرية، وما زال المواطن يعاني ويدفع ثمن عدم الوفاق واستمرار الحصار.

أما على الصعيد الخارجي لا يوجد أي حلول تلوح بالأفق فالمفاوضات مع إسرائيل متوقفة ومتعثرة والاوضاع قابلة للاشتعال مرة أخرى وفي أي لحظة في ظل التعنت الإسرائيلي، حتى على الصعيد الإقليمي فالأوضاع غير مستقرة.

كما ان استمرار وبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ تسع سنوات، والتباطؤ في عملية إعادة الإعمار سوف يؤديان إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية لقطاع غزة، وسوف تزداد الاوضاع الاقتصادية سوءا في عام 2016، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقر و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمارات الخاصة والعامة.

- **السيناريو المتفائل**

يستند هذا السيناريو إلى افتراض تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين وإلى تطبيق المصالحة الفلسطينية على أرض الواقع و إنهاء آثار الانقسام الفلسطيني وتفعيل دور حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة و إنهاء الحصار وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال كافة احتياجات غزة من السلع والبضائع والآليات والمعدات دون قيود أو

شروط أو رقابة وعلى رأسها مواد البناء، والسماح بتسويق وتصدير منتجات قطاع غزة الصناعية والزراعية لأسواق الضفة الغربية والعالم الخارجي دون قيود أو شروط، والبدء بعملية إعادة إعمار حقيقية لقطاع غزة سوف توفر فرص العمل لعشرات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل ، وحل الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة ومن أبرزها، استمرار انقطاع الكهرباء، وشح المياه.

كل هذا سوف يساهم في تحسن الأوضاع الاقتصادية و انخفاض معدلات البطالة والفقر وزيادة في النمو الاقتصادي تنعكس بالإيجاب على الناتج المحلى الإجمالي وعلى نصيب الفرد ، وانتهاء حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها قطاع غزة.

❖ **التوصيات:**

- ضرورة وجود دور فاعل للمجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية ورعاة السلام واللجنة الرباعية من خلال ممارسة الضغط الحقيقي على إسرائيل من أجل فتح كافة معابر قطاع غزة أمام حركة الأفراد والبضائع والعمل على إنهاء الحصار بشكل فوري، لتجنيب قطاع غزة من كارثة اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية.
- السعي بجدية لتطوير وتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية المحلية و الدولية و ضرورة إعطاء أولوية للجوانب الاقتصادية والمعابر في أي اتفاقية سياسية مستقبلية وإعطاء ضمانات بحرية حركة البضائع علي المعابر التجارية وحرية حركة الإفراد علي المعابر الدولية على مدار العام.
- مطالبه المؤسسات الدولية التي تهتم بالتنمية الاقتصادية بتوفير برامج إغاثة عاجلة للقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة بمختلف شرائحه وذلك لمساعدته للخروج من حالة الحصار والحروب.

وفي الختام المطلوب من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني وبكل أطيافه وخصوصاً السياسيين وصناع القرار الوقوف صفاً واحداً لوضع الآليات الجادة لإنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الحقيقية والحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والعمل على تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، وتحرير 2 مليون مواطن من أكبر سجن في العالم وإنهاء أسوء و أطول وأشد حصار يشهده العالم في القرن الواحد والعشرون.

الفصل الثالث

قراءة في الملف الأمني الفلسطيني..
الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2015م

أ. عبدالله محمد العقاد

أولاً	الضفة وغزة في التقديرات الصهيونية
ثانياً	الإرهاب في نسخته الصهيونية
ثالثاً	التنظيم الإرهابي "جباية الثمن" أو "تدفيع الثمن"
رابعاً	المتسللون عبر الخط الزائل
خامساً	الانتفاضة الثالثة وتبدد وهم "أوسلو"
سادساً	الاختراق الأمني
سابعاً	الاختراق الفكري السياسي
ثامناً	الاختراق النفسي
تاسعاً	المختطفون الأربعة
عاشراً	الابتزاز الأمني على معبر بيت حانون (إيرز)
حادي عشر	الاستهداف الأمني للتجار الفلسطينيين
ثاني عشر	التنسيق الأمني

مقدمة:

شهد عام 2015 على الصعيد الفلسطيني أحداثاً أمنية هامة كانت مدينة القدس هي قبلة الأحداث فيه حيث كشفت مصادر عبرية في مطلع يناير/ كانون ثاني 2015 النقاب عن خطة شاملة عرضتها شرطة الاحتلال على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو؛ لإطباق السيطرة على المسجد الأقصى وتقضي بتهيئة الساحة لما عرف بالتقسيم الزماني والمكاني للحرم القدسي. ولهذا تصاعدت الأحداث بوتيرة عالية من خلال عمليات فدائية رداً على هذه الممارسات الصهيونية تجاه المقدسات والتعرض للمرابطات، وهذا ما قاد إلى تفجُّر الانتفاضة الثالثة (انتفاضة القدس) والتي تعدّ الحدث الأبرز على هذا الصعيد، والتي كانت قد حذرت من انطلاقها أوساط أمنية صهيونية عديدة ولا سيما بعد تزايد في مستويات التوحش الذي تقوده قطعان المستوطنين والتنظيم الإرهابي الذي عرف باسم (جباية الثمن) وكانت الجريمة الأشنع لهذا التنظيم الإرهابي ما شهدته قرية (دوما) قضاء محافظة نابلس في 31 من يوليو/ تموز، بإقدامهم على حرق أسرة (دوابشة) وهم نيام.

وفي مطلع هذا العام من شهر يناير/ كانون ثاني أقرت دولة الكيان العبري أنّ عدوان صيف 2014 يُعدّ الحرب الثامنة التي خاضها منذ اغتصابه لفلسطين؛ وذلك بسبب ضراوتها في الميدان وما تعرضت له من خسائر بشرية وتآكل في قوة الردع، وكانت تلك الحرب قد شهدت صمود أسطوري من الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مواجهة جرائم إرهاب دولة واستخدام أعلى درجات الإرهاب على مدار واحد وخمسين يوماً، فقد قضت فيها عشرات العائلات عن آخرها.

وهذا ما أكدته منظمة العفو الدولية (أمنستي) في 29 من يوليو/ تموز من ارتكاب جيش الاحتلال جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية.

وفي هذا العام شهد إغلاقاً تاماً لمعبر رفح الذي يعدّ البوابة الوحيدة لقطاع غزة بالعالم الخارجي، باستثناء واحد وعشرين يوماً فتح فيها على فترات متفرقة، وفي سياق

الحديث عن الحصار واشتداده بصورة مؤلمة شهد 18 من سبتمبر/ أيلول من هذا العام ضخ الجيش المصري مياه البحر المتوسط عبر أنابيب خاصة باتجاه منطقة الحدود الفاصلة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، في خطوة حذرت منها منظمات بيئية لخطورتها على المياه الجوفية ولا سيما ما شهدته المنطقة من انهيارات في التربة وزيادة معدلات الملوحة في مياه الشُّرب؛ ولذلك تزايد عدد المتسللين من غزة إلى الداخل المحتل (48) ليصل العدد الإجمالي لمجموع المتسللين 280 متسللاً.

ونحن نرصد الواقع الأمني في الساحة الفلسطينية لعام 2015 يبرز الاحتلال الصهيوني في كل أوجه المعاناة وفي كل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من تهديدات؛ فهو أبو الخبائث لما يمثله من استباحة لحريات، ونهب لمقدرات الشعب الفلسطيني، وتزييف للوعي وقهر للإرادة، وانتهاك لكل الحرمات، وتجاوز لكل المحرمات، فإنّه احتلالٌ تسربل بأسمال تاريخٍ مزيف، وتدثر بثياب ديانةٍ محرَّفة، فكيف لا؟ وهم يرون كل من سواهم أغيارًا، لا سبيل عليهم أن يجترحوا بحقهم كل الموبقات الإنسانية!

فالاحتلال لا يتورع عن استخدام الأقذر من الأساليب والوسائل في مواجهة إرادة الصمود؛ لهدم عوامل النهوض فينا، ويقوض القوى الحية الممانعة له.

فإنّ دولة الكيان العبري (إسرائيل) في الوقت الذي ترى أنّها تمثل مصلحة راجحة للدول الكبرى الأمر الذي يعطيها مساحة لممارسة كل ألوان العدوان سواء كان ذلك بالحصار الظالم على غزة والاستيطان المستمر في الضفة الفلسطينية والتهويد للقدس.. بعيداً عن المحاسبة والملاحقة القانونية.

ولكنّ هذا الكيان (إسرائيل) لا تنفك أن تلاحقه هواجس الخوف مما هو قادم، فمع كل ثورة وثائرة يستشعر وكأنّه في خطر محدق؛ لذلك ينفرد بمصطلح لا يوجد في غير قاموسه الأمني وهو «التهديد الوجودي».

وهذا ما يكشف حقيقته الزائفة الذي تطارده عوامل إفنائه وانهائه؛ لأنه كيان طارئ ووظيفي واتكالي ومصطنع، وأنّ بقاءه بحاجةٍ لاختلاق بيئة خاصة تحفظ استمرار وجوده، وبذلك تصبح ديمومة بقائه تمثل تحدياً خطراً للمؤسسة الأمنية بكل تشكيلاتها.

أولاً: الضفة وغزة في التقديرات الصهيونية[10]:

كشف تقرير أمني للأجهزة الاستخبارية الصهيونية وفق تقديرات أمنيّة أبرز الأخطار المحدقة بالكيان لعام 2015، وإمكانية حدوث أي منها، فقد كان لقطاع غزة النصيب الأكبر لما يشكله من مخاطر، وإن بررت تلك التقديرات أن إمكانية نشوب حرب جديدة في هذا العام «ضئيلة جدًا»؛ لانشغال المقاومة بترميم قدراتها العسكرية ووضعها المالي والسياسي كل ذلك سيجعلها غير معنية بحرب جديدة، غير أنّه في حال استمرار الضغط المصري (الإسرائيلي) قد تلجأ المقاومة لمواجهة جديدة.

وكان قطاع غزة حاضراً وفق تقديرات العدو الأمنية من قيام المقاومة بعملية عسكرية من خلال أنفاقها الاستراتيجية التي أثبتت فاعليتها خلال الحرب الأخيرة، فهي تشكل خطرًا على جنوب الكيان أكثر مما تشكله أنفاق حزب الله في الشمال، وأنّه يبقى احتمالية تنفيذ عملية من هذا النوع من «متوسطة إلى ضئيلة».

وكانت التقديرات الأمنية للعدو الصهيوني قد استبعدت أسر أي من الجنود صهاينة وإن كانت عملية من هذا النوع تحظى بإجماع وطني، لكن يبقى امكانية حدوثها في هذا العام «أقل من المتوقع»؛ لأنها ستجر إلى حرب جديدة.

وكان التخوف من في الأوساط الأمنية الصهيونية حاضراً من انطلاق انتفاضة ثالثة في الضفة والقدس، وذلك مع ازدياد عمليات السكاكين والدهس وإطلاق النار، ولكنها اعتبرت تطور الأحداث إلى انتفاضة ثالثة «ضعيف جداً»، وذلك لأن السلطة الفلسطينية –

(10) كشفت جريدة معاريف الصهيونية في عددها الصادر [الجمعة– 1/2 /2015م] تقريراً أمنياً لأجهزة الاستخبارية الصهيونية، يسلّط الضّوء على التقديرات الأمنية حول أبرز الأخطار المحدقة بالكيان لهذا العام.

وفق التقديرات الصهيونية– تعتبر الانتفاضة تصب في غير مصلحتها السياسية، وأضافت التقديرات أنّ شعور السلطة والكيان بأنّ حماس تشكل خطرًا على كلا الطرفين، وهو ما يضمن استمرار التنسيق الأمني الذي يقف حائلاً دون نشوب انتفاضة ثالثة..!

وكانت قد أشارت التقديرات الأمنية الصهيونية بأن التنسيق الأمني هو الذي يحول دون حراك ثوري جماهيري في الضفة والقدس مع ما لهذا الحراك الثوري المتدحرج من تأثير كبير جدًا على الكيان؛ ولما يمثله الموقع الجغرافي للضفة والقدس من أهمية «استراتيجية» في معادلات الصراع..!

ثانياً: الإرهاب في نسخته الصهيونية[11]:

تتسابق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالتفاخر على زيادة وتيرة الاستيطان، وزيادة عدد المستوطنين في الأراضي الضفة الغربية بهدف فرض وقائع جديدة على الأرض، بحيث لا يمكن تجاوزها في أي حل سياسيّ للصراع.

وبتزايد النشاط الاستيطاني تتزايد جرائم المستوطنين، وقد باتت أكثر خطورة وعنفًا في نوعيتها وآثارها، وذكرت مصادر حقوقية بأنّ المستوطنين يقومون بجرائم وبنيّة القتل المتعمد كما حدث مع عائلة دوابشة، ومع الطفل ابو خضير في القدس المحتلة واختطافه وحرقه على أيدي المستوطنين العام الماضي، وهذه الأوضاع حولت حياة الفلسطينيين الى جحيم لا يطاق.

فإنّ هذه الموجه المستمرة من الإرهاب الصهيوني يتماهى تماماً مع حالة الإرهاب الذي يضرب الإقليم كله، بكلّ أقطاره فيما يكتسي بحلة دينية مزيفة، ويتوالد عنه خطاب ديني مذهبي طائفي مثير للكراهية وينبش على الأحقاد والضغائن..!

---

(11) في النّصف الأول من عام 2015 نفّذ المستوطنون (141) عملية إرهابية، في تهاونٍ من القضاء الصهيوني مع هؤلاء المجرمين، وتستر وزارة الماليّة للحكومات الإسرائيليّة على جمعيات تمولهم، فيما رصد مؤسسات حقوقية انتهاكات المستوطنين من حزيران 2014 حتى أيلول 2015، فان المستوطنين نفذوا (1018) اعتداء، منها (208) اعتداء على المدنيين والتي يندرج في إطارها الضرب، الاستهداف بآلات حادة ومحاولات خطف، إضافة الى (16) جريمة لما يسمى بمنظمة بـ "تدفيع الثمن"، و(321) اعتداء على الأماكن الدينية والتاريخية...الخ.

ولربّما كانت أبلغ موجة إرهابية تتوارى عن الإعلام ما يتعرض له شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس من عدوانٍ مستمر يقوم به تنظيم إرهابي صهيوني عرف باسم "تدفيع الثمن" أو "جباية الثمن".

ثالثاً: التنظيم الإرهابي "جباية الثمن" أو " تدفيع الثمن"[12]:

يحمل مصطلح "جباية الثمن" معنًى مزدوجًا؛ فهو كنية للنشاط الإرهابيّ الذي يقوم به المستوطنون في الضفّة الفلسطينية المحتلّة ضدّ الفلسطينيّين وممتلكاتهم، وضدّ سياسة الحكومة الإسرائيليّة تجاه الاستيطان.

فهو في الوقت نفسه أيضًا تسمية لتنظيمٍ (إسرائيليّ)– استيطانيّ إرهابيّ يقوم بعمليّات إرهابية، ضدّ الفلسطينيين بالأساس، ويوقِّع عمليّاته هذه ونشاطاته المختلفة باسم "جباية الثّمن".

ومنذ أن بدأ تنظيم "جباية الثّمن" تشكله في منتصف سنة 2008 تجاوز عدد عناصره عن ثلاثة آلاف مستوطن، وتأتي غالبيّتهم من المستوطنات الدينيّة ومن المدارس الدينيّة اليهودية (اليشيفوت)، فقد أخذوا يشنّون اعتداءات على الفلسطينيّين، مقدساتهم وممتلكاتهم احتجاجاً على سياسة الحكومة الإسرائيليّة تجاه الاستيطان، وطالت اعتداءاتهم فلسطينيّ الـ (48) كذلك.

وتشمل الاعتداءات: إطلاق النّار على الفلسطينيّين، ومهاجمة قراهم وبلداتهم، واقتلاع أشجارهم، وإتلاف مزروعاتهم أو سرقة منتوجاتهم، وإحراق حقولهم وسيّاراتهم وبيوتهم ومساجدهم وكنائسهم وأديرتهم ومقابرهم..

---

(12) بالرجوع إلى تعريف الإرهاب في المعاجم نجد "أنه ذلك النشاط، أو تلك الوسائل المستخدمة لنشر وبث الرعب"، وعرفته قرارات الأمم المتحدة بـ"أنه الأعمال التي تعرض للخطر أرواحًا بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان"، وعرفه القانون الدولي بـ"أنه جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول".

من خلال استمرارية التنظيم وتعدد عملياته كماً ونوعاً، تبيّن بأنّ "جباية الثمن" له هيكلية تنظيمية سرّية تقوده وتوجّه نشاطاته وعملياته الإرهابية وتحدّد أهدافه بدقّة، وتوجد فيه خلايا متخصصة لجمع المعلومات، وأخرى للتخطيط، وأخرى للتنفيذ.

أيديولوجية التنظيم:

يعتنق ناشطو تنظيم "جباية الثمن" وأنصاره فكر عنصريّ قائم على الكراهية الشّديدة للفلسطينيّين، ويدعو إلى قتلهم أو طردهم من المناطق الفلسطينية المحتلّة من ناحية، وإلى تعزيز الاستيطان في الضفّة المحتلّة والإسراع في تهويدها وضمّها إلى إسرائيل من ناحيةٍ أخرى.

موقف الحكومات (الإسرائيلية):

يحتضن هذا التنظيم الإرهابي "جباية الثمن" لوبيّ السياسي والقانوني ومالي من وزراء في الحكومات (الإسرائيلية) التي تعاقبت منذ تشكيله؛ لأنّه يُحقق الهدف الصهيوني في طرد الفلسطينيين لإقامة "إسرائيل التوراتية"، فقد خضعت الحكومة (الإسرائيلية) برئاسة (إيهود أولمرت) عند تشكل تنظيم "جباية الثمن"، فلم تتّخذ إجراءاتٍ ضدّ نشطائه، بل جمّدت نشاطها "ضد" البؤر الاستيطانية.

فيما تُعدّ الحكومة الحالية برئاسة (بنيامين نتنياهو) حاضنة أساسية لتزايد نشاط هذا التنظيم الإرهابي العنصري "جباية الثمن"؛ لأنه حظي بتساهل، بل وتشجيع وزراء من بعض الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكوميّ، فهي حكومة مستوطنين بالدرجة الأولى.

لماذا لم تذهب الحكومات الصهيونية على حل هذا التنظيم الإرهابي بعد أن اقترف جرائم إرهابية طالت جيش الاحتلال أنفسهم؟

قد تقدمت وزيرة القضاء (ليفني) بتوصية إلى الحكومة السابقة التي كان يرأسها نتنياهو، لاعتبار تنظيم "جباية الثّمن" كـ"تنظيم إرهابي"، رفض (نتنياهو) تلك التوصية في

16يونيو/ حزيران 2013، واكتفى باعتباره "اتحاد غير قانوني[13]"؛ وعلّل قراراه: بأنّ الإعلان عن تنظيم "تدفيع الثمن" كتنظيم إرهابي "سيشوّه صورة (إسرائيل) أمام العالم، وسيزيد الشعور بعدم شرعية الدولة..".

فالمستوطنون حقيقة هم ورأس حربتهم "جباية الثّمن" هم من يحمل في الأساس الصورة العملية لبرنامج حكومات اليمين الديني المتطرف في الاستمرار بخلق وقائع استيطانيّة في الضفّة الفلسطينية من أجل تهويد أكبر مساحةٍ ممكنة من أراضيها، ومن ثمّ قيام الكيان العبري بضمّها.

تشكيلات شعبية لمواجهة تنظيم "جباية الثمن" الإرهابي:

منذ جريمة إحراق عائلة دوابشة في قرية (دوما) على أيدي عصابات تتبع التنظيم الإرهابيّ "جباية الثمن"، فقد تشكلت لجان حماية شعبية تطوعية تساعد بعضها بعضاً إن لزم الأمر في عدة قرى في نابلس ولجان أخرى في عدة قرى أخرى.

وتعتبر هذه اللجان بمثابة الإنذار المبكر، حيث يقوم الشبان عند ملاحظة أي يتحرك لقطعان هذا التنظيم الإرهابيّ بالتواصل مع المجالس القروية والمناداة عبر المآذن في المساجد للتنبيه؛ فهذا ما ألجأت إليه ضرورة عجز الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة من حماية الشعب الفلسطيني من هجمات هذا التنظيم الإرهابي "جباية الثمن".

فقد تشكلت هذه للجان الشعبية، وتحديداً في قرية قصرة القريبة من نابلس التي تُعاني الأمرين من اعتداءات هذا التنظيم الإرهابي، وكذلك تم تشكيل لجان للحراسة شعبية في قرية بيت لحم الريفية وشواء الشرقية أو الغربية المحاذية للمستوطنات على الفور تكون مهمتها السهر على راحة المواطنين وحمايتهم من أية هجمات.

---

(13) ولتوضيح الفرق بين الإعلان عن "تدفيع الثمن" كمنظمة إرهابية أو منظمة غير قانونيّة؛ فإنّ العقوبة تختلف في كلتا الحالتين تختلف؛ فأعضاء المنظمة الارهابية يلاحقون كأفراد يقومون بأعمال إرهابية وكل من يقوم بتأييدهم قد يطاله القانون بتأييد العمل الارهابي، بينما الأمر مختلف بخصوص المنظمات التي يُعلن عنها منظمات غير قانونية، والتي عادة لا يُلاحق أفرادها قانونياً إنما يتم مصادرة أموالها وتعقبها ومراقبتها والاشخاص والمؤسسات التي تحتك بها.

وكان لهذه اللجان الأثر الإيجابي على الترابط وحماية البلد وأهلها؛ لتصليب الوجود الفلسطيني في القرى النائية بالضفة الغربية، فهي بمثابة درع واقٍ لحماية البيوت والأسر التي تكون عرضة لاعتداءات إرهابية يقوم بها هذا التنظيم الإرهابي "جباية الثمن".

رابعاً: المتسللون عبر الخط الزائل[14]:

إنّه وبحسب واقع الحال الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، من أزمة خانقة ازدادت عقب الحرب الأخيرة العام الماضي مسّت كلّ شئون الحياة ومناحيها، فلا توجد فرص أعمال حقيقية تُدرُّ دخلاً مُجدياً، وأن الكثير من المنازل التي تمّ تدميرها لا زال أهلها في الخيام أو في بعض المدارس، وأنّ قطاعاً كبيراً يشعرون بالإحباط من الآلية التي يُدار بها ملف الإعمار وتوريد مواده عبر ما سمي بـ (آلية سيري) التي تتحكم في الكميات الموردة للقطاع وطرق توزيعها.

وفي انعكاس واضح لهذه الحالة المطبقة من الحصار، ولدواعٍ أخرى سواء كان من الهروب من حكم قضائي في قضايا جنائية، أو العمالة لصالح مخابرات الاحتلال والخشية من الوقوع بأيدي المقاومة الفلسطينية، تزايدت في هذا العام أعداد الفلسطينيين المتسللين من قطاع غزة إلى داخل الأراضي المحتلة عام 48 عبر الخط الفاصل للقطاع، حيث وصل عدد من تسلل حتى كتابة هذا التقرير (280) متسللاً، تتراوح أعمار أغلبهم ما بين (17- 24 عاماً).

وفي حديث خاص مع أحد المتسللين الذي لم يفلح في الوصول إلى مبتغاه ذكر: أنه لو تمّ اعتقالي فإنّي سآخُذ راتب أسير، ولو أُصيبت بطلق ناري فإنّي سآخذ راتب جريح، ولو قُدر لي أن أُقتل بنيران الاحتلال فإنّا ذويّ سيتقاضون راتب شهيد..!

---

(14) ذكرت مصادر مطلعة أنّ: 35% من المتسللين هربوا لقضايا أمنية وجنائية كالقتل والسرقة، وأنّ 35% منهم من العملاء الهاربين من قبضة المقاومة والأجهزة الأمنية، فيما كان 30% دافعهم سوء الوضع الاقتصادي، فيما عزا موقع "والّا" العبري التزايد في أعداد المتسللين منذ وقف إطلاق النّار الأخير في قطاع غزة إلى إلغاء المنطقة العازلة من 300 متر إلى 100 متر.

فأيّاً كانت أسباب الزيادة في العدد والدّوافع لهذا لتّسلل، إلا أنّه كان لافتاً بعد انطلاقة انتفاضة القدس تغير سياسات الاحتلال فيمن يتم القبض عليهم من المتسللين الاكتفاء بالحجز لفترة لا تزيد على أكثر تقدير من يومين ثم الافراج عنهم، بعد أن كان يستمر اعتقال بعضهم لمدة تتراوح بين ستة شهور أو سبعة أشهر.

خطورة التسلل الأمنية:

دائماً يبقى الأمن العلامة البارزة في كل ما تلجئ إليه الضرورة بالعلاقة مع الاحتلال، فقد كان جلياً استغلال جهاز الشاباك الأمني الإسرائيلي لكثير من المتسللين بهدف ضرب غزة أمنياً، حيث ذكرت تقارير خاصة: استجواب أمني مركّز يتعرض له من يلقى عليه القبض من المتسللين، يتمحور حول أعمال المقاومة على الصعيد الآخر من الخط الزائل، حيث تُجلب خرائط؛ لتحديد إحداثيات مرابض الصواريخ، والأنفاق الّدفاعية والهجوميّة.

كيف لا؟ عندما يجد الاحتلال شاباً فلسطينياً مهزوماً نفسياً، ووضعه الاجتماعي والاقتصادي صعب، يحاول الحصول على لقمة العيش، يمكن من خلال هذه البوابة أن يستخدمه في خدمة أهدافه، غير أنّه كان لافتاً حذر الاحتلال من جهة توريط المتسللين بالعمالة بشكل متسرع؛ خشية أن يكون (عميل مزدوج) أو أن المتسلل مراقب من قبل الأجهزة الأمنية والمقاومة أثناء تسلله.

اجراءات معالجة وأخرى وقائية:

نشرت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية قواتها على طول الشريط الفاصل لقطاع غزة مع الأراضي المحتلة، خاصة في المناطق الشرقية، خوفاً من اسقاط الاحتلال للمتسللين من الشُّبان في مستنقع العمالة الأمنيّة، وقد اتخذت وزارة الدّاخلية والأمن الوطني إجراءات عقابيّة ضدّ من يتسلل عبر السياج الفاصل؛ لخطورة هذه الحالة الفريدة التي يشهدها القطاع.

وفي هذا الإطار أخضعت الأجهزة الأمنيّة الفلسطينية العاملة في قطاع غزة ممن قبضت عليهم من المتسللين للتحقيق الأمني ليتثنى لها الوقوف على دوافع ودواعي التسلل باتجاه الاحتلال.

وعلى الرغم من حراسة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة وعلى رأسهم جهاز الأمن الوطني وحماة الثغور لخط الفاصل؛ إلا أنّ عدداً من المتسللين نجحوا في الوصول إلى الجانب الآخر، الأمر الذي لا يعفي الداخلية من تحمل مسؤولياتها بضرورة تكثيف حماية الحدود لوقف تلك الحالة.

ولكن الداخلية لا ينبغي أن تكون الجهة الوحيدة التي يُلقى على عاتقها المعالجة الفاعلة؛ في الوقت الذي يجب أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني والحقوقية والجهات المسئولة عن تشكيل الرأي العام بوجوب العمل على تفعيل حملات توعوية توجيهية على مستوى القطاع؛ للتحذير من هذه الآفة الأمنية.

حالات فكرية مشبوهة بأجندة أمنية معادية [15]:

بالأمس كانت الدولة الاستعمارية الكبرى (إنجلترا) هي من صنفت العصابات الصهيونية التي سبق ذكرها عصابات مجرمة، وأن قادتها زعماء إرهاب مطلوبون للعدالة الدولية، وفي الوقت نفسه هي نفسها (إنجلترا) من أمدّت تلك العصابات بكل ألوان الدعم والتأييد لتجعل منهم وكلاء معتمدين وشركاء أساسيين في حفظ المصالح المشتركة بينهما في تقاسم واضح للأدوار، بعدما ارتضى زعماء الحركة الصهيونية هذا الدور الوظيفي

(15) تنعدم مبررات نمو ظاهرة التطرف في الساحة الفلسطينية بقطاع غزة؛ لأنها أسقطت كل ما يمكن أن يبرر وجود حالة من التطرف الفكري بكل أبعاده وجذوره، فغزة قد أسقطت عن نفسها الحرج فليس من مبرر لادّعاء تطبيق الشريعة، وقد أجرى المجلس التشريعي المنعقد فيها التعديل على الكثير من القوانين واللوائح بها يتوافق بالكلية مع مصادر الشريعة الأساسية، وبالإضافة أنّها في عُرف الفقهاء الأولين "دار حرب" تُعذر بعدم تطبيق الحدود، كما هو مذهب الإمام احمد بن حنبل– رضي الله عنه– وغيره..

الذي أعدوا له إعداداً محكماً، فسوقوا لهذا المشروع الاستعماري باستغلال أبعاد دينية وتاريخية في خدمة مصالح استعمارية بحتة.

وذلك مؤشر واضح على طبيعة الأدوار التي قد تؤديها تلك الكيانات التنظيمية المركبة، وما زال تمويلها وتمددها يثيران علامات كثيرة من الاستفهام والتعجب لدى كثير من المحللين.

ولكن- أخي القارئ- أي دراسة لا تأخذ في الحسبان كيف أنشئ الكيان العبري على أرضنا فلسطين، والدول التي تقف وراء ذلك الإعداد، وطبيعة الآليات المستخدمة في التركيب، وحقيقة الأدوات التي أوجدت للحفاظ على هذا الكيان؛ فسنبقى بعيدين عن معرفة تلك الأجسام التي تتوالد في مناسبات تكون الأمة العربية والإسلامية فيها على مفارق مفصلية هامة وخطرة.

وذلك لأن الكيان الصهيوني الذي لا يزال يمثل أخطر وأخبث ما ابتدعه المستعمر الغربي في عالمنا الإسلامي؛ استخدم فيه تركيبة الدين والقومية والتاريخ والجغرافيا السياسية، في خدمة مصالحه التي استنبتها في المنطقة العربية.

وإن من أبشع وجوه هذا الإرهاب هو ما يفرضه الاحتلال من حصار على قطاع غزة منذ أكثر من ثمان سنوات، في ظل تواطؤ دولي وصمت عربي رسمي غير مبرر، فضلًا عن الحروب الثلاثة الكبرى في أقل من خمس سنوات.

ولهذا إنه لم يكن غريبًا أن نسمع وزير الحرب الصهيوني يعلون وهو ينعق بالقول: "ليس من الممتع أن تقتل عدوَّك بيديك، ولكن الممتع أن تقتل عدوَّك بيد عدوِّك"، هذا ملخص القول بل فصل الخطاب.

فإنّه لم يكن ظهور حالات تحمل الفكر المتطرف وتنتسب لتيارات فكرية موسومة بـ"التكفيرية" في الساحة الفلسطينية بدعة، في ظلّ ما يعج به الإقليم من هذه الظاهرة وغيرها وقد وجدت لها ظروف أمنيّة مشجّعة وبيئة اجتماعية حاضنة.

لكن كانت الساحة الفلسطينية في غزة هي القادرة على الفرز والمعالجة بالحكمة في التعامل مع كل حالة وما يناسبها، بعد أن أرست المؤسسات الأمنية ضوابط للعلاقة مع كل الجماعات التي تجد أنّ من حقها ممارسة العمل المقاوم للاحتلال، وفق قواعد واضحة.

القاعدة الأولى:- السماح لكل الجماعات بحرية التعبير والتنظيم بما لا يمس بسوء الأمن والنظام العام في قطاع غزة.

والقاعدة الأخرى:- السماح أيضا لكافة أجنحة المقاومة بالعمل المقاوم وفق قواعد الإجماع الوطني "حول قرار الحرب والتهدئة" لتجنب تبعات أي مواجهة غير مقدرة العواقب.

وإن كان بعض المراقبين يرون بأنّ الجهات الأمنية في قطاع غزة تتعامل مع التفجيرات بطريقة تفتقر للحزم المطلوب في مثل هذا الحالات، بل وقد تعاملت بتبسيط شديد وبحثت في كل مرة عن خصم وهمي تلصق به هذه التهمة؛ لأنه في الكثير من الحالات لم يتم تقديم أي ممن تسجل عليهم مثل هذه التهم لأي محاكمة عادلة تردع الآخرين، وهذا ما يجعل المواطن الفلسطيني يعيش بحالة من القلق على حياته وحياة أبنائه.

ولهذا كانت التفجيرات التي حدثت ثالث أيام عيد الأضحى هاجساً لطالما تغافل الناس حدوثه في غزة التي تنعم بالأمن والأمان وكانت بمثابة الرسالة الأكثر خطورة في إعادة تقييم التعامل الأمني مع هذه الحالات العنفية.

ولكن كان السؤال أين هي الجماعات الجهادية عن ساحة المواجهة مع العدو (الفصائل) في الحروب العدوانية الكبرى الذي يعد فيه الجهاد فرض عين؟!

فإنّ وثائق أمنيّة كشفت النقاب عن حقيقة الكثير من تلك الحالات وارتباطاتها لجهات أمنية معادية تهدف خلق حالة فراغ أمني في ساحة المقاومة في قطاع غزة ليسهل خنقها والتحريض ضدها.

المعالجات والوقاية:

تقديم المذنبين ممن اقترفوا جرائم تفجيرية تستهدف قتل الناس كونها تعدّ جرائم جنائية لمحاكمات عادلة طبقاً لأصول قانون الاجراءات الجزائية، في الوقت نفسه الذي تجري فيه معالجات فكرية للعناصر التي استغلت في هذه الجرائم.

ولعلّ الإفراجات التي شهدها شهر ديسمبر/ كانون أول من هذا العام للعديد من أصحاب هذا الفكر أو الذين انضووا لهذه الحالات؛ كان وفق سياسة تقضي بالانفتاح في مواجهة الأفكار المتطرفة بعيداً عن البوابات الأمنية التي لا تقوم إلا بما هو من اختصاصها فقط.

التقسيم الزماني والمكاني[16]:

شكّل بناء الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى هاجسا لزعماء الاحتلال- السياسيين منهم والدينيين- منذ قيام الكيان العبري، وظل هذا الموضوع نقطة رئيسية على أجندة الأحزاب الإسرائيلية، خاصة اليمينية والدينية المتطرفة، وحظيت هذه الدعوة لبناء الهيكل بزخم كبير إبان الانتخابات التشريعية في مارس/آذار الماضي، خاصة مع فوز تيار رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) مدعوماً بالأحزاب الدينية.

فقد ناقشت لجنة الداخلية بالكنيست مشروع قانون يُقنّن دخول اليهود المسجد الأقصى، وبناء كنيس يهودي بجانب المسجد القبلي المسقوف، وهو ما يعني تقسيم المسجد بين اليهود والمسلمين.

---

(16) يتفرع مشروع التقسيم إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى، هي التقسيم الزماني: والتي تقضي باقتسام ساعات وأيام الاسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، فيكون لليهود أيام خاصة لهم وحدهم داخل الأقصى خلال أعيادهم، ويكون لهم أوقات طوال أيام الاسبوع خاصة بهم، كان أبرزها كل يوم صباحا من الساعة 7:30 حتي 11:00، وفي فترة الظهيرة من الساعة 1:30 حتى 02:30، أما المرحلة الثانية، التقسيم المكاني: وتهدف هذه الخطوة لاقتطاع مساحات خاصة باليهود داخل المسجد الأقصى، وقد استطاع اليهود أن يصوغوا مسارًا خاصاً لهم داخل الأقصى طبّعوه في عقول الكثير من أمتنا، تمهيدًا لاقتطاع مساحات تُصبح أشبه بكنيس توراتي داخل الأقصى..

وقد شهد الحرم القدسي اقتحامات متكررة في هذا العام تزامنت مع الأيام الثلاثة الأخيرة مع أعياد رأس السنة العبرية، التي بدأت الأحد وتنتهي اليوم الثلاثاء، حيث تزامن يوم الغفران عند اليهود هذا العام مع يوم عرفة، حيث يتدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيين للقدس لأداء صلاة عيد الأضحى.

ولهذا تصاعدت الأحداث بشكل دراماتيكي في الربع الأخير من هذا العام وبوتيرة عالية، حيث شهدت عمليات فدائية نوعية جاءت ردّاً على ممارسات الاحتلال تجاه المقدسات الدينية الإسلامية والتعرض للمرابطات، وهذا ما قاد إلى تفجُّر الانتفاضة الثالثة (انتفاضة القدس) والتي تعدّ الحدث الأمني الأبرز لهذا العام على الصعيد الفلسطيني.

خامساً: الانتفاضة الثالثة وتبدد وهم "أوسلو"[17]:

بعد أن عجزت السلطة التي انبثقت عن تفاهمات أوسلو طوال أكثر من اثنتين وعشرين سنة في الانتقال بالشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، وبعد أن وقع قادتها رهينة للامتيازات التي تسديها سلطات الاحتلال مقابل ما يقدم لها من انجازات أمنية.

وقد جاء خطاب عباس الشهير بـ "القنبلة" في نيويورك فارغاً من المضمون السياسي غير أنّه متضمناً سبعة عشر شكراً، وثلاثة وعشرون إشادة، وأربعة وأربعون دعوة، وتسع ترحيبات، واثنا عشر رجاء..

وبعد هذا الخطاب أدرك الشعب الفلسطيني أن عباس وسلطته عازمون على الاستمرار في عملية المراوحة في المكان، لإهدار المزيد من الوقت لصالح استمرار تغيير

(17) كشف محضر رئيس حكومة عباس رامي الحمد الله وحسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، مع الجنرال (يوآف مردخاي) منسق الحكومة الصهيونية، بتاريخ 2015/9/10م، بمقر رئاسة الوزراء، وكان الطلب الفلسطيني البارز توسيع مناط (أ) ووقف الاجتياحات المتكررة لها، ومنح السلطة هامش أكبر للعمل في مناطق (ب، ج)، وانزعاج السلطة من الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى من خلال المستوطنين وشخصيات رسمية في الحكومة الصهيونية.

المعالم الديمغرافية والجغرافيا في الضفة بكاملها لصالح الاحتلال، بعد أن من تهويد القدس والتفت للحرم الأقصى الشريف في خطوة لتدنيسه بالكلية وإقامة كنيس يهودي فيه.

فإن ما كشفه محضر اجتماع رامي الحمد الله وحسين الشيخ، مع الجنرال (يوآف مردخاي)، وقد كان أبرز ما ورد أن عباس كان قد أبلغ الحكومة الصهيونية من خلال مبعوثها (مئير شطريت) والذي التقى بعباس بعد حادثة حرق عائلة الفلسطينية (الدوابشة) بأن فحوى كلمته في نيويورك ليس أكثر من كونها (تصعيدًا في الخطاب دون القرارات)..!

وفي صورة تهديد مبطن حمله هذا اللقاء أن الجانب الصهيوني شدد على ضرورة الابتعاد عن الجهات التي تدفع باتجاه وقف التنسيق الأمني والتي ادعى أنها تهدف إلى تجريد المسئولين من الامتيازات!

وهنا أكّد لهم الطرف الفلسطيني موقف عباس الذي نقله للحكومة الصهيونية عبر (مئير شطريت)، غير أن الخطاب سيتضمن فقرة تُحمِّل حكومة الاحتلال مسؤولية أنها لم تكن شريكاً للسلام في حال عدم التزامها بمتطلبات العملية السلمية خلال فترة محددة؛ وذلك بهدف دفع الحكومة الصهيونية للعودة لمسار التسوية.

إذن، الخطاب ليس فقط لم يأت بجديد، بل إنه لم يخرج قيد أنملة عما كان قد أُعلمت به حكومة الاحتلال المدركة جيداً أن عباس يعرف أنه مرتهن هو ومشروعه الأمني وإن كان يقدمه في إطار سياسي.

ولكن الجديد أن الأفق أصبح يضيق أمام عباس في ظل ارتطام مشروعه الأمني بقسوة الواقع الذي يخلفه الاحتلال، وأن حالة الوعي المتنامية في الأوساط الفلسطينية الشعبية قد ضاقت ذرعاً بالممارسات الأمنية لأجهزة عباس القمعية، في الوقت الذي تبلغ فيه العنجهية الصهيونية مداها بالاعتداء على المرابطات في المسجد الأقصى، والعبث في معالمنا الدينية على نحو غير مسبوق.

فهذه الانتفاضة التي انطلقت في الضفة الفلسطينية لن تُعيقها كوابح السلطة الأمنية بل من الواجب تجاوزها في ظلّ تصاعد العمليات الفدائية.

فالثّورات وإن كانت تتبدى في ظاهرها وكأنها تأتي بغتةً، ولكنّها في الحقيقة ليست إلّا نتيجة لمقدمات أساسية مرتبطة تتراكم بشكل مضطرد بكميّات مُحرّضة على الانفجار، وعند نقطةٍ محددةٍ (النّقطة الحرجة) يتحّول التغير الكمي إلى تغيرٍ كيفي نوعيٍّ جديد.

فهذه الانتفاضة (انتفاضة القدس) ما هي إلّا امتداد حقيقي للحالة الثّورية الأولى المتمثلة بثورة عز الدين القسام في مسيرة سيقتحم فيها الثائرون كلّ العقبات بما تيسر لهم حتى ينجزوا التحرير الكامل، وينهوا آخر احتلال عنصري غارق في تزييف الحقائق.

وقد جاء قرار الحكومة الصهيونية بحظر الحركة الإسلامية بعد أسابيع قليلة من انطلاقة شرارة الانتفاضة الثالثة؛ بهدف أنهاء الرباط في المسجد الأقصى وتفريق المرابطين فيه، ولكن قرار الحظر هذا الذي لم يجد له جهاز الأمن الإسرائيلي (شاباك) مسوغًا أمنيًّا، بل حذر من تلك الخطوة التي ستنعكس سلبًا على الحالة الأمنية في الكيان؛ لما تتمتع به الحركة الإسلامية من ثقل جماهيري كبير.

فلايزال المرابطون والمرابطات في صمودهم وثباتهم في كل ساحات المسجد الأقصى؛ لأنهم لم يكونوا يومًا وكل فلسطينيي الداخل المحتل حالة يخلقها قانون احتلالي حتى يرتهنوا في بقائهم لهذا القانون أو من أوجده.

ولكن حتى تستمر الانتفاضة في وتيرتها المتصاعدة وبمنحاها الخطير بحسب المُحلل في موقع (تايمز أوف أزرائيل): "إنّه بمعدلٍ تقريبيٍّ يوجد يوميًا ثلاثة مُنفذي عمليات فدائيّة ضدّ (إسرائيل)، وهو رقمٌ لا يُمكن تخيلّه من ناحية، وهو خطيرٌ جدًا من الناحية الأخرى".

وبما تفرضه من واقع على الاحتلال وكيانه ليعدّ إنجازًا وطنيًا يجدر الحفاظ عليه وتثميره سياسيًا، وذلك من خلال تجاوز كلّ تعقيدات الإقليم وحالة تضارب المواقف بين

الأقطاب فيه، والذي بدوره ينعكس مباشرة على الجبهة الداخلية في صيغة تعارض في الأجندة لدى القوى الفلسطينية يمُسّ جوهر قضيتنا الوطنية ونصاعة عدالتها.

وهذا ما يعكس غياب الموقف المُوحّد والرؤية الواضحة بين مجموع القوى الوطنية والإسلامية، في تحديد الأهداف المرحليّة التي يمكن تحقيقها من خلال الانتفاضة الباسلة، وتكتيكاتها العمليّة، في خطة استراتيجية شاملة.

فالواقع الثوري يُلقي بالمسؤولية الوطنيّة؛ لإحداث اصطفاف فعلي، يأخذ نحو تشكيل منهجية وطنية ولو بحدها الأدنى، بحيث يلتقي عليها الكل الوطنيّ؛ لإنجاز ولو مرحلة في طريق التحرير والعودة.

سادساً: الاختراق الأمني

إنّ أول مستويات الاختراق هو "الإسقاط في جريمة العمالة"، وهو ما يمكن أن يصطلح عليه بـ"الاختراق الفردي"، الذي يحدث بوسائل متعددة، وأشكال عدة، حسب كلِّ حالة وما تطلبه من أدوات قذرة وفنون شيطانية، غالبًا ما تقوم على الابتزاز واستغلال حاجة الضحية.

من قومٍ لا خلاق لهم، حتى إذا ما أمكنوا من ضحيتهم، وكان لهم ما أرادوا، مسخوا ذلك الإنسان وحشًا قاتلًا بعد إفراغه من محتواه الوطني والديني؛ فيُوجَّه وفق ما يريد مُشغِّلُه، من هتك أسرار المجاهدين، وفحش في الأعراض، وقتلٍ وتخريبٍ وعبثٍ بممتلكات المواطنين، وغير ذلك الكثير مما يمكن أن يحدثه العميل من فحش القول وتفحش في الفعل.

وهكذا يبقى العميل معول هدم، ومحراك سوءٍ، ومع كل جريمة يقترفها يزداد توحشًا، ويصبح أكثر خطرًا من ذي قبل، مثله في ذلك مثل العطشان الذي لا يزيده شربه من ماء البحر إلا ظمأ.

ولكن مع تلك الخطورة التي يمثلها ذلك المستوى من الاختراق على الصعيد الفردي يبقى محدود الأثر، فيما لو قيس بما يحدثه الاختراق الفكري السياسي، أو الاختراق النفسي الدعائي من الوهن والضعف في المجتمع المقاوم؛ لأن العميل يبقى منبوذًا مخزيًّا، ومخفيًا متسربلًا في جبنه وهلعه، يعيش نشازًا مذمومًا، في صراع مع نفسه ومجتمعه طوال حياته.

سابعاً: الاختراق الفكري السياسي:

يوم أن تصبح المصلحة الوطنية والأمن القومي الحفاظ على بقاء (إسرائيل) وليس هذا فقط، بل أن تكون متفوقة في الميزان العسكري والتقني عن دول محيطها الإقليمي؛ لضمان عدم زعزعة وجودها؛ فيختل الميزان الاستراتيجي في المنطقة؛ فيتأثر وجود أنظمة شرعية وجودها رعاية مصالح الدول الكبرى التي أوجدتها، أو أقرَّت هذا الوجود لها..!

فهذا النوع من الاختراق تتمثل خطورته في أمرين، أولهما: أن تتأطَّر فيه دول وأحزاب ومؤسسات وتيارات متعددة المنازع والمشارب في خدمة أهداف، هي في المحصلة خدمة بقاء الكيان الصهيوني.

وثانيهما: أنّ العميل الفكري في الأغلب لا يجد في نفسه الحرج مما يفعل، بل يداعبه شعور الوطنية والغيرة على مصالح أمته ووطنه، مقنعين أنفسهم بالدور الذي يؤدونه.

ولكن ذلك المستوى من الاختراق إذا ما قورن بما يحدثه الاختراق النفسي من حالة ضياع وانصياع لما تُمليه ماكينات العدو الإعلامية؛ فينبع الذل والقهر من النفس الذي هو أخطر بكثير من أن يفرض عليها، كما قال الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي: "ليس الخطورة أن يفرض علينا الذل من المستعمر، ولكن الخطورة أن ينبع الذل من نفس المُستَعمَر".

ثامناً: الاختراق النفسي[18]:

يتلخص هذا الاختراق في امتلاك مهارة تحطيم المقاومة دون قتال، أو الاقتناع بعدم جدوى المقاومة؛ لذا قد يهدأ المطبخ الأمني الصهيوني، وكذلك العسكري والسياسي، ولكن لا يهدأ أبدًا المطبخ السيكولوجي؛ لأنه ينال من عموم الناس، لا فئة دون أخرى، لذلك قادة الكيان شديدو الحرص على الاستمرار في قصفنا بأفواههم الإعلامية بأدوات كثيرة تنفث سمومًا قاتلة، مكر الليل، وهذا ما يفسر تعاطي كثير من المنابر الإعلامية لفصائل وأحزاب وكيانات عربية وفلسطينية مع الروايات الصهيونية، وبث الأراجيف والشائعات التي يلقيها العدو في ساحتنا عبر أدواته المختلفة.

وإنّه في مواجهة الاختراق النفسي الذي يراهن عليه عدونا في معركة البقاء يجب تدعيم الإيمان بالحق الذي نمثله كطرف أصيل في حلبة الصراع، فهو الركيزة الأساسية لتحصين جبهتنا الوطنية ضد الحرب النفسية، إضافة إلى اعتماد سياسة الهجوم المركَّز والهادف لضرب جبهتهم الداخلية، بعيدًا عن الارتجال والعشوائية، بذلك يمكننا أن نردَّ إليهم سلاحهم في نحرهم.

ومن الجدير ذكره أن مستويات الاختراق يؤثر بعضها في بعض، فالاختراق النفسي يؤثر تأثيرًا بالغًا في الاختراقين الفكري والفردي، وكذلك الاختراق الفكري يؤثر في الاختراقين الفردي والنفسي.

---

(18) هذا ما أشار إليه (مناحيم بيغن) في كتابه "التمرد": "يجب أن نعمل بسرعة فائقة قبل أن يستفيق العرب من سباتهم فيطلعوا على وسائلنا الدعائية، فإذا استفاقوا ووقعت بأيديهم تلك الوسائل وعرفوا دعامتها وأسسها؛ فعندئذ سوف لا تفيدنا مساعدات أمريكا، وتأييد بريطانيا، وصداقة ألمانيا، وسنقف أمام العرب وجهًا لوجه، مجردين من أفضل أسلحتنا"..

تاسعاً: المختطفون الأربعة[19]:

هذه الحادثة تعيد الكرَّة من جديد حين تبتدئ سلطات الاحتلال الصهيوني وأذرعه الأمنية بخطف أربعة فلسطينيين من رجال المقاومة، بعد مغادرتهم الصالة المصرية في معبر رفح البري بمسافة مئات الأمتار، وهم في أتوبيس الترحيلات متوجهين لمطار القاهرة الدولي في طريقهم إلى تركيا.

وقد تضاربت الأنباء حول الأدوات المستخدمة في تنفيذ جريمة الخطف، فالأنباء الأولية التي جاءت موجهة من الميدان، بأنَّ مجموعة إرهابية هي من أقدمت على هذا الفعل، غير أن الحقائق التي تداعت مسرعة؛ لتكشف أدوات متعددة لعبت أدواراً محكمة في تنفيذ هذه الجريمة، ولكن الدور الأهم يجب أن يكون من نصيب من وقعت الجريمة في حرمهم (الجهات الأمنية المصرية).

أثارت بعض أبواق الإعلام الغرابة والدهشة من حالة الاستعباط المستمرة وكيل للاتهامات بلا دليل ولا برهان، غير أنَّ الرسالة الإعلامية التي وجهها القائد الإعلامي للمقاومة الفلسطينية (أبو عبيدة) بعد الحادثة لم تكن غير تحذير واضح الدلالة، التقطته جيدًا الجهة المسئولة مسئولية مباشرة، وأنا أقصد هنا الاحتلال الصهيوني الذي يجيد فن استخدام الغير في خدمة مصالحة الأمنية.

وقد كان أكثر ما أثار استغرابي كمتابع ما تكلم به أبو الهول في جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان "سر اختفاء الفلسطينيين في سيناء"، مُنتقداً الجلبة التي تثيرها حماس– وفق وصفه– وذهب إلى أنه يوجد الكثير من الإشارات أنها كانت تمثيلية متفقاً عليها مع المسلحين الخاطفين.

---

(19) في تطور خطير نفذ مسلحون ملثمون في 19أغسطس/ آب هجوماً مسلحاً على إحدى الحافلات المصرية الرسمية التي تقل مسافرين فلسطينيين، واختطفوا أربعة شبان من على متنها، بعد النداء عليهم بأسمائهم، ولا تزال قضيتهم محل استغراب فلسطيني كبير.

وعزا بالقول إن شهادات ركاب الأتوبيس بـ "أنَّ الأربعة لم يكونوا من المرحلين المفترض أن يكونوا تحت مسئولية السفارة الفلسطينية"، وفي استخفاف واضح بقوى الأمن المصري وبدقة معلوماتها، ذكر: بأنَّهم تعاملوا مع الأربعة بشكل عادي حيث لم يجر ترحيلهم أو منعهم؛ مبرراً ذلك بـ "لربما" أنهم لا يعرفون حقيقتهم بأنهم من الكوماندوز البحري التابع للقسام، إلا من خلال "تقارير إخبارية (إسرائيلية) بعد الحادث".

ثم لخص القول: بأن أحداً لا يعرف هؤلاء الأربعة، ولا أحد كان يعرف أنهم يستقلون الأتوبيس..!، واستخلص من تلك المقدمات نتائج وسيناريوهات.. "بأنَّ قيام مسلحين بانتظارهم واقتيادهم؛ يعني أنَّ الأمر متفقٌ عليه، وأن من سيدفع الثمن هم المصريون، سواء كان الأربعة منشقين عن حماس أو جرى إرسالهم بالتنسيق مع قيادتهم بغزة".

فإنَّ ما ذهب إليه أشرف أبو الهول من اتهامات واضحة لأجهزة الأمن المصرية بالجهالة، لدرجة أن المعلومات تصلهم بأثر رجعي من تقارير إخبارية صهيونية، لكن السؤال: كيف قدَّر أبو الهول – في مقاله في جريدة عريقة– بأنَّ الأمر تمثيلية، وأن الأربعة في طريقهم لصناعة الإرهاب مع جماعات متطرفة في سيناء، ولم تذكر التقارير الصهيونية ذلك بعد..؟!

وهكذا يُطوى هذا العام ولا زال ملف المختطفين الأربعة في الأدراج الأمنية ينتظر قراراً سيادياً لينهي معاناة ذويهم وترقب المخلصين من الأمة بنهاية سعيدة وعودة المختطفين سالمين.

عاشراً: الابتزاز الأمني على معبر بيت حانون (إيرز) [20]:

قد أدرك العدو الصهيوني أنّ الحصار لم ينعكس سلباً على المقاومة أو أي من أدواتها ووسائلها وكذلك أساليب قتالها، بل تصاعدت فعالية المقاومة وازداد منسوب استعداداتها بشكل مضطرد، غير أن استمرار الحصار شكل حالة تكيف ولو بالحد الأدنى في حين أثَّر عليه سلباً في أهم جوانبه وهو القدرة على امتلاك المعلومات الأمنية المُحدَّثة التي شكل انقطاعها عنه مفاجآت ميدانية أربكت حساباته وأدفعته أثماناً بالغة، وكان أكثرها إيلاماً ما دفعه صاغراً في صفقة وفاء الأحرار واحد، بالإفراج عن ألف أو يزيد من أسرانا مقابل جنديه الأسير شاليط بعد معركة أمنية دامت أكثر من خمس سنوات.

ولهذا قدم على خطوات هي جوهرها حق لنا وواجب عليه كدولة احتلال، فطرح عدة تسهيلات على حركة الأفراد في مدخل (إيرز) فقد خفض السنّ المسموح لدخول التجار ورجال الأعمال (25) سنة بعد أن كان الحد الأدنى (35) سنة وزودهم ببطاقات (BMC)تسمح لحامليها ولعائلاتهم بالمبيت داخل أراضينا المحتلة الـ 48، وتسمح كذلك لهم بالسفر عبر مطارات العدو المدنية.

وأيضا ما كان من التسهيلات بالسماح لكبار السن بالصلاة في المسجد الأقصى كل جمعة لأعداد منهم، حيث حرص العدو على الظهور بالكِساء الإنساني من خلال تقديمه باقات من الورود للمصلين.

وكذلك تساهله في حركة التأشيرات (التحويلات) الطبية التي أغلبها يتم تزويره بأشكال متعددة، وهي ليست خافية على العدو الذي يحرص على زيادة احتكاكه المباشر

---

(20) يعتبر معبر بيت حانون المعبر الوحيد الذي يربط محافظات غزة والمحافظات الشمالية مروراً بإسرائيل وهو المعبر الوحيد الذي يربط محافظات غزة بنقاط العبور إلى الأردن، ويستخدم المعبر في الوقت الحالي لعبور الأفراد فقط بعد إلغاء دخول البضائع عن طريق المعبر وتحويلها إلى معبر المنطار وقد أدى هذا القرار إلى حرمان أكثر من 450 شاحنة فلسطينية من العمل داخل إسرائيل ومضاعفة رسوم نقل البضائع حيث استبدلت الشاحنات الفلسطينية بشاحنات إسرائيلية مع ما يترتب عنه ذلك من تدمير لقطاع اقتصادي هام وهو قطاع النقل الفلسطيني.

بقطاعات متعددة من المواطنين؛ فزادت تلك التسهيلات حركة الأفراد على هذا المدخل في العام الماضي (2014م) بنسبة 31% عن العام الذي قبله، والنسبة في ازدياد مستمر هذا العام (2015م).

ما أتت تلك التسهيلات إلا ليمتلك عدونا الصهيوني أوراقاً تُمكِّنه من الضغط على الفلسطيني (ابتزاز) سواء كان تاجراً أو مقاولاً أو رجل أعمال أو مريضاً أو طالب علم.. إلخ.

ويتبين من خلال المعلومات الرسمية من وزارة الداخلية والأمن الوطني أن عدد المستجوبين من المسافرين، والحالات التي عرض عليها التجنيد كعملاء للاحتلال مقابل علاجهم أو قضاء مصالحهم، أنها في ازدياد واضح وملموس، بعد أن حوَّل مدخل بيت حانون إلى مركز تحقيق متقدم، وهذا ما يكشف حقيقة التسهيلات التي يحرص العدو من خلالها على إعطاء إشارات خطأ متقنعاً بقناع إنساني ليغطي وجهه القذر.

وقد كشفت المقابلات التي يجريها العدو مع المسافرين عبر هذا المدخل، أن ضباطه يستخدمون أسلوب (الصدمة النفسية) للمستجوَب، من خلال كم المعلومات التي تقدم أمام المواطن، وأن أغلب تلك المعلومات هي في الحقيقة عبارة عن بيانات مُدوَّنة في سجلات رسمية تورد إليه بشكل رسمي بموجب تفاهمات أوسلو، ولكن طريقة عرض تلك المعلومات وتواردها تشكل صدمة نفسية لدى الُمسْتَجوَب يجعله يشعر بأنَّ العدو يعرف كل شيء.. فلا داعي للكذب، وأنه لا قيمة للمعلومة التي أملكها مقابل ما يمتلك.

فعندما نحذر من تلك التسهيلات لا يعني ذلك مطلقاً أننا ننظِّر للحصار الذي يستهدف صمودنا وعزيمتنا ويوهن قوتنا وإرادتنا، ولكن أحذر أهلي وشعبي من مكر هذا العدو اللئيم الذي قتل منا عشرات الآلاف ورحل مئات الآلاف طوال صراعنا المفتوح معه.

فإن العدو من خلال تلك التسهيلات يريد أن يقدم لنا شيئاً نخشى خسرانه؛ لأن فكرة التجنيد لديه قائمة على استغلال الحاجات الملحة ليفرض نظرية (منح تسهيلات وامتيازات مقابل استجابة ومعلومات).

لذلك نجد من واجب الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتواجدة على المعابر البقاء على كامل جهوزيتها للتعامل مع كل حالة تتم مقابلتها لتعزيز الانتماء الوطني، بل وتحصين المسافرين بالتوعية الأمنية المسبقة، وتحذيرهم من خبث الاحتلال ودهائه بكل الوسائل الممكنة.

وهنا أسجل تقديري لرجال الأمن الداخلي الذين صانوا بعقيدتهم الأمنية المرتكزة على حماية الإرادة الوطنية، وتعزيز الانتماء للأمة.. لذلك وجدناهم- ومن تلك المنطلقات- يعملون برؤيتهم الأمنية تلك في معبر بيت حانون (الزائل) من خلال أطقمٍ أمنية تدير صراعها بكل خبرة واقتدار.

حادي عشر: الاستهداف الأمني للتجار الفلسطينيين:

ما نود أن نلفت إليه هو ما باتت تحرص عليه أذرع المخابرات الصهيونية المختلفة ولا سيما الأمن الخارجي (الموساد) الذي ضاعف من نشاطه في المحطات التجارية الخارجية التي تعتبر أسواق تبادل تجاري للتجار الفلسطينيين.

وقد بات الأمر أكثر وضوحاً في زيادة النشاط الأمني للأجهزة الأمنية الصهيونية على التجار الفلسطينيين من قطاع غزة على وجه الخصوص، في محاولات حثيثة لتجنيد بعض من التجار كعملاء ومخبرين له في الساحات الخارجية.

ولذا يجدر من خلال هذا التوضيح أن نتطرَّق إلى اتفاقية باريس[21] التي تشكل قيوداً ملزمة ربطت الاقتصاد في مناطق سلطة الحكم الذاتي المحدود المؤقت بدولة الاحتلال على اعتبار أنها حكومة مركزية تتبع لها مناطق الحكم الذاتي المحدود.

---

(21) مع أنه- وبكل أسف- قد شارك في صياغة هذه الاتفاقية عددٌ كبيرٌ من المفكرين الاقتصاديين والخبراء في حقل المال والأعمال والبنوك المركزية.. أغلبهم (فلسطينيون) حيث جاؤوا من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ومن دائرة الشئون الاقتصادية في منظمة التحرير، وآخرون من مصر والأردن ولبنان الذين لم يفلحوا في إخراج الاقتصاد الفلسطيني الناشئ من بطن اقتصاد الاحتلال الصهيوني وفك الارتباط به. فقد نصت الاتفاقية على إقامة غلاف جمركي يشمل الاقتصادين (السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال) للمرحلة الانتقالية، من خلال المزج بين النمطين المعروفين في عالم التجارة الدولية، وهما: "التجارة الحرة"، و"الاتحاد الجمركي".

وعليه، فقد جاءت بنود اتفاقية "باريس الاقتصادية" لتعكس العلاقة بين اقتصاد منهك بالقيود والأغلال وهو "اقتصاد مناطق السلطة"، وآخر مهيمن ومتسلط وهو "اقتصاد دولة الاحتلال".

فالناظر لهذه الاتفاقية يرى أن السلطة الفلسطينية قبلت بسياسات اقتصادية مالية منقوصة السيادة، يجور عليها وينتهك صلاحياتها المحتل متى شاء، ويقرر من طرف واحد ما هو مسموح وما هو محظور، ويغلق المعابر متى شاء ويقيم الحواجز أينما رغب.. الأمر الذي أدى إلى إدامة الارتباط (الكاثوليكي) بين اقتصادين غير متكافئين مطلقاً بكل المعايير والأنظمة المعتبرة.

إلى متى ستبقى بنود تلك الاتفاقية تغل يدي الاقتصاد الفلسطيني ولعنة أمنية تلاحق تجارنا في الساحات الخارجية وعلى منافذ الحدود؟!

ثاني عشر: التنسيق الأمني[22]:

وإن كان مصطلح "التنسيق الأمني" في أصل وضعه اللغوي يأتي بمعنى التنظيم، وهو ما جاء من الكلام على نظام واحد، وعطف بعضه على بعض، فهو إذن يحمل دلالة تبادلية بلطف وعطف وتفاهم، لكنه في الحقيقة والواقع ليس إلا وصمة عار في الوجه الوطني، بأن تستمر ممارسة العلاقة غير المشروعة مع المحتل الصهيوني عبر بوابة "التنسيق الأمني"، ذلك المصطلح الذي طفح على السطح الوطني متزامناً مع تطبيق بنود إعلان المبادئ (أوسلو) سيء الذكر، وترك ندوباً لا يمكن أن تندمل.

(22) تكفلت بـ "التنسيق الأمني" الأجهزة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية وخاصة جهاز الأمن الوقائي بموجب اتفاقٍ خاص تم التوصل إليه في روما في يناير 1994م، بين محمد دحلان وجبريل الرجوب من جهة، وكل من يعقوب بيري رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) آنذاك، وأمنون شاحاك نائب رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال من جهة أخرى، مع أنه لم يكن جهاز (الوقائي) واردًا في اتفاقات واشنطن أو القاهرة، ولكن في اتفاق شفوي بين الطرفين.. وقد توصل الطرفان في ذلك الاجتماع إلى أن (إسرائيل) سوف تعطي جهاز الأمن الوقائي حرية الحركة والعمل في مختلف المناطق الفلسطينية مقابل أن يقوم الجهاز بحملة واسعة ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة آنذاك وخاصة حركة حماس.

والسؤال الذي يلح دوماً مع كل مناسبة تهدد فيها السلطة بوقف التنسيق الأمني.. هل ذلك تهديد أم تذكير بقيمة الدور الذي تلعبه أجهزة أمنها في الحفاظ على أمن الاحتلال وقطعان مستوطنيه؟!

فإنّه من الواجب العمل على تدشين مؤسسة أمنية رسمية مهنية تخضع للمساءلة في ظل سيادة القانون للكل الفلسطيني من خلال إرساء عقيدة أمنية وطنية صادقة، ورسم سياسات واضحة للأمن القومي تأخذ بعين الاعتبار المهددات والفرص وتستجيب بكفاءة وفاعلية لمصالح الشعب الفلسطيني، وفق رؤية وطنية جامعة تضع حداً لحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي يحول دون إجماع فلسطيني على رؤية لأمن قومي واحد وموحد.

ولكن عدم الانعتاق من التزامات "أوسلو" تجبر على الالتزام بما ورد فيها من تفاهمات أمنية مع الاحتلال تتعارض كليّاً مع المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

الفصل الرابع

الأوضاع الحقوقية والقانونية في فلسطين للعام 2015

المحامي والباحث القانوني: كارم محمود نشوان

أولاً	حالة حقوق الإنسان
ثانياً	الوضع القانوني
ثالثاً	المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الوطنية العليا

مقدمة:

تعتبر العام 2015 من الأعوام الحافلة بالأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث شهد انتفاضة عارمة في مواجهة قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، والتي واجهها الاحتلال بقمع وحشي غي مسبوق، عبر الإعدامات الميدانية خارج إطار القانون، والاعتقالات الواسعة خاصة في صفوف الأطفال، ومداهمة القرى والمخيمات، والانتهاكات المنظمة بحق المعتقلين في سجون الاحتلال. وبالإضافة لذلك شرع المستوطنون بشن هجوم عنصري ضد أبناء شعبنا، والتي كان أبشعها حرق عائلة دوابشة، وقتل الطفل الرضيع على دوابشة حرقاً.

لقد جاءت الانتفاضة تعبيراً عن بحث الشعب الفلسطيني عن الحرية والاستقلال، واستعداده لدفع الثمن من أجل هذا الهدف. وعوضاً عن إقرار الاحتلال بحق شعبنا في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال، حشد قواته العسكرية والأمنية لقمع الانتفاضة، مخلفاً جراء هذه العقلية الإجرامية سلسة طويلة من الانتهاكات والجرائم، والتي تُضاف لسجله الأسود، وتوفر مادة جديدة للتوجه بها للمحكمة الجنائية الدولية.

كما شهد العام 2015 بداية معركة الشعب الفلسطيني في تفعيل الآليات الدولية لملاحقة قادة الاحتلال بعد الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين كطرف متعاقد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي سياق ذلك تشكلت اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف المحكمة الجنائية الدولية بمرسوم رئاسي في إطار توافق وطني. وتقدمت دولة فلسطين بالعديد من البلاغات ضد قادة الاحتلال والجرائم المقترفة منهم بحق الشعب الفلسطيني.

إن تفجر الانتفاضة الثالثة، وتوجه شعبنا عبر الآليات الدولية لملاحقة قادة الاحتلال، ومتطلبات المصلحة الوطنية، باتت تقتضى إنهاء الانقسام، وترجمة اتفاق

المصالحة عملياً وبأقصى سرعة، ولكن مركبة المصالحة تسير ببطء، ولم يشهد العام 3015 أية اختراقات في هذا المجال.

ولا زالت السلطات الثلاثة يعتريها الانقسام، فلا زال المجلس التشريعي كهيئة موحدة معطلاً، وتعقد كتلة التغيير والإصلاح اجتماعات في غزه دون مشاركة الكتل الأخرى، في حين تجتمع الكتل البرلمانية في الضفة الغربية دون مشاركة كتلة التغيير والإصلاح، الأمر الذي يفقد المجلس القدرة على مزاولة اختصاصاته وفقاً للأصول الدستورية. فيما الجهاز القضائي النظامي والشرعي، لا زال يعاني من الانقسام، وفشلت العديد من المحاولات في العام 2015 لتوحيده.

ولا زالت حكومة الوفاق الوطنية عاجزة عن إنجاز المهام التي تشكلت من أجلها " توحيد مؤسسات السلطة وحل مشكلة الرواتب لموظفي غزه، والإعداد والتحضير للانتخابات)، كما أنها لم تحرز أي تقدم حول حقوق المواطنين في قطاع غزه، هذا عدا عن مزاولتها لاختصاصاتها في ظل غياب الدور الرقابي للمجلس التشريعي عليها.

وتتعرض الورقة لمشكلة استمرار وتصاعد الحصار انتهاكات الاحتلال من جانب، وتواصل تداعيات الانقسام من جانب أخر. ومما لا شك فيه أن استمرار هذه الحالة، تنذر بمخاطر جمة على حالة حقوق الإنسان.

وتهدف هذه الورقة الى رصد وتحليل الحالة الحقوقية والقانونية وملاحقة مجرمي الحرب خلال العام 2015، لما لذلك من أهمية في فهم اللحظة الراهنة بما لها من إيجابيات، وما عليها من سلبيات، والاستفادة منها في وضع توجهات عامة للفترة المستقبلية، خاصة وأن استمرار الأوضاع الحالية من حصار وانقسام وانتهاكات الاحتلال، لم يعد مقبولاً.

وقد واجهنا صعوبة في إعداد هذه الورقة البحثية البعد الحقوقي المتعلق بالاحتلال وبالأوضاع الداخلية، وذلك لعدم صدور تقارير حالة حقوق الإنسان من المؤسسات

الحقوقية والمختصة للعام 2015، والتي تحتوي بالعادة على معلومات كمية ونوعية هامة ومفيدة. وكذلك الحال بالنسبة للجنة الوطنية العليا المكلفة بملف المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، فلا زال إبراز عملها وأنشطتها يتم من خلال تصريحات ومؤتمرات صحفية، ولم يصدر عنها تقارير تتسم بالشمولية، فيما المراجع والدراسات المتعلقة بالوضع القانوني، فهي متوافرة، ولم تواجه الدراسة أية معيقات في هذا المجال.

وقد حاولنا جاهدين التغلب على الصعوبات السابقة من خلال تتبع المعلومات والمصادر والموثقة على صفحات الانترنت، بالإضافة إلى مشاهدتنا وتتبعنا للأوضاع.

وستركز هذه الورقة من الناحية المكانية على دولة فلسطين تحت الاحتلال، أما من الناحية الزمنية ستتعرض لوصف وتحليل الحالة الحقوقية في العام 2015، وسنتعرض من خلالها لثلاثة محاور وهي:-

1-حالة حقوق الإنسان.

2-الوضع القانوني.

3-اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية.

أولاً: حالة حقوق الإنسان

1-جرائم الاحتلال:

اتسم العام 2015 بتصعيد الانتهاكات من القوات الصهيونية ضد شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزه، حيث تواصلت سياسة الاستيطان والتهويد والتعديات على المسجد الأقصى. ومنذ الانتفاضة الثالثة وحتى إعداد هذه الورقة، اقترفت – ولازالت – القوات الصهيونية وعصابات المستوطنين جرائم تقشعر لها أبدان الإنسانية جمعاء، والمتمثلة بالإعدام خارج إطار القانون، وقتل الأطفال حرقاً، واعتقال الأطفال وتعذيبهم،

ومداهمة القرى والمخيمات، وهدم البيوت المدنية. ولازال رئيس وزراء الكيان يعلن صراحةً وعلى وسائل الإعلام عن سياسة القتل والإعدام التي تمارسها حكومته.

وشكل انعقاد مجلس حقوق الإنسان ومناقشته حالة حقوق الإنسان في فلسطين، في جلسته ال 30 فرصة لفضح جرائم الاحتلال، خاصة وأن اللجنة التي شكلها المجلس بعد العدوان على غزه 2014 أدانت جرائم الكيان الصهيوني. وفي كلمته أمام المجلس شدد الرئيس على جرائم الاحتلال مركزاً على القتل واستخدام الرصاص الحي والتعذيب واعتقال الأطفال والاعتداء على المقدسات وهجمات المستوطنين، وطالب بوقف الاستيطان بشكل مباشر و ذكر بأن كل من يستورد منتجات المستوطنات فهو بمثابة شريك لإسرائيل في انتهاكات لحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني والتي تشكل في حالة الاستيطان هذه خروقات جسيمة للقانون الدولي وتعتبر جريمة حرب، كما ونطالب اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال الامتثال للفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بخصوص بناء الجدار في دولة فلسطين المحتلة وتنفيذ التوصيات الصادرة عنه بشكل فوري وعاجل ([23]).

أما قطاع غزه لا زال تحت وطأة الحصار الظالم، واستمر اغلاق معبر طوال العام، ولم يفتح الا أيام قليلة، وكان لهذا الإغلاق تأثيرات سلبية على واقع الصحة والتعليم وحرية التنقل والسفر ووصول البضائع والمستلزمات لقطاع غزه. ومن جانب آخر لا زال الجزء الأكبر من أبناء شعبنا في قطاع غزه محرومين من الحق في التوجه للضفة الغربية والعكس صحيح. وبفعل الحصار والانقسام لازالت مشكلة الكهرباء متواصلة، وتدهور الخدمات الصحية.

[23] 23) مجلس حقوق الانسان يناقش حالة حقوق الانسان في فلسطين، وكالة معاً 2015/9/28، https://www.maannews.net/Content.aspx?id=800466

ومن الواضح تماماً أن سياسات الاحتلال المتواصلة تطلق رصاصة الرحمة على ما يسمى بخيار المفاوضات، الأمر الذي يتطلب وقف هذا الخيار، والتوجه للآليات الدولية لإنهاء الاحتلال ومحاكمة قادته على الجرائم.

2-الانتهاكات المحلية:-

لم توفر أجواء التوافق على الحكومة واللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المحكمة الجنائية الدولية المناخات المناسبة لتحسين الحقوق والحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزه. وأشارت العديد من التقارير للحقائق التالية:

- استمرار المعاناة من الفقر والبطالة، وخاصة في قطاع غزه، حيث بلغت نسبة البطالة (44)% وهي النسبة الأعلى في العالم.
- تدني مستوى الخدمات، حيث تحتل فلسطين الرقم (132) في مجال تقديم الخدمات، وأشار أحد تقارير البنك الدولي الى أن قطاع غزه لن يكون قابلاً للعيش في العام 2020، إذا استمرت الأوضاع كما هي.
- استمرار التباطؤ والتلكؤ في ملف إعادة الإعمار، وحرمان عشرات آلاف الأسر من الحق في السكن اللائق.
- منع التجمعات السلمية.
- ملاحقة الصحفيين والإعلاميين.
- الاعتقالات السياسة.

وهي ذات الانتهاكات التي سبقت تشكيل حكومة الوفاق الوطني.

ثانياً: الوضع القانوني

استمرت تداعيات حالة الانقسام على سير العملية التشريعية في فلسطين، حيث كان من المفترض أن يعقب تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التوقف عن سن التشريعات الانقسامية، ولكن للأسف استمرت صدور التشريعات بذات الطريقة التي أفرزها الانقسام.

لقد جاءت حكومة الوفاق بناء على اتفاق الشاطئ، وحصلت على توافق فصائلي، و على الثقة بموجب قرار بقانون رقم (12) لسنة 2014 بشأن منح الثقة للحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني) الصادر بتاريخ 2/6/ 2014 عوضاً عن دعوة المجلس التشريعي للانعقاد ومنحها الثقة وفقاً للأصول الدستورية المنصوص عليها في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

وجدير ذكره أن تشكيل حكومة الوفاق الوطني، لم يكن لها أية تأثيرات إيجابية على مسار الحركة التشريعية، التي دخلت في انقسام وشرخ واضح منذ الانقسام في 2007/6/14، بل استمرت صدور التشريعات بالأساليب التي أفرزها الانقسام، حيث تبلور أسلوبان لسن التشريعات وهما:-

الأسلوب الأول: إصدار قرارات بقانون:-

بسبب الانقسام أصبحنا أمام حالة وغريبة ومعقدة عنوانها الأبرز الانقسام القانوني([24]). وشرع الرئيس بسن قرارات بقانون بموجب المادة (43) من القانون الأساسي بحجة وجود حالة ضرورة، والتي تتطلب إصدار قوانين بقرارات رئاسية، خاصة في ظل عدم قدرة المجلس التشريعي على الانعقاد وفقاً لشروط انعقاده الموضحة في القانون الأساسي ونظامه الداخلي. ما يعني أن الأثر الأبرز الذي ترتب على الانقسام نقل سلطة

[24] -المحامي كارم نشوان ود. بسام أبو حمد، الاثار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي، شبكة المنظمات الاهلية، غزه، اغسطس 2015، ص41.

التشريع من صاحب الاختصاص الأصيل " المجلس التشريعي" إلى السلطة التنفيذية ممثلة برئيس دولة فلسطين([25]).

وعليه فإن الأثر القانوني الأبرز المترتب على تعطل أعمال المجلس التشريعي، افتقاده لاختصاصه الأصيل في سن التشريعات. وشرع الرئيس بإصدار قرارات بقوانين دون العودة للمجلس التشريعي الذي تعطلت أعماله. وقام الرئيس خلال الفترة التي تلت الانقسام، وتعطل أعمال المجلس التشريعي بإصدار (68) قرار بقانون خلال الخمس سنوات الأولى من الانقسام([26])، وارتفعت إلى (76) قرارا حتى منتصف العام 2013([27]).

ومن خلال تتبعنا للوقائع الفلسطينية تبين أنه من العام 2006 وحتى نهاية 2014، ولموقع ديوان الفتوى والتشريع برام الله، أصدر الرئيس ما مجموعه (128) قرار بقانون بقانون([28]).

ولم يترتب على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، توقف الرئيس عن إصدار قرارات بقانون، حيث استمر في إصدار قرارات بقانون خلال العام 2015 بذات الوتيرة للأعوام السابقة. ومن خلال تتبعنا للوقائع الفلسطينية في الصادرة في رام الله، تبين إصدار الرئيس (18) قرار بقانون خلال العام 2015 وهي:-

[25] -محمد علاونة وآخرون، سيادة القانون والعملية التشريعية في قطاع غزه : الأدوات والحلول الممكنة، بحث منشور في أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزه " معالجات قانونية مختارة "، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014، ص 21 و22.

[26] -العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني (من يونيو 2007 وحتى أغسطس 2012)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزه، 2012، ص4.

[27] -عزيز كايد، أداء السلطة التشريعية الفلسطينية 1996-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015،، ص24.

[28] -جميع القرارات بقانون منشور في الجريدة الرسمية " الوقائع الفلسطينية

1- قرار بقانون رقم (1) لسنة 2015 بشأن تعيين السيد/ إياد تيم رئيساً لديوان الرقابة المالية والإدارية، منشور بالوقائع الفلسطينية العدد (111) بتاريخ 2015/3/30.

2- قرار بقانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن ملحق قرار بقانون رقم (2) لسنة 2014 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2014، منشور بالوقائع الفلسطينية العدد (111) بتاريخ 2015/3/30.

3- قرار بقانون رقم (3) لسنة 2015 بشأن موازنة الطوارئ للسنة المالية 2015، منشور بالوقائع الفلسطينية العدد (111) بتاريخ 2015/3/30.

4- قرار بقانون رقم (4) لسنة 2015 2015بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004، منشور بالوقائع الفلسطينية العدد (112) بتاريخ 2015/4/29.

5- قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015 2015بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011، منشور بالوقائع الفلسطينية العدد (112) بتاريخ 2015/4/29.

6- قرار بقانون رقم (6) لسنة 2015 بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1988 وتعديلاته، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد (113) بتاريخ 2015/7/21.

7- قرار بقانون رقم (7) لسنة 2015 بشأن تعديل قانون إدارة وتنمية أموال اليتامى رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد (113) بتاريخ 2015/7/21.

8- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2015 بشان المؤسسة الإقراضية الفلسطينية للإقراض الزراعي، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد (113) بتاريخ 2015/7/21.

9- قرار بقانون رقم (9) لسنة 2015 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2015، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد (113) بتاريخ 2015/7/21.

10- قرار بقانون رقم (10) لسنة 2015 بشان 2015 تعديل قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب رقم (40) لسنة 1953 وتعديلاته، منشور في العدد (114) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/8/31.

11- قرار بقانون رقم (11) لسنة 2015 بشأن منح الثقة للوزراء الجدد في الحكومة السابعة عشر، منشور في العدد (114) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/8/31.

12- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2015 بشأن تعديل صندوق النفقة رقم (6) لسنة 2005، منشور في العدد (114) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/8/31.

13- قرار بقانون رقم (13) لسنة 2015 بشأن المصادقة على تعيين عزام الشوا محافظاً لسلطة النقد، منشور في العدد (115) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/10/11.

14- قرار بقانون رقم (14) لسنة 2015 بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، منشور في العدد (115) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/10/11.

15- قرار بقانون رقم (15) لسنة 2015 بشأن استعمال وحماية الهلال الأحمر والصليب الأحمر والبلورة الحمراء، منشور في العدد (115) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/10/11.

16- قرار بقانون رقم (16) لسنة 2015 بشأن جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، منشور في العدد (115) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/10/11.

17- قرار بقانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن دمج وزارة التخطيط مع وزارة المالية، منشور في العدد (115) من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 2015/10/11.

18- قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، منشور في الوقائع الفلسطينية عدد ممتاز رقم (9) بتاريخ 11/11 / 2015.

الملاحظ أن القرارات بقانون سالفة الذكر، منها (6) قرارات بقانون بتعديل قوانين سابقة، و(2) تعيينات، (3) قرارات بقانون تتعلق بالموازنة العامة، (1) قرار بقانون بمنح الثقة للوزراء الجدد، و(1) قرار بقانون بدمج وزارة التخطيط بالمالية، و(5) قرارات بقانون لتشريعات جديدة.

وستترتب على القرارات بقانون بتعديل تشريعات سابقة والقرارات بقانون بتشريعات جديدة، ازدياد الشرخ القانوني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزه، خاصة وأنها ستطبق في الضفة الغربية دون قطاع غزه.

وفي هذا السياق أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سابقاً، أنه ثمة شبهة حول التزام الرئيس بمبدأ الضرورة، وجدل حول امتلاك الرئيس لهذه الصلاحية وغيرها من صلاحيات الرئاسة بعد انتهاء ولايته في يناير 2009 ([29]).

وفي المقابل قامت كتلة الإصلاح والتغيير بعقد جلسات باسم المجلس التشريعي مستندة في إكمال النصاب القانوني على وكالات من النواب المعتقلين لدى قوات الاحتلال، حيث حصلت على 35 توكيلاً من نواب الكتلة بالضفة الغربية([30]).

[29] –العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص4.

[30] –عزيز كايد، مرجع سابق، ص22.

وأثارت هذه القوانين الصادرة من كتلة الإصلاح والتغيير جدلاً حول دستوريتها هذه، إلا أنها استمرت في ممارسة سلطة التشريع والرقابة في قطاع غزه، حيث أصدرت (32) قانوناً في السنوات الخمس الأولى من الانقسام([31])، وارتفعت إلى (50) قانوناً حتى العام 2014 ([32]).

واستمرت كتلة التغيير والإصلاح بسن القوانين بموجب نظام التوكيلات بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، الذي لا يوجد له أي سند دستوري في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، و ومن أبرز هذه القوانين : القانون رقم (2) لسنة 2015 المعدل لأحكام قانون الأراضي العمومية رقم (6) لسنة 1942، وقانون لسنة 2015 المقر في 2015/2/11 ضريبة التكافل الوطني. ويفرض القانون بموجب المادة (2) ضريبة ورسوم على النحو التالي : نسبة لا تتجاوز (10)% من قيمة السلع والبضائع الداخلة للمحافظات الجنوبية، ونسبة لا تتجاوز (10)% على الخدمات داخل المحافظات الجنوبية وخارجها يتحملها مناصفة المنتج والمستورد الرئيس والمستهلك، ونسبة لا تتجاوز (100)% من قيمة التبغ ومشتقاته، ونسبة لا تتجاوز (10)% على الشركات المساهمة، التي يزيد أرباحها الصافية عن مليون دولار سنوياً.

وقد أثار قانون ضريبة التكافل حالة من الجدل والرفض، واعتبرت شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان، أن القانون إلى مبررات واضحة، بل أن تنفيذه يلحق ضرراً بالغ الأثر بشرائح المجتمع كافة وخاص الفقراء منهم، حيث أنه سيؤثر سلباً على تمتعهم بحقوقهم المعترف بها في القانون الأساسي الفلسطيني وكذلك المواثيق والمعاهدات الدولية، خاصة أن هذه الضرائب قد فرضت على العديد من السلع الأساسية، مما يثقل كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، الذي يعاني من تدهور مستويات المعيشة

[31] –العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص4.

[32] –محمد علاونة وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أسباب كثيرة يقف على رأسها الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة منذ نحو ثمانية أعوام متواصلة([33]).

كما أعرب مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في رام الله برئاسة الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء، عن رفضه لقيام كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في المجلس التشريعي بإقرار ما يسمى «قانون التكافل الاجتماعي ([34]).

فيما قال أحمد أبو حلبيّة، النائب عن كتلة حركة "حماس" البرلمانية، لوكالة الأناضول للأنباء، السبت، إن "المجلس أقرّ مشروع قانون ضريبة التكافل الاجتماعي، بهدف التخفيف من معاناة الفئات الفقيرة في القطاع[35]."

وأفاد النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير أن القانون جاء من أجل ضمان تقديم مساعدات وإعانات للعائلات المستورة وبحد أدنى مائة دولار شهرياً، حيث ارتأى المشرع أن يفرض ضريبة التكافل الوطني وخاصة على السلع والخدمات الكمالية، والتبغ ومشتقاته، والشركات المساهمة العامة التي تحقق أرباحاً تزيد على مليون دولار سنويا لضمان مشاركة القطاع الخاص في حل أزمة البطالة والفقر وذلك من خلال إعادة توزيع الثروة بين المواطنين([36]).

ولكن كتل التبريرات المقدمة من كتلة التغيير والإصلاح، لم تحل دون معارضة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال القانون.

---

[33] – بيان صحافي مشترك منظمات حقوق الانسان وشبكة المنظمات الأهلية بغزة تطالب بوقف العمل بقانون ضريبة التكافل الوطني، منشور على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،http://anhri.net/?p=143649

[34] –فادي أبو سمرة، مجلس الوزراء يرفض قانون التكافل الاجتماعي الذي فرضته حماس في غزه، /4/ 2015، http://www.alquds.co.uk/?p=333685

[35] – المجلس التشريعي في غزة يقرّ قانون ضريبة "التكافل الاجتماعي، 2015/4/18، HTTP://WWW.ALHADATH.PS/ARTICLE.PHP?ID=E0237AY14689146YE0237A

[36]– "حماس" قانون التكافل للحد من البطالة والفقر، 21 إبريل 2015، http://khbrpress.com/ar/post/7900

وبدوره انتقد مركز الميزان قرار المجلس التشريعي رقم (1426/غ.ع1/4) لسنة 2015، الصادر بتاريخ 2015/11/29، بشأن تخصيص أراضي حكومية لصالح مشاريع الإسكان. ويؤكد مركز الميزان على القرار مخالفاً لقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2007 بشأن الأراضي الحكومية الصادر بتاريخ 2007/2/14، والذي ينص (الوقف الفوري لأشكال التصرف كافة في أراضي الدولة والوقف الفوري لأي تخصيص من أراضي الدولة للمنفعة العامة أو الخاصة إلا بناء على قرار يصدر عن مجلس الوزراء)[37].

ومن الملاحظ أن القوانين والقرارات الصادرة عن كتلة الإصلاح والتغيير ذات طبيعة مالية، وتتعلق بتحسين الموازنة لحل مشكلة الرواتب العالقة، والتي تواجه برفض واسع النطاق.

ونعتقد أن حل مشكلة الرواتب يجب أن يحل فوراً في سياق اتفاق المصالحة، دون الإثقال على كاهل المواطن.

وحول الموقف من القوانين الانقسامية سواء الصادرة في العام 2015 أو سواء القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس أو الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح، والتي لا تستدعيها حالة الضرورة، وأضرارها أكثر من منافعها، خاصة وأنه يترتب عليها انقسام قانوني بين شطري الوطن، وتباين الأحكام القضائية بحكم تباين القوانين.

إن الضرورة الحقيقية لشعبنا تتمثل في إنهاء الانقسام وتداعياته، وليس سن قوانين انقساميه، تعيق الوصول للمصالحة، وتهدد وحدة الوطن والمواطنة[38].

---

[37] – مركز الميزان يطالب بإلغاء كافة القرارات والتشريعات الصادرة في ظل الانقسام، والعمل الفوري على انهاء الانقسام وحل والمشكلات التي أفرزها، 12/8/ 215، منشور على موقع المركز، http://www.mezan.org/post/21092

[38] – المحامي كارم نشوان ود. بسام أبو حمد، مرجع سابق، ص41.

وبات من اللازم وقف أي تشريعات انقسامية في العام 2016، والبحث جدياً بين الكتل البرلمانية في توحيد القوانين التي صدرت خلال فترة الانقسام، وعرضها في أول جلسة تشريعي قادمة للبت بها.

ثالثاً: المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الوطنية العليا:-

1-الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية:-

قدمت دولة فلسطين وثائق الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية مطلع العام 2015 إلى جانب إعلان القبول باختصاصها بأثر رجعي على الأرض الفلسطينية اعتباراً من تاريخ 2014/6/13.

وجاءت هذه الخطوة بعد الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، حيث أتاح لها هذا المركز القانوني والسياسي الجديد الانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية، وبفعل ضغط الأحزاب السياسية والمؤسسات الحقوقية، جراء فشل سياسة المفاوضات، وتواصل الانتهاكات ضد الشعب الفلسطينية.

ويوفر الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، أحد الآليات والمتطلبات الهامة لوضع حد لسياسة إفلات قادة الاحتلال من العقاب على الجرائم المقترفة ضد الشعب الفلسطينية. كما أنه مثل انتصاراً للإرادة الفلسطينية على الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية بعد الانضمام للمحكمة.

ودخل نظام المحكمة حيز النفاذ على الأرض الفلسطينية اعتباراً من تاريخ 2015/4/1، وباتت وفلسطين هي الدولة 123 التي تصادق أو تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي يرتفع علمها في المحكمة.

2-تشكيل اللجنة الوطنية العليا:-

تشكلت اللجنة بموجب مرسوم رئاسي صادر بتاريخ 2015/2/7 حول تشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، وجاء القرار بعد التوقيع على صك الانضمام إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، وإيداع الإعلان الأول حول قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق بدءا من 13/حزيران / يونيو 2014. وتتولى اللجنة وفقا للمادة (2) من المرسوم تتولى اللجنة مهمة إعداد وتحضير الوثائق والملفات التي ستقوم دولة فلسطين بتقديمها وإحالتها للمحكمة الجنائية الدولية، من خلال لجنة فنية ترأسها وزارة الخارجية، وتقرر اللجنة أولوياتها بهذا الخصوص، ولها الاستعانة بمن تراه مناسبا، وتشكل اللجنة اللجان الفنية والقانونية المتخصصة بحيث تكون اللجنة الوطنية العليا مرجعية لها، وتقوم اللجنة بمواصلة المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية ذات الصلة، ومستشارين قانونيين، ومحامين وشركات محاماة، للدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني، في مواجهة أية دعاوى أو انتهاكات، أو جرائم ترتكب بحقه، وتقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وتتابع اللجنة الوطنية العليا الاتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني إقليمياً ودولياً، وتضع خطة إعلامية شاملة بخصوص مختلف المهام الملقاة على كاهلها. وأقرت المادة (3) من المرسوم موازنة خاصة باللجنة على أن تقدم تقاريرها المالية للرئيس.

وراعت المادة (5) من المرسوم والمتعلقة بأسماء أعضاء اللجنة التنوع السياسي والجندري وتمثيل مؤسسات المجتمع المدني، ولكنها لم تراعِ الخبرات المتاحة في مجال القانون الدولي وقانون العقوبات، وإضافة لذلك العديد من أعضاء اللجنة لديهم مهام كثيرة، قد لا تفسح لهم المجال إعطاء اللجنة ومهامها الجهد المطلوب.

3-سير أعمال اللجنة :-

من الصعوبة بمكان رصد كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة لعدم وجود موقع لها على صفحات الإنترنت، وعدم إصدار تقارير دورية لإطلاع الشعب على مجهوداتها، وسيعتمد تعرضنا لسير أعمال اللجنة عن التصريحات الصادرة عن أعضائها على وسائل الإعلام الموثقة.

وفيما يتعلق بتقديم الدعاوى للمحكمة الجنائية الدولية، أكد المتحدث باسم اللجنة مصطفى البرغوثي في مؤتمر صحافي برام الله أمس أنه سيتم تقديم بلاغ للمحكمة الجنائية الدولية، أن هذا البلاغ يمثل بداية رفع الحصانة عن إسرائيل بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فلأول مرة منذ 67 عاماً ستعرض جرائم إسرائيل أمام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.وأضاف أن الوفد الفلسطيني برئاسة وزير الخارجية رياض المالكي سيقوم بإيداع البلاغ إلى مكتب المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، وهو ملف ضخم، ويمثل مساهمة فلسطين لتمكين مكتب المدعية العامة من الاقتناع بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ولفت البرغوثي إلى أن الملف الفلسطيني يتضمن الجرائم المقترفة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، بدءا من الحملة العسكرية على الخليل ومن ثم باقي الضفة الغربية والعدوان الأخير على قطاع غزة، والتحقيق في جرائم الحرب، وسيشمل الطلب أيضاً الاستيطان كجريمة حرب مستمرة منذ 67 عاماً، والجرائم بحق الأسرى.

ونوه البرغوثي إلى أن ما سيقدمه الوفد الفلسطيني لمكتب المدعية العامة لمحكمة الجرائم الدولية ليس كل ما لدى اللجنة من وثائق، فلدى اللجنة الآلاف من الوثائق والأوراق والأدلة والمعطيات، وهي تكفي لتقرر المحكمة البدء بإجراءات التحقيق، ولكن إن لم تقرر المحكمة ذلك، فستقوم اللجنة بإقامة إحالة أخرى.ولمح إلى وجود ما أسماها "مفاجآت" أخرى لإسرائيل، مثل تقديم دعاوى قضائية أمام القضاء المحلي في دول عالمية. وحول تركيبة اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف محكمة الجنايات الدولية تضم

غالبية القوى الفلسطينية بما فيها حماس، المؤسسات والوزارات ذات العلاقة، أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نقابات واتحادات رئيسية، منظمات حقوقية وأهلية، وأعضاء مهنيين وحقوقيين ([39]).

وفي سياق متصل قام وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي يوم الخميس 2015/5/24 بتسليم الملفات والوثائق الأولية للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والأسرى في سجون الاحتلال. لكن المصادر الفلسطينية قالت إن هذه ليست سوى ملفات أولية على أن تبدأ المحكمة بدراستها ومن ثم إقرار فتح تحقيق رسمي قد يمتد لسنوات خاصة في حال لم تتعاون إسرائيل في هذا التحقيق([40]).

وفي وقت لاحق تقدمت لجنة فلسطينية بدعوى للمحكمة الجنائية الدولية حول حرق الطفل الرضيع، حيث سلم وزير الخارجية الفلسطيني "رياض المالكي، المحكمة الجنائية الدولية ملفًا يتعلق بحادثة مقتل رضيع فلسطيني، بعد إحراق منزله من قبل من يشتبه أنهما متطرفان يهوديان قبل عدة أيام .وقال المالكي في مقابلة مع إذاعة "صوت فلسطين": أنهينا للتو اجتماعًا مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وطاقمها الخاص بموضوع التحقيق في مكتبها في مقر المحكمة في لاهاي، وقدمنا لها ملفًا مرتبطًا بالجريمة الأخيرة النكراء، التي ارتكبت بحق الطفل علي دوابشة، وبالتأكيد بشكل خاص، وأوضح المالكي أن الملف الذي جرى تقديمه اليوم، "هو استكمال للبلاغ الذي قدمناه في الخامس والعشرين من يونيو الماضي كما تعلمون البلاغ الذي قدم... كان فيه معلومات مرتبطة بالعدوان الأخير على غزة وبموضوع الأسرى وبموضوع الاستيطان([41]).

---

[39] - عبدالسلام الريماوي، فلسطين تقدم بلاغها الأول للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص الخروقات الإسرائيلية.. اليوم http://www.alriyadh.com/105990

[40] –فادي السعدي، مرجع سابق.

[41] -رائد الديب، 3أغسطس 2015، http://www.maydany.com/t~13641

ومن المستجدات في عمل اللجنة، بل ومن الخطوات الهامة التي اتخذتها التعاقد مع مكتب محاماة دولي. وعلمت "الحدث" بأن الجانب الفلسطيني قام بالتعاقد مع مكتب محاماة للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية، وأن تكلفة التعاقد بلغت 5 ملايين دولار، ودولة قطر ستغطي كامل التكاليف المالية لهذا التعاقد. وكشف د. عصام عابدين، رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية في مؤسسة الحق في لقاء خاص مع "الحدث" بأن الجانب الرسمي الفلسطيني قد تعاقد مؤخرا مع مكتب محاماة يمثل فريقاً من الخبراء على المستوى الدولي لمدة خمس سنوات لمتابعة الإجراءات القانونية أمام الادعاء العام والترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية بالنيابة عن دولة فلسطين، وأن التكلفة المالية للتعاقد بلغت 5 ملايين دولار، وأن دولة قطر ستغطي كامل التكاليف المالية ([42])."

ونعتقد أن هذه الخطوة تأتي في الإطار الصحيح لأن الخبرات الفلسطينية تحتاج لدعم وإسناد الخبرات الحقوقية الدولية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالجرائم المقترفة خلال فترة الانتفاضة الحالية وتحريك دعاوى بشأنها، برز عدة تصريحات متناقضة، حيث قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، الثلاثاء، أن الفلسطينيين قرروا تقديم 3 شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، احتجاجا على الاعتداءات الإسرائيلية. وأضاف عريقات، في مؤتمر صحفي عقده في مدينة رام الله، أن اللجنة الوطنية لمتابعة ملف المحكمة الجنائية الدولية قررت تقديم شكوى بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، ووزير دفاعه وقادة الأجهزة الأمنية على خلفية الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية. وقال إن اللجنة الوطنية بدأت بجمع المعلومات الخاصة بالملفات لتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية، محملا نتانياهو وحكومته مسؤولية التصعيد في الأراضي الفلسطينية([43]). وأكد على ذات

---

[42] – لقاء مع د. عصام عابدين حول المحكمة الجنائية الدولية وآخر المستجدات، الأربعاء، 27 أيار/مايو 2015، http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=739:2015-07-07-11-45-54&catid=94:2014-09-24-09-28-04&Itemid=234

[43] – http://www.addiyar.com/article/1052359، 13 تشرين أول 2015.

الخيار وزير الشؤون الاجتماعية شوقي العيسى، وقد صرح في لقاء مع وسائل الإعلام بذات اليوم الموافق 2015/10/14 أن "لدينا ملفات منظورة أمام المحكمة منذ شهر إبريل الماضي.. وقبل يومين أو ثلاثة كان لدينا اجتماع للجنة العليا ومباشرة بعد ذلك وبقرار من القيادة الفلسطينية تم رفع ثلاث قضايا جديدة إلى المحكمة ومن ضمنها قضية ضد نتنياهو شخصياً بصفته الرسمية كرئيس للحكومة ووزير حربه أيضاً وقادة أمنيين آخرين لمحاكمتهم بتهم جرائم ضد الإنسانية. وأشار مركز الحق لوجود تعارض في التصريحات بينما نفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الوطنية العليا، الدكتورة حنان عشراوي، الأنباء التي تحدثت عن قيام دولة فلسطين برفع دعوى قضائية مؤخراً ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ([44])

وحول أخر مستجدات عمل اللجنة وما تم إنجازه على مستوى ملف المحكمة الجنائية الدولية وعمل اللجنة الوطنية العليا، سلط الناطق باسم اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية د. غازي حمد الضوء يوم الثلاثاء على أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية برئاسة الدكتور صائب عريقات وهي:-

- انبثق عن اللجنة العليا لجنة فنية ولجنة إعلامية ولجنة للتواصل مع المجتمع المدني، وقامت دولة فلسطين بتعيين فريق قانوني دولي يشمل محاميين جنائيين للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- إيداع إعلان يهب المحكمة الاختصاص للنظر في الجرائم المرتكبة منذ 13 حزيران 2014، أي بما يشمل العدوان الأخير ضد شعبنا في قطاع غزة. وأضاف: "قررت فلسطين إيداع هذا الإعلان لسببين، أولهما الأثر الرجعي

[44] – تصريحات فلسطينية متناقضة بشأن رفع دعوى في الجنائية ضد نتنياهو، السبت 17 تشرين1/ اكتوبر 2015، http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=753:2015-10-20-12-49-35&catid=94:2014-09-24

للإعلان، وهو ما لا يسمح به الانضمام، واعتبار الإعلان مع الإحالة إحدى آليات تفعيل اختصاص المحكمة مباشرة وبشكل تلقائي. بناءً على الإعلان. وليس من تلقاء نفسها، قامت المدعية العامة بفتح دراسة أولية في الحالة في فلسطين، مع العلم أن هناك تواصل مستمر مع المحكمة على المستويات كافة بما في ذلك زيارة الرئيس محمود عباس إلى لاهاي ولقائه المدعية العامة في 30 تشرين الأول /أكتوبر وإصدار المدعية العامة على إثر هذا اللقاء بياناً يؤكد أنها تتابع عن كثب الحالة في فلسطين حذرت فيه بأنها ستعمل على مساءلة من يقوم بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاصها.

- البلاغات والمذكرات التكميلية التي قدمتها فلسطين وقال: "من خلال فريق المتابعة القانوني، و بالتعاون مع الفريق القانوني الدولي، قامت فلسطين بتزويد المدعية العامة ببلاغ يشمل جميع القضايا التي نريد أن تنظر فيها المدعية العامة خلال الدراسة الأولية، وركز البلاغ على ثلاث قضايا جوهرية هي منظومة الاستيطان، والعدوان على شعبنا خاصة في قطاع غزة والأسرى.
- تقديم مذكرة تكميلية للمدعية العامة في 3 آب / أغسطس بعد جريمة حرق عائلة دوابشة حول جريمة الحرق وعنف وجرائم المستوطنين والنظام القانوني الإسرائيلي الذي يعمل على توفير الغطاء لحماية مرتكبي الجرائم ضد الفلسطينيين، خاصة من قبل المستوطنين.
- قامت دولة فلسطين في 30 تشرين الأول/أكتوبر بتقديم مذكرة تكميلية ثانية فيما يتعلق بآخر التطورات على الأرض، وحول الإعدامات الميدانية، والعقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين، ووضع هذه الجرائم في إطار مسؤولية القيادة السياسة والعسكرية الإسرائيلية عن ارتكاب هذه الجرائم ومسؤولية المحاكم الإسرائيلية في توفير الحصانة لمرتكبي الجرائم، ولإبراز القضية باعتبارها سياسة عامة وجريمة ممنهجة واسعة النطاق ترتكب في حق المدنيين الفلسطينيين

- شاركت دولة فلسطين في جمعية الدول الأطراف المنعقدة في (11/18-11/26) واغتنمت هذه الفرصة لتعزيز حضورها باعتبارها دولة طرفاً في ميثاق روما.

وأشار د. غازي حمد إلى الخطوات المستقبلية للجنة الوطنية العليا ومواصلة جهودها لضمان الإسراع بفتح التحقيق والاستمرار بتزويد المدعية العامة بالمعلومات المفيدة في إطار الدراسة الأولية، بما ينسجم مع الأولويات التي يتم تحديدها من قبل اللجنة العليا وفي ظل التطورات على الأرض، والعمل على إقرار قانون الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية كتأكيد على التزام دولة فلسطين بميثاق روما وبناء القدرات الوطنية للتعاطي مع المحكمة ومتطلباتها ([45]).

إننا ننظر بإيجابية عالية لما تم إنجازه من خطوات، ولكن عمل اللجنة لا زال بحاجة لتطوير على مستوى التواصل مع الجمهور الفلسطيني، ووضعهم بصورة الأحداث بشفافية ووضوح، وذلك عبر تصميم موقع للجنة وتزويدها بالمعلومات أولاً بأول، وإصدار تقارير سنوية تشكل مرجعية معلوماتية، وزيادة مأسسة عمل اللجنة، وضبط التصريحات الصادرة عن أعضائها لجهة الانسجام والتوافق، والأهم من ذلك فتح أكثر من جبهة على الاحتلال في كافة الجرائم التي يرتكبها، ومواصلة الضغط على مجلس الأمن بتشكيل محاكم خاصة لقادة الاحتلال.

النتائج والتوصيات :

1- النتائج :-

- صعد الاحتلال من جرائمه ضد الشعب الفلسطيني من خلال سياسة العدوان والحصار على قطاع غزه ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتهويد

[45] – الدكتور غازي حمد يسلط الضوء على آخر المستجدات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، 9 ديسمبر 2015، http://fatehmedia.eu/?p=37932 المكتب الاعلامي الفلسطيني في اوروبا،

والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، خلافاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

- واجه الاحتلال الانتفاضة الثالثة بالقتل خارج إطار القانون، وهدم البيوت، وحملات الاعتقال الواسعة، وخاصة في صفوف الأطفال، وبتشجيع قطعان المستوطنين على ارتكاب الجرائم ضد أبناء شعبنا.
- يخسر الاحتلال جراء جرائمه ضد الشعب الفلسطيني صورته المزعومة بالديمقراطية والإنسانية، حيث تدين كل المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان جرائمه.
- لا يوجد لدى حكومة الاحتلال أية نوايا للإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ولا يقدم سوى سياسة أمنية قائمة على القتل والتنكيل، ما يجعل خيار المفاوضات معه فاشل بامتياز، ويحتم خيار المقاومة والانتفاضة.
- شهد العام 2015 إنجازات هامة في مجال تفعيل الآليات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة، حيث باتت فلسطين طرفاً متعاقداً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- تشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، خطوة أولى وهامة على طريق مأسسة وتنظيم الملاحقة لمجرمي الحرب.
- لا زال عمل اللجنة يفتقر للمأسسة، وللقدرة على وضع المواطنين في صورة أعمالها وأنشطتها أولاً بأول.
- لم تشهد حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزه أي تحسينات تذكر خلال العام 2015، رغم النجاحات المشتركة في ملف المحكمة الجنائية والانتفاضة، ولازالت التعديات على الحقوق والحريات العامة والخاصة متواصلة.

- استمرت حالة الانقسام في السلطات الثلاث، رغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وفشلت محاولات توحيد الجهاز القضائي، وعقد جلسة توحيدية للمجلس التشريعي.
- تواصل إصدار القوانين الانقسامية، عبر القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس بالضفة الغربية، والقوانين والقرارات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزه، والتي تسهم في تعزيز الانقسام القانوني.

2- التوصيات :-

- البحث في خيار طلب الحماية الدولية لشعبنا من جرائم الاحتلال، لحين إجلاء الاحتلال.
- مواصلة الجهد في تقديم دعاوى ضد جرائم الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية في كل جريمة يرتكبها الاحتلال.
- العمل على تجييش موقف دولي للضغط على مجلس الأمن بممارسه اختصاصه في تشكيل محكمة خاصة لمعاقبة قادة الاحتلال.
- دعم وتشجيع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من جرائم الاحتلال على تقديم دعاوى في الدول الأوروبية التي تسمح قوانينها بالمعاقبة على جرائم حقوق الإنسان كبلجيكا وبريطانيا وإسبانيا.
- دعم وإسناد وتوسيع نطاق المقاطعة الدولية للاحتلال.
- إعطاء الأولوية لصرف رواتب الموظفين في قطاع غزه على من خلال موازنة السلطة الوطنية، وحل مشكلة المعابر.
- تشكيل حكومة وطنية قادرة على تحمل أعباء ومتطلبات المرحلة، وإكسابها الثقة من المجلس التشريعي، وإخضاعها لرقابته.

- دعم خيار الانتفاضة، وتوجيهها ضمن خطة استراتيجية، تتضمن أهدافها ومرجعياتها وهيكلتها وأدواتها.
- تشكيل مكتب فني متفرغ للعمل محيط باللجنة الوطنية العليا للمحكمة الجنائية الدولية من خبراء في القانون الدولي والقانون الجنائي.
- وقف سن القوانين الانقسامية في الضفة الغربية وقطاع غزه.
- الضغط من أجل دعوة المجلس التشريعي لممارسة اختصاصاته الدستورية.
- الإسراع في توحيد الجهاز القضائي النظامي والشرعي، وإعادة هيكلته كمياً ونوعياً.

جميع الحقوق محفوظة لدى
معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية التابع
لمؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب

غزة – فلسطين
2016

رسالة المعهد

يسعى المعهد إلى مواكبة التطورات والمستجدات على الصُعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، محليًا وعربيًا ودوليًا، وتحديد أفضل سُبل الاستجابة لها، وصياغة الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق المصلحة، من خلال القيام بالأنشطة البحثية والحوارية المختلفة.

عن المعهد

تشهد الساحة الدولية حراكًا غير مسبوق على كافة الأصعدة والقضايا، وتتصدر القضية الفلسطينية هذه القضايا لتكون على سلم أولويات معظم الحكومات والسياسات في العالم، ومن هذه الأهمية لابد أن يكون هناك منظومة بحثية متكاملة، تعمل على مواكبة المتغيرات والقرارات وترصدها وتضعها على طاولة البحث باستمرار، وتستخلص منها الدروس والعبر والتوصيات، وتقدمها لأصحاب القرار في المجتمع الفلسطيني لتكون لهم مرشدًا عند صناعة القرار، ويأتي هنا دور معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية الذي يناقش القضايا من خلال تنفيذ الأنشطة البحثية وإصدار الأوراق البحثية.

فلسطين - غزة

00970 8 2842211

00970 599 602230

www.pal- studies.ps